# نطاق علم الاقتصاد

**أولا: المشكلة الاقتصادية وعناصرها (مايو ٢٠١٠):**

تتمثل المشكلة الاقتصادية في محاولة الفرد أو المجتمع في إشباع حاجاته المتعددة باستخدام ما لديه من موارد محدودة تصلح لاستخدامات متعددة.

ومن ذلك يتضح أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في عنصرين هما: الحاجات والموارد.

**أ- الحاجات:**

**١- تعريف الحاجة:**

الحاجة في اللغة العادية معناها، الحرمان من شئ ضروري، أما الحاجة في الاقتصاد، فهي كل رغبة تساور النفس سواء كانت متفقة مع القواعد القانونية والأخلاقية أو مخالفة لها، فحاجة بعض الأفراد في تعاطي بعض المخدرات أو المسكرات تعتبر حاجة في نظر علم الاقتصاد، وإن كانت تتنافى مع القواعد القانونية والأخلاقية والدينية.

**٢- خصائص الحاجات الإنسانية:**

تتميز الحاجات الإنسانية بخصائص متعددة يمكن حصرها فيما يلي:

**(١) الحاجات الإنسانية متعددة:**

لكل إنسان في هذا الوجود حاجات متعددة، وهذه الحاجات تتفاوت فيما بينها من حيث درجة شعور الفرد بها، أو من حيث درجة إلحاحها عليه، أو من حيث أهميتها. فمن هذه الحاجات ما هو ضروري للإبقاء على حياة الإنسان كحاجته إلى طعام يسد به جوعه، ومن هذه الحاجات أيضا ما هو ضروري لجعل هذه الحياة أكثر يسرا وراحة مثل حاجة الإنسان إلى التعليم والقراءة.

ومن الصعب حصر وتحديد حاجات الإنسان، فالحاجات تختلف من إنسان لآخر في نفس البيئة وهي تختلف من بيئة لأخرى. فالإنسان الذي يعيش في المناطق الحارة تختلف حاجاته عن الإنسان الذي يعيش في المناطق الباردة.

وكذلك تتعدد حاجات الإنسان بسبب انتقاله من مرحلة عمرية إلى أخرى من حياته، وكذلك تختلف الحاجات التي يشعر بها الفرد من عصر إلى عصر.

**(٢) حاجات الإنسان متزايدة:**

إذا كانت حاجات الإنسان متعددة، فهي أيضا متزايدة، فحاجة الإنسان إلى المأكل في العصر الحديث لم تعد قاصرة على الحاجة إلى رغيف الخبز وقطعة الجبن، وإنما تعدت هذه الحدود لتصل إلى مرحلة التذوق والتمتع بعشرات الأصناف من المأكولات، كذلك فقد أصبح الإنسان في الوقت الحاضر يحس برغبات وحاجات جديدة لم يكن يعرفها من قبل، كالرغبة في اقتناء سيارة أو شقة.

مما تقدم يتضح لنا أن الصفة الثانية للحاجات الإنسانية أنها حاجات متزايدة ومتنوعة، بمعنى أنه كلما استطاع الإنسان أن يشبع مجموعة من الحاجات التي يشعر بها، كلما وجد نفسه أمام مجموعة أخرى يرغب في إشباعها وهكذا إلى مالا نهاية.

**(٣) الحاجات الإنسانية متجددة:**

أي تتجدد بصفة مستمرة وتتطلب إشباعا دوريا سواء بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن، فحاجة الإنسان إلى الطعام مثلا نراها تتجدد ثلاث أو أربع مرات يوميا، والحاجة إلى الملبس تتطلب الإشباع المستمر، حيث تظهر الحاجة إلى شراء ملابس جديدة أكثر من مرة في العام الواحد صيفا وشتاء، ومن ثم فإن قيام الإنسان بإشباع حاجة من حاجاته لا يعني أنه تخلص منها بصفة نهائية، وإنما يعني أنه قام بإشباعها مرة واحدة وسرعان ما سوف يعاود الشعور بها بعد فترة ليست ببعيدة.

**(٤) الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع:**

إذا كانت الحاجة تعني الشعور بالحرمان من شئ معين، فإن حصول الإنسان على قدر معين من هذا الشيء، فإنه يشبع حاجاته منه، وكلما استرسل الإنسان في الحصول على هذا الشيء كلما زادت نسبة الإشباع وتناقص الشعور بالحرمان والألم، مثال الشعور بالجوع والعطش فكلاهما يعطي شعور بالحرمان والألم، ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع والعطش تدريجيا، وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية.

**(٥) قابلية الحاجات الإنسانية للإحلال:**

تخضع الحاجات الإنسانية لقانون الإحلال أو الاستبدال، وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع، فقد يعدل الإنسان عن استهلاك سلعة معينة إذا وجد سلعة أخرى تؤدي نفس الإشباع أو الخدمة بنفقة أو ثمن أقل، فقد يعدل الإنسان عن استهلاك القهوة إلى استهلاك الشاي، إذا كان ثمن الشاي أقل من القهوة.



2021/6/18 15:23

ومن ثم فإنه كلما وجدت سلع أخرى يمكن أن تحل محل سلعة معينة في تحقيق الإشباع الذي يسعى إليه الإنسان، كان معنى ذلك أن ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى تحول المستهلكين عنها بإحلال السلع الأخرى محلها.

ولخيراً نستطيع أن نسجل الحقيقة القائلة بأن تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها وتجددها هي السبب في استمرار وجود المشكلة الاقتصادية وهي الحقيقة الأولى التي تصدق على كافة المجتمعات البشرية مهما اختلفت نظمها الاقتصادية.

**٣- أنواع الحاجات الإنسانية:**

**(١) الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:**

**الحاجات الضرورية هي** تلك الحاجات التي يتوقف عليها حياة الإنسان وبقائه على قيد الحياة، كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج. **أما الحاجات الكمالية فهي** حاجات لا تتوقف عليها حياة الإنسان وإنما تزيد من تمتعه بالحياة وتجعلها أكثر بهجة دون المساس بالحياة ذاتها، كوسائل الترفيه المختلفة.

ومع ذلك فإن تقسيم الحاجات إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية ليس تقسيما جامدا أو قاطعا، ففكرة السلع الكمالية تتغير من شخص لآخر وتتغير من مكان إلى مكان، فحاجة الإنسان الذي يعيش في المدينة إلى سيارة تعد ضرورية، في حين أنها كمالية في بعض المناطق الريفية، كما تختلف فكرة السلع الكمالية من زمان إلى زمان، فالحاجة إلى اقتناء أجهزة كهربائية في الوقت الحاضر يعتبر من الضروريات في حين كانت تعد منذ فترة قريبة من الحاجات الكمالية.

**(٢) الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:**

**الحاجة الفردية هي** تلك الحاجة التي ترتبط بشخصية الفرد كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن. **أما الحاجات الجماعية** فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمن أو الدفاع والقضاء والتعليم.

**(٣) الحاجات المادية والحاجات المعنوية:**

**ترتبط الحاجات المادية بضرورة الحصول على موارد مادية ملموسة لإشباعها**، فالشعور بالجوع يحتاج إلى طعام لسد هذه الحاجة والحاجة إلى الإيواء تستلزم وجود مسكن، كل هذه الحاجات تعتبر من قبيل الحاجات الاقتصادية التي تدخل في دراسة علم الاقتصاد. **أما الحاجات المعنوية فترتبط إلى حد كبير بالأحاسيس المتبادلة بين الأفراد**، فحاجة الإنسان إلى صديق لا تعتمد على موارد مادية، وكذلك حاجة الإنسان إلى الحب والوفاء كلها أمور لا تعتمد في وجودها على موارد مادية ملموسة، وإنما تعتمد على عواطف ومشاعر محسوسة. كل هذه الحاجات تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية، ولا تعتبر أي منها حاجة اقتصادية.

**ب- الموارد:**

إن الحاجات الإنسانية بما تتصف به من تنوع وتجدد وتزايد لا تشكل سوى جانبا واحدا من المشكلة الاقتصادية، أما الجانب الآخر فيتمثل في ندرة ومحدودية "موارد الاقتصادية أو موارد الثروة التي تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، فالموارد الاقتصادية المتاحة لا تستطيع أن تشبع كل الحاجات الإنسانية، والدليل على ذلك أنه إذا ما خطرنا حولنا لوجدنا أن هناك كمية محدودة من الأراضي الزراعية التي تصلح لإنتاج المواد اللازمة لإشباع كل حاجاتنا إلى الغذاء، وهناك عدد محدود من العمال القادرين على إنتاج السلع والخدمات.

هكذا نجد أن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم قدرتها على إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها أي مجتمع والتي ستظل حقيقة قائمة إلى أجيال طويلة قادمة، هذه الحقيقة هي التي يطلق عليها اسم المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة.

**مشكلة الندرة:**

لا يقصد بالندرة في علم الاقتصاد الندرة المطلقة للموارد، ولكن ما يهتم به علم الاقتصاد بحق هو الندرة النسبية، أي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تساهم في إشباعها، فمشكلة الندرة تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها مسألة نسبية، وكذلك لا يقصد بالندرة النسبية للموارد إنها قليلة، وإنما المقصود أنها لا تكفي لإشباع كل الحاجات التي تصلح لإشباعها، فهناك الكثير من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في القارة الأفريقية ومع هذا فالأراضي الزراعية في قارة أفريقيا محدودة بالمعنى الاقتصادي، لأن مجموع ما تنتجه الأرض لا يكفي لإشباع كل الحاجات الإنسانية.

فالندرة هي الخاصية التي تميز بين ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته بالموارد أو الأموال الاقتصادية المتاحة بكميات محدودة، وبين الأموال أو الموارد الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة، حيث تدخل الأولى في نطاق الاقتصاد، وتخرج الموارد الحرة من نطاق علم الاقتصاد.

**والمال أو (المورد) الاقتصادي هو** كل شئ يصلح لإشباع حاجة إنسانية بشرط أن تكون كميته محدودة، أما الحرة التي توجد بكميات وفيرة تزيد عن الحاجة إليها فهي لا تعتبر مالا اقتصاديا، مثل الهواء وأشعة الشمس.



٠١٠٠٥٣٠ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥
2021/6/18 15:23

كذلك يستخدم الاقتصاديون معيار الثمن لمعرفة ما إذا كان مورد أو مال معين محدود أو غير محدود، فيقررون أن وجود الثمن مهما كان تافها يعني أن المورد محدود، أما عدم وجود الثمن فيعني أن المورد غير محدود ومتوافر بكميات هائلة وطبقا لهذا المعيار يعتبر الملح مورد محدود لأن له ثمن يباع ويشترى به حتى ولو كان ثمنه تافها، أما الهواء وأشعة الشمس فتعتبر موارد حرة وغير محدودة لعدم وجود ثمن لها.

وما دامت المشكلة الاقتصادية تعني في جوهرها عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية التي تصلح للإشباع، فإن هذه الندرة النسبية للموارد الاقتصادية تتطلب ضرورة اتخاذ قرار بالاختيار بين شيئين.

**المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار:**

فندرة الموارد إنما تعني عدم القدرة على إنتاج كل ما نحتاج إليه من سلع وخدمات وأن إنتاج أية سلعة أو خدمة يتضمن بالضرورة اتخاذ قرار باختيار السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها بالموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع والتضحية بإنتاج سلع وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها بنفس الموارد الاقتصادية المحدودة والمتاحة.

وبمعنى آخر فإن المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة واختيار، بمعنى اختيار بعض الحاجات التي يجب أن تشبع في سبيل التضحية بحاجات أخرى، ومن هنا يطلق على المشكلة الاقتصادية اسم مشكلة الفرصة الضائعة، أو تكلفة الفرصة البديلة.

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة الاختيار لا تنشأ فقط من الندرة النسبية للموارد، وإنما تنشأ أيضا لأن الموارد الاقتصادية المحدودة قابلة للإحلال، أي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر في الاستخدام الواحد، بحيث يمكن أن يحل عنصر رأس المال محل عنصر العمل في زراعة الأرض أو العكس، وكذلك تنشأ مشكلة الاختيار بسبب أن الموارد الاقتصادية فضلا عن كونها قابلة للإحلال، فإنها غير متخصصة ويمكن استخدامها في وجوه مختلفة.

فالموارد الاقتصادية لها استخدامات بديلة، فالأرض يمكن أن تستخدم كأرض زراعية، كما يمكن أن تستخدم في بناء منزل أو مصنع أو مزرعة، كما يمكن أن تستخدم في الحصول على الأخشاب، وهكذا الحال بالنسبة لبقية الأموال أو الموارد الاقتصادية الأخرى، حيث لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات الإنسانية المتعددة، وبالتالي فإن زيادة استخدام المورد الاقتصادي في استخدام معين سوف يكون على حساب الاستخدامات الأخرى لهذه الموارد.

**النتائج المترتبة على المشكلة الاقتصادية:**

تتطلب المشكلة الاقتصادية من أي مجتمع أن يقوم بالأمور التالية:

١- ضرورة توافر التشغيل الكامل لكافة عوامل الإنتاج، فليس من المنطق أن يشكو مجتمع من نقص الموارد الاقتصادية بالنسبة للحاجات الإنسانية، ولديه بطالة وطاقات معطلة بين العمال وأراضي دون استخدام.

٢- فضلا عن التشغيل الكامل لكافة عوامل الإنتاج، فإنه يجب استغلالها بأكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية. حيث يوجد فرق بين التشغيل الكامل للموارد وتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية لها.

فالتشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج لا يعني بالضرورة أن كل عنصر من هذه العناصر قد استخدم بأكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية، ولبيان ذلك نفرض أنه قد تم تشغيل كافة الأفراد القادرين على العمل، فهنا قد تحقق التشغيل الكامل لعنصر العمل، إلا أن ذلك لا يعني أن هذا العنصر قد استخدم بكفاءة عالية، فقد يتم تشغيل بعض الأفراد في غير تخصصهم، أو وضعهم في أماكن لا تتناسب مع إمكانياتهم أو مؤهلاتهم.

٣- تتطلب المشكلة الاقتصادية كذلك العمل الدائم على تنمية الموارد الاقتصادية بشكل مستمر وبمعدلات مرتفعة.

**أهمية توافر المعلومات بالنسبة للنظام الاقتصادي:**

١- يساعد توافر المعلومات على حل المشكلات الاقتصادية.

٢- يساعد توافر المعلومات على كفاءة النظام الاقتصادي.

٣- يساعد توافر المعلومات على التقدم الفني للعملية الإنتاجية.

٤- معرفة كمية الموارد الاقتصادية المتاحة يتوقف على مدى توافر المعلومات المتعلقة بخصائص هذه الموارد وظائفها.

**ثانيا: أنواع الأموال الاقتصادية (مايو ٢٠٠٨):**

المال الاقتصادي هو كل شئ يصلح لإشباع حاجة إنسانية بشرط أن تكون كميته محدودة. أما الموارد الاقتصادية المحدودة مثل الهواء وأشعة الشمس فهي لا تعتبر مالا اقتصاديا حيث تتواجد بكميات تفوق مقدار الحاجة إليها ومن تدخل هذه الأموال في دائرة اهتمام علم الاقتصاد.

فالموارد الاقتصادية هي مناط اهتمام علم الاقتصاد، حيث تشكل المصدر الذي تتدفق منه كافة السلع والخدمات يستخدمها الإنسان في إشباع حاجاته المختلفة، فالسلع هي وسيلة الإنسان المباشرة لإشباع حاجاته.

هذا وقد اعتاد الاقتصاديون على تقسيم السلع والخدمات إلى تقسيمات مختلفة بعضها لها أهميتها والبعض الآخر ليه، ولعل من أشهر هذه التقسيمات ما يلي:

2021/6/18 15:23

**١- السلع والخدمات الحرة والسلع والخدمات الاقتصادية:**

**تعرف السلع والخدمات الحرة بأنها** تلك السلع والخدمات التي توجد بكميات وفيرة تفوق مقدار الحاجة إليها، ومن ثم فلا ثمن لها، ولا تتطلب من الإنسان بذل مجهود للحصول عليها، كالماء والهواء وأشعة الشمس.

**وتعرف السلع والخدمات الاقتصادية بأنها** تلك السلع والخدمات التي توجد في الطبيعة بكميات لا تكفي لإشباع كل الحاجات المتعددة، ومن ثم فهي تشمل كل سلعة أو خدمة لها ثمن، وتتطلب في سبيل الحصول عليها بذل مجهود.

وإذا كان الاقتصاديون يعتمدون على معيار الثمن للتفرقة بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية، إلا أن هذا المعيار لا يضع حدا فاصلا بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية، فبعض السلع قد تعد سلعا حرة في مكان أو وقت معين وقد تعد سلعا اقتصادية في مكان آخر أو وقت آخر.

فمن حيث المكان يمكن القول بأن الرمال في الصحراء تعتبر سلعة حرة ولكنها عند موقع البناء تعتبر سلعة اقتصادية يدفع ثمن للحصول عليها، أما من حيث الوقت، فيعتبر الماء سلعة حرة في موسم المطر في الدول الأفريقية، بينما يعتبر سلعة اقتصادية في أوقات الجفاف.

ومن الجدير بالذكر أن السلع سواء كانت سلعة حرة أو اقتصادية تشترك جميعا في خاصية أنها جميعا سلع وخدمات نافعة، أي أنها تصلح لإشباع حاجة إنسانية، ومن ثم لا يعد من قبيل السلع والخدمات الحرة أو الاقتصادية ما لا يشبع حاجة إنسانية مثل الطعام الفاسد أو الأدوية الفاسدة.

**٢- السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية:**

**تعرف السلع والخدمات الاستهلاكية بأنها** تلك السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، كالغذاء والشراب والملابس الجاهزة، كما أن خدمات الطبيب والمحامي والمهندس والمسكن والسينما والمواصلات، تعد من قبيل الخدمات الاستهلاكية. وتوفير مثل هذه السلع والخدمات هو الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للدولة ككل.

**بينما يقصد بالسلع والخدمات الإنتاجية** والتي تسمى أحيانا بالسلع الرأسمالية، بأنها السلع والخدمات التي لا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة ولكنها تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى استهلاكية أو إنتاجية. ومن أمثلة السلع الإنتاجية الأدوات والآلات والطرق والكباري، فكل هذه السلع تعد سلعا إنتاجية لأنها لا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة، وإنما تستخدم في إنتاج سلع أخرى، وبعبارة أخرى فإن السلع الإنتاجية لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب لإنتاج غيرها من السلع والخدمات الأخرى إنتاجية كانت أو استهلاكية. ولذا فإن الطلب عليها هو طلب مشتق من الطلب على سلع الاستهلاك النهائي.

وأما عن الخدمات الإنتاجية فنجدها في خدمة التدريب والتوجيه المهني، حيث أنها تزيد من الكفاءة الإنتاجية للعامل، وبالتالي تزيد من قدرته على إنتاج سلع وخدمات أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن تقسيم السلع والخدمات إلى استهلاكية وانتاجية هو تقسيم نسبي، حيث لا يوجد حد فاصل تماما بين هذين التقسيمين، بمعنى أن تقسيم السلع إلى استهلاكية أو إنتاجية إنما يتوقف على أساس الوظيفة أو الغرض الذي سوف تستخدم فيها السلعة وليس على أساس خصائصها أو طبيعتها. فالسكر يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمه الإنسان مباشرة في إشباع حاجته عند تناول الشاي أو القهوة، بينما يعد سلعة إنتاجية إذا تم استخدامه في صناعة الحلوى في المصانع.

وأخيرا قد نجد أن بعض السلع قد تجمع بين صفتي الاستهلاك والإنتاج في نفس الوقت، فالسيارة التي يستخدمها المحامي للذهاب إلى المحكمة تعد سلعة إنتاجية تمكن المحامي من أداء خدماته، وكذلك تعد سلعة إنتاجية إذا استخدمت في نقل الموظفين في مصنع ما من وإلى بيوتهم، فهي تؤدي خدمات إنتاجية لصاحب المصنع. بينما تعد سلعة استهلاكية إذا استخدمها المحامي للتنزه، أو استخدمها صاحب المصنع في قضاء أغراضه الشخصية وذلك لأنها تشبع حاجة مباشرة له.

فالسلع الاستهلاكية هي التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، أما السلع الإنتاجية فهي التي تشبع الحاجات الإنسانية عن طريق غير مباشر.

وتعتبر التفرقة بين السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية ذات أهمية كبيرة عند التفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة، فالنظام الاشتراكي لا يجيز للأفراد تملك وسائل الإنتاج ويعترف للأفراد بحق تملك السلع لاستهلاكية، بينما يعترف النظام الرأسمالي بحق الأفراد في تملك الأموال ملكية خاصة سواء كانت هذه الأموال سلعا تهلاكية أو سلعا إنتاجية.

**ويمكن تقسيم السلع والخدمات الاستهلاكية عدة تقسيمات أخرى أهمها ما يلي :**

**١- سلع وخدمات استهلاكية فورية:** حيث تفنى بمجرد استخدامها مره واحدة، فهي لا تعطي منفعتها إلا دفعه ة، مثل الخبز أو الطعام.



2021/6/18 15:24
٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤

٢- سلع وخدمات استهلاكية متكررة أو معمرة: وهي تلك السلع والخدمات التي لا تفني باستخدامها مرة واحدة، حيث تستخدم عدة مرات وتعطي منفعتها على فترة من الزمن، مثل المباني السكنية والسيارة.

ويتميز الطلب على السلع الاستهلاكية الفورية بأنه طلب منتظم، حيث يتجدد الشعور بها ومن ثم تتجدد الحاجة إلى إشباعها مثل الطعام والشراب، بينما يتغير الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة تغيراً كبيراً وذلك بحسب الحاجة إلى شرائها.

٣- السلع والخدمات ذات الاستهلاك الفردي: وهي تلك السلع التي يحتاج إليها الفرد ولا يشاركه فيها أحداً في استهلاكها مثل الملابس، وكذلك الخدمات الشخصية مثل خدمة الطبيب الخاص والمحامي الخاص، **بينما السلع والخدمات ذات الاستهلاك الجماعي**: فهي تلك السلع التي لا يختص فرد واحد باستهلاكها، ولكن يتم استهلاكها والاستفادة منها بمعرفة المجتمع بأسره مثل خدمات الشرطة والقضاء.

**٣- السلع المعمرة والسلع غير المعمرة :**

**يقصد بالسلع الاستهلاكية المعمرة** تلك السلع التي لا تفني بمجرد استخدامها مرة واحدة، وإنما تستخدم عدة مرات خلال فترة طويلة نسبية من الزمن، كالملابس والمنازل والسيارات.

**أما السلع الاستهلاكية غير المعمرة فهي تلك** السلع التي تشبع حاجة الإنسان مباشرة ولكنها تفني بمجرد استخدامها مرة واحدة أو عدد قليل من المرات خلال وقت قصير، ومن أمثلتها جميع أنواع المأكولات والمشروبات.

وكذلك الحال بالنسبة **للسلع الإنتاجية، حيث تنقسم بدورها إلى سلع إنتاجية تفنى بمجرد استخدامها مرة واحدة في العملية الإنتاجية** وهي ما تسمى بالسلع الوسيطة مثل المواد الأولية والوقود والخامات، فالقطن على سبيل المثال يستخدم مرة واحدة في صناعة القماش، **بينما توجد سلع إنتاجية أخرى تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية** على فترة طويلة، مثل المنشآت الصناعية والتجارية والآلات والمعدات.

**٤- السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية :**

**يقصد بالسلع والخدمات الضرورية** تلك السلع التي تشبع حاجات إنسانية ملحة لا مفر من إشباعها كالحاجة إلي الغذاء اللازمة للمحافظة على الحياة.

**أما السلع والخدمات الكمالية** فهي تلك السلع التي تشبع حاجات أقل إلحاحا على نفوس البشر ولا يقوم الأفراد بشرائها إلا بعد أن يقوموا بإشباع معظم الحاجات الضرورية والأساسية.

وتقسيم السلع والخدمات إلي ضرورية وكمالية، هو تقسيم نسبي، يختلف من زمان إلي زمان ومن مكان إلي مكان ومن شخص إلي أخر، فما كان يعتبر من قبيل السلع الكمالية فيما مضي أصبح الآن يعد من قبيل السلع الضرورية مثل أغلب السلع والأجهزة الكهربائية.

**٥- السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة :**

**يقصد بالسلع والخدمات المتنافسة أو البديلة** تلك السلع والخدمات التي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر، فكلاً منها يصلح لإشباع نفس الحاجة التي يشعر بها الإنسان، فالشاي والقهوة تعد سلعاً متنافسة أو بديلة لأن كلا منها يستطيع أن يحل محل الأخرى في إشباع الحاجة إلي مشروب منعش. أما بالنسبة للخدمات المتنافسة فتتمثل في خدمات المترو والأتوبيس فكلها خدمات متنافسة أو بديلة، حيث يمكن لأحدها أن يحل محل الأخرى في إشباع الحاجة الإنسانية إلي النقل.

**بينما يقصد بالسلع والخدمات المتكاملة** تلك السلع والخدمات التي غالباً لا يمكن استخدام أحدها منفصلاً عن الأخرى، وإنما يلزم استخدامها معا في وقت واحد لإشباع نفس الحاجة، مثال ذلك الشاي والسكر، السيارة والبنزين، فكلاهما سلعتان متكاملتان لأن استخدام إحداهما يتطلب استخدام الأخرى، أما بالنسبة للخدمات المتكاملة فالمثال الواضح لها هي خدمة الطب وخدمة التمريض، فهما خدمتان متكاملتان يلزم توافرهما معا للحصول على إشباع الحاجة إلى العلاج.

والتكامل قد يكون أفقياً، حيث يستخدم السلعتين سوياً مثل الشاي والسكر، وقد يكون التكامل رأسياً كما هو الحال في الصناعة في الغزل والنسيج والصباغة.

**ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بالقانون وأهميته :**

تتضح علاقة علم الاقتصاد بالقانون إذا ما عرفنا أن تعريف القانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم علاقات الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع أو علاقاتهم بالحكومة أو بين السلطات العامة داخل الدولة وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب على السلطة التشريعية عند وضع القوانين المختلفة أن تراعي الظروف السائدة، فلا يمكن أن تضع قاعدة قانونية بمعزل عن وقائع الحياة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فالمشرع يستوحي تلك الوقائع ويسير في خطاها ولذا يمكن القول أن المشرع أسير وحبيس الوقائع الاقتصادية إلى حد بعيد ومن ثم إذا جاءت القواعد القانونية متوافقة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع كلما كان ذلك تعبيرا عن الواقع الحقيقي وانعكاسا له ومن ثم كان لزاما على المشرع أن يراعي الواقع الاقتصادي في تشريعه، فإن لم يفعل سارت القواعد القانونية في طريق والمجتمع في طريق آخر .



2021/6/18 15:24

ويمكن إيضاح أهمية دراسة علم الاقتصاد من خلال النقاط التالية :

١- يمارس كل إنسان في حياته اليومية سلوكا اقتصاديا واضحا وإن كان لا يعلم ذلك، فإشباع الحاجات التي يشعر بها كل إنسان من مأكل ومشرب وملبس يتم عن طريق الإنفاق الاستهلاكي اليومي، كما أن إشباع الحاجات المستقبلية من امتلاك شقة أو سيارة يتحقق عن طريق الادخار والحصول على مزيد من هذه الحاجات المستقبلية يتم عن طريق الاستثمار ومن ثم نرى أن الإنسان في حياته اليومية يمارس دون أن يدري العديد من الأنشطة الاقتصادية والتي تمثل جانبا هاما من اهتمام علم الاقتصاد.

٢- أصبحت المشكلة الاقتصادية مسار اهتمام الكافة ولم تعد قاصرة فحسب على الدول النامية والتي تحاول جاهده أن تسلك طريق التنمية الاقتصادية للتخفيف من مظاهر التخلف التي تعاني منه.

٣- تؤكد الأحداث الجارية أهمية الجوانب الاقتصادية في تحديد مصير الأمم والشعوب، فحرب الخليج في عام ١٩٩٠ مثلا لا يمكن إنكار دوافعها الاقتصادية من ناحية والآثار الاقتصادية التي ترتبت عليها من ناحية أخرى.

٤- أصبح من المعتاد أن نسمع دوريا عن أنباء تتعلق بعقد مؤتمرات وندوات اقتصادية على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولعل من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر دافوس الاقتصادي ومؤتمر مجموعة الثمانية، فهذه المؤتمرات تناقش العديد من الموضوعات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، مثل التضخم والكساد والبطالة ولا شك أن مناقشة مثل هذه الموضوعات لا يتم بمعزل عن الواقع ومن هنا تأتي أهمية دراسة علم الاقتصاد للتعرف على حقيقة الواقع الذي نحياه والعوامل المؤثرة فيه.

**رابعا: تعريف علم الاقتصاد :**

**علم الاقتصاد** هو ذلك العلم الذي يبحث في المشكلات الناشئة عن كيفية توزيع الموارد الاقتصادية ذات الندرة النسبية على الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة، لتحقيق أكبر إشباع ممكن لهذه الحاجات.

**من هذا التعريف نلاحظ التالي:**

١- إن علم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد الاقتصادية ذات الندرة النسبية المحدودة وذات الاستخدامات البديلة، ولا يدخل في دائرة اهتمامه الموارد الحرة والتي تتوافر بكميات تفوق مقدار الحاجة إليها مثل الهواء وأشعة الشمس.

٢- كذلك يهتم علم الاقتصاد بدراسة المشكلات الناشئة عن محاولة إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وأهم هذه المشكلات هي مشكلة الثمن.

٣- كذلك يهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة أثمان عناصر الإنتاج المختلفة (الأرض - العمل - رأس المال) لمعرفة أهم القوى الاقتصادية التي تؤثر على أثمان عناصر الإنتاج ارتفاعا أو انخفاضاً، ولماذا ينخفض ثمن إنتاج معين في دولة ويرتفع في دولة أخرى.

٤- كذلك يهتم علم الاقتصاد بدراسة العلاقات الناشئة عن الظواهر الاقتصادية، والتي يطلق عليها بعض الاقتصاديين اسم القوانين الاقتصادية، ومن هذه القوانين، قانون العرض، وقانون الطلب، وقانون الغلة المتناقصة والمتزايدة.

٥- كذلك يهتم علم الاقتصاد بترشيد الاستهلاك قدر اهتمامه بالادخار.

٦- المحافظة على البيئة من التلوث ومراعاة الاحتياجات الفردية والجماعية.

## تطبيقات البابل شيت

### أولا: ضع علامة صح (√) أو خطأ (×) أمام العبارات الآتية

| | |
|---|---|
| الحاجة في الاقتصاد معناها الحرمان من شيء ضروري. | (×) |
| حاجة بعض الأفراد إلى تعاطي المخدرات تعتبر حاجة في نظر علم الاقتصاد. | (√) |
| من السهل حصر وتحديد حاجات الإنسان. | (×) |
| كلما استطاع الإنسان أن يشبع مجموعة من الحاجات التي يشعر بها، كلما وجد نفسه أمام مجموعة أخرى يرغب في إشباعها وهكذا إلى مالا نهاية. | (√) |
| قيام الإنسان بإشباع حاجة من حاجاته يعني أنه تخلص منها بصفة نهائية. | (×) |
| تتميز الحاجات الإنسانية بعدم قابليتها للإشباع. | (×) |
| تخضع الحاجات الإنسانية لقانون الإحلال أو الاستبدال. | (√) |
| تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها وتجددها هي السبب في استمرار وجود المشكلة الاقتصادية. | (√) |
| تقسيم الحاجات الإنسانية إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية يعد تقسيما جامدا أو قاطعا. | (×) |



2021/6/18 15:24

| | |
|---|---|
| الحاجة الفردية هي تلك الحاجة التي ترتبط بشخصية الفرد كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن. | (√) |
| حاجة الإنسان إلى الراحة والنوم أو حاجته إلى الحب والوفاء تعتبر من قبيل الحاجات الاقتصادية التي تدخل في دراسة علم الاقتصاد. | (×) |
| تشكل الحاجات الإنسانية جميع جوانب المشكلة الاقتصادية. | (×) |
| الموارد الاقتصادية المتاحة تستطيع أن تشبع كل الحاجات الإنسانية. | (×) |
| محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم قدرتها على إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية. | (√) |
| يقصد بالندرة في علم الاقتصاد الندرة المطلقة للموارد. | (×) |
| يقصد بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية إنها قليلة. | (×) |
| الندرة هي الخاصية التي تميز بين الموارد أو الأموال الاقتصادية والمتاحة بكميات محدودة، وبين الأموال أو الموارد الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة. | (√) |
| تدخل الموارد الحرة في نطاق علم الاقتصاد. | (×) |
| المال الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء يصلح لإشباع حاجة إنسانية بشرط أن تكون كميته وفيرة. | (×) |
| يعتبر الهواء وأشعة الشمس أموالا اقتصادية. | (×) |
| المشكلة الاقتصادية تعني في جوهرها عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية التي تصلح للإشباع. | (√) |
| المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة واختيار. | (√) |
| يطلق على المشكلة الاقتصادية اسم مشكلة الفرصة الضائعة أو تكلفة الفرصة البديلة. | (√) |
| مشكلة الاختيار تنشأ فقط من الندرة النسبية للموارد. | (×) |
| تتطلب المشكلة الاقتصادية ضرورة توافر التشغيل الكامل لكافة عوامل الإنتاج. | (√) |
| يساعد توافر المعلومات بالنسبة للنظام الاقتصادي على حل المشكلات الاقتصادية. | (√) |
| معرفة كمية الموارد الاقتصادية المتاحة يتوقف على مدى توافر المعلومات المتعلقة بخصائص هذه الموارد ووظائفها. | (√) |
| تعرف السلع والخدمات الاقتصادية بأنها تلك السلع والخدمات التي توجد بكميات وفيرة تفوق مقدار الحاجة إليها. | (×) |
| السلع والخدمات الحرة تتطلب من الإنسان بذل مجهود للحصول عليها. | (×) |
| الماء والهواء وأشعة الشمس تعتبر من أمثلة السلع والخدمات الحرة. | (√) |
| يضع معيار الثمن المستخدم للتفرقة بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية حدا فاصلا بينهم. | (×) |
| السلع سواء كانت سلعة حرة أو اقتصادية تشترك جميعا في أنها سلع وخدمات نافعة، أي تصلح لإشباع حاجة إنسانية. | (√) |
| يعتبر من قبيل السلع والخدمات الحرة أو الاقتصادية كل من الأطعمة أو الأدوية التي يستخدمها الإنسان حتى لو كانت فاسدة. | (×) |
| تعد خدمات الطبيب والمحامي من قبيل الخدمات الاستهلاكية. | (√) |
| توفير السلع والخدمات الاستهلاكية هو الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للدولة ككل. | (√) |
| السلع والخدمات الإنتاجية تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة. | (×) |
| السلع الإنتاجية لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب لإنتاج غيرها من السلع والخدمات الأخرى. | (√) |
| الطلب على السلع الإنتاجية هو طلب مشتق من الطلب على سلع الاستهلاك النهائي. | (√) |
| وقف تقسيم السلع إلى استهلاكية وإنتاجية على أساس خصائصها الذاتية أو طبيعتها. | (×) |
| سيم السلع والخدمات إلى إنتاجية واستهلاكية تقسيم مطلق. | (×) |
| يجيز النظام الرأسمالي للأفراد تملك الأموال ملكية خاصة سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا جية. | (×) |
| ز الطلب على السلع الاستهلاكية الفورية بأنه طلب منتظم. | (√) |



2021/6/18 15:24

| | |
|---|---|
| (√) | تقسيم السلع والخدمات إلى ضرورية وكمالية تقسيم نسبي. |
| (×) | يقصد بالسلع والخدمات المتكاملة تلك السلع والخدمات التي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر. |
| (√) | كلما جاءت القواعد القانونية متوافقة مع الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع كلما كان ذلك تعبيرا عن الواقع الحقيقي وانعكاسا له. |
| (√) | الإنسان في حياته اليومية يمارس العديد من الأنشطة الاقتصادية والتي تمثل جانبا هاما من اهتمام علم الاقتصاد. |
| (×) | المشكلة الاقتصادية قاصرة فقط على الدول النامية. |
| (√) | علم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد الاقتصادية ذات الندرة النسبية المحدودة. |
| (×) | لا يهتم علم الاقتصاد بترشيد الاستهلاك قدر اهتمامه بالادخار. |

## ثانيا: اختر الإجابة الصحيحة من بين الأقواس

كل رغبة تساور النفس سواء كانت متفقة مع القواعد القانونية والأخلاقية أو مخالفة لها، هو المقصود من: (أ- الحاجة في اللغة العادية. ب- الحاجة في الاقتصاد) (الإجابة: ب)

من أهم خصائص الحاجات الإنسانية: (أ- أنها متعددة. ب- أنها غير قابلة للإحلال. ج- أنها غير قابلة للإشباع. د- جميع ما سبق) (الإجابة: أ)

الحاجات التي يتوقف عليها حياة الإنسان وبقائه على قيد الحياة، كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج هي: (أ- الحاجات المادية. ب- الحاجات الكمالية. ج- الحاجات الضرورية) (الإجابة: ج)

الحاجات التي ترتبط إلى حد كبير بالأحاسيس المتبادلة بين الأفراد هي: (أ- الحاجات الفردية. ب- الحاجات المعنوية. ج- الحاجات المادية) (الإجابة: ب)

يقصد بالندرة في علم الاقتصاد: (أ- الندرة النسبية للموارد. ب- الندرة المطلقة للموارد) (الإجابة: أ)

يستخدم الاقتصاديون معيار ..... لمعرفة ما إذا كان مورد أو مال معين محدود أو غير محدود: (أ- الزمن. ب- الثمن. ج- الزمن والثمن) (الإجابة: ب)

المشكلة الاقتصادية مشكلة: (أ- ندرة. ب- اختيار. ج- ندرة واختيار) (الإجابة: ج)

تتطلب المشكلة الاقتصادية من أي مجتمع أن يقوم بـ: (أ- التشغيل الكامل لكافة عوامل الإنتاج. ب- العمل الدائم على تنمية الموارد الاقتصادية بشكل مستمر وبمعدلات مرتفعة. ج- بكل ما سبق) (الإجابة: ج)

يساعد توافر المعلومات بالنسبة للنظام الاقتصادي على: (أ- التقدم الفني للعملية الإنتاجية. ب- حل المشكلات الاقتصادية. ج- كفاءة النظام الاقتصادي. د- جميع ما سبق) (الإجابة: د)

كل شيء يصلح لإشباع حاجة إنسانية بشرط أن تكون كميته محدودة، هو المقصود من: (أ- المال الاقتصادي. ب- الحاجة الإنسانية. ج- لا شيء مما سبق) (الإجابة: أ)

السلع والخدمات التي توجد في الطبيعة بكميات لا تكفي لإشباع كل الحاجات المتعددة، هو المقصود من: (أ- السلع والخدمات الحرة. ب- السلع والخدمات الاقتصادية. ج- غير ذلك) (الإجابة: ب)

السلع والخدمات التي لا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة ولكنها تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى استهلاكية أو إنتاجية هي: (أ- السلع والخدمات الإنتاجية. ب- السلع والخدمات الاستهلاكية. ج- السلع والخدمات الاقتصادية) (الإجابة: أ)

خدمات الطبيب والمحامي والمهندس، تعد من قبيل الخدمات: (أ- الإنتاجية. ب- الاستهلاكية. ج- غير ذلك) (الإجابة: ب)

السلع التي لا تفني باستخدامها مرة واحدة، وإنما تستخدم عدة مرات خلال فترة طويلة نسبية من الزمن هي: (أ- السلع الاستهلاكية الفورية. ب- السلع الاستهلاكية غير المعمرة. ج- السلع الاستهلاكية المعمرة) (الإجابة: ج)

السلع والخدمات التي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الاخر هي: (أ- السلع والخدمات المتنافسة أو البديلة. ب- السلع والخدمات الضرورية. ج- السلع والخدمات المتكاملة) (الإجابة: أ)

علم الاقتصاد بدراسة: (أ- الموارد الاقتصادية ذات الندرة النسبية المحدودة وذات الاستخدامات البديلة. ب- القوانين الاقتصادية. ج- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

2021/6/18 15:25

# النظم الاقتصادية

تتمثل أهم النظم الاقتصادية في: النظام البدائي ونظام الرق والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، ولكن قبل الحديث عن هذه النظم يجب معرفة المقصود بالنظام الاقتصادي وعناصره وأهم مميزات النظم الاقتصادية.

**تعريف النظام الاقتصادي وعناصره:**

يقصد بالنظام الاقتصادي، مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم حياة المجتمع الاقتصادية، من خلال تنظيم العلاقات والروابط التي تنشأ بين الأفراد نتيجة اشتراكهم في العملية الإنتاجية، كما تحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم الإنتاج في ظله وتوزيع الإنتاج على العناصر المشتركة فيه. ومن ذلك يتضح أن فكرة النظام الاقتصادي تنطوي على مفاهيم وعناصر أساسيه هي :

١- قوى الإنتاج: ويقصد بها جميع الموارد الموجودة في المجتمع والتي تشترك فيما بينها لإنتاج السلع والخدمات، ويطلق على هذه القوي أسم عناصر الإنتاج، وهي تتألف من العمل ورأس المال والأرض والمنظم الذي يتولى التأليف بين عناصر الإنتاج بالنسب المناسبة للحصول على الإنتاج.

٢- علاقات الإنتاج: ويقصد بها تلك العلاقات والروابط التي تنشأ بين الأفراد المشتركين في العملية الإنتاجية، ودور كل منهم فيها ولهذه العلاقات والروابط دلالة واضحة في معرفة النظام الاقتصادي السائد، حيث أن زيادة نسبة ما تملكه الدولة من وسائل الإنتاج، يعني الاقتراب من النظام الاشتراكي، كما انخفاض هذه النسبة وزيادة نسب تملك الأفراد لوسائل الإنتاج، يعني الاقتراب من النظام الرأسمالي.

٣- علاقات التوزيع: ويقصد بها الطريقة أو الوسيلة التي يتم بها توزيع الناتج القومي على عناصر الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية وكيفية تحديد نصيب كل منهم من الإنتاج.

هذا وقد تعددت النظم الاقتصادية ولكن قبل أن نتناول هذه النظم يجدر بنا أن نشير إلى بعض الحقائق التي تتميز بها والتي تتمثل في الآتي :

١- تتسم مقومات النظم الاقتصادية والمتمثلة في عناصر الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، والتوزيع بالتغير مع الزمن، فالنظم الاقتصادية نظم مرنة قابلة للتطوير والتغيير، طالما أن الإنسان نفسه صانعها قابل للتغيير وبالتالي يمكن القول بأن النظام الاقتصادي يحتاج دائماً إلى روح التغيير والتطوير والتعديل بما يسمح له بالتعامل مع المستجدات الخارجية والداخلية.

٢- إذا كانت النظم الاقتصادية تتصف بالتطور والتغير المستمر، فإن هذه الصفة تستلزم القول بأن النظم الاقتصادية لا تختفي من الوجود فجأة لكي تحل محلها نظم أخرى تختلف عنها تماماً، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن أي نظام اقتصادي يحوي بداخله بعض سمات وصفات النظام السابق عليه، بجانب بذرة النظام الذي يليه، فلو نظرنا مثلاً إلى النظام الحرفي الذي عرفته أوربا في أواخر العصور الوسطي، لوجدنا أنه قد أبقى على كثير من النظام الإقطاعي الذي سبقه، كما مهد في أواخره إلى ظهور الرأسمالية ومن بعدها الاشتراكية.

## أولا: النظام البدائي :

**نشأة النظام البدائي:**

يمثل النظام البدائي أول مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان لمواجهة المشكلة الاقتصادية، فقد عاش الإنسان البدائي خلال هذه الفترة تحت رحمة الطبيعة القاسية ومن ثم كان الهدف الأساسي الذي سيطر على الإنسان البدائي هو غريزة حب البقاء وحفظ النوع من الاقتراض، ولذلك فقد تمثل هدف النظام البدائي فلسفته الاقتصادية في مجرد إشباع الحاجات الضرورية والبيولوجية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة، والهرب ن الوحوش الأقوى منه وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الإنسان البدائي إنساناً أنانياً قاسياً متوحشاً ويحافظ بكل حرص ى ما يملك حتى يتمكن من البقاء على الحياة.

**ي الإنتاج:**

اعتمد الإنسان البدائي في هذه الفترة على الالتقاط والصيد في إشباع حاجاته البيولوجية، وكانت أدوات الإنتاج ة للغاية ومصنوعة من الأحجار أو الأخشاب أو عظام الحيوانات، ثم عرف الإنسان بعد ذلك أن الاستعانة بهذه ات يمكن أن توفر عليه كثيراً من الجهد والوقت، وبذلك مثلت هذه الأدوات الشكل الأول لأدوات الإنتاج أو رأس الذي عرفه الإنسان.

**ت الإنتاج:**

عرفت البشرية في هذه الفترة أول شكل من أشكال تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، حيث اختصت المرأة بشئون المنزل وتهيئة الطعام وصنع الملابس وتربية الأطفال، بينما اختص الرجل بكفالة الأمن في جماعته ح للصيد والالتقاط وتربيه الحيوانات ومقاومة الوحوش الضارية.



2021/6/18 15:25

أما عن الإطار الاجتماعي الذي كان سائداً في ظل النظام البدائي فقد كان قائماً على مبدأ الحياة المشتركة والتعاون الوثيق بين أفراد الجماعة، وكان الدافع إلى هذا هو الرغبة في الحياة والحفاظ على النوع الإنساني من مخاطر الطبيعة والوحوش الكاسرة.

وأما فيما يتعلق بملكية الأرض فقد كانت ملكية جماعية، أي كانت ملكية الجماعة على الشيوع للأرض التي تزرعها هي القاعدة العامة، أما أدوات الإنتاج البدائية فيعتقد أن بعضها كان أيضاً مملوك ملكية مشتركة للجماعة، والبعض الآخر كان مملوك ملكية فردية.

**علاقات التوزيع:**

وأما فيما يتعلق بكيفية توزيع ناتج العمل الجماعي في العصر البدائي فكان يتم طبقاً للقانون السائد في هذا الوقت، وهو قانون البقاء للأقوى ولذا فإن توزيع الناتج الجماعي كان يتم على الشكل التالي وهو حصول الإنسان الأقوى أولاً على ما يشبع حاجاته كاملة بغض النظر عمن أنتج الغذاء قبل أن يسمح لغيره من الرجال الضعفاء بالحصول على حاجته من الغذاء، أما النساء والأطفال فقد كانوا يحصلون على ما يتبقى بعد ذلك.

**ثانيا: نظام الرق (مايو ٢٠١١):**

وجد هذا النظام تطبيقه الكامل في المدن اليونانية القديمة وبلغ أوج تطوره في عهد الدولة الرومانية، ولكنه من غير المتفق عليه ما إذا كانت الحضارات المصرية القديمة وحضارة بلاد ما بين النهرين والهند والصين، قد قامت بدورها على اقتصاد الرق كما عرفته المدن الإغريقية والرومانية أم لا؟ فذهب اتجاه إلى القول بأن الحضارات الشرقية القديمة ولاسيما في مصر لم تعرف نظام الرق كما عرفته الحضارة الإغريقية أو الرومانية. أما الاتجاه الثاني فيرى أن الحضارات الشرقية قد عرفت نظام الرق تماماً كما عرفته الحضارة الغربية وذلك على أساس من القاعدة العامة القائلة بتعاقب النظم الاقتصادية والاجتماعية نفسها على المجتمع الإنساني.

**ونحن نعتقد بمنطقية الاتجاه الأول،** حيث لم يلعب الرق سوى دوراً ثانوياً في الحياة الاقتصادية في الحضارات الشرقية القديمة، لاسيما في الحضارة الفرعونية القديمة.

وبعيداً عن الخلاف السابق فقد أدي اكتشاف الإنسان الزراعة البدائية إلى تغير مجرى حياة الإنسانية كلياً، إذ انتقل الإنسان بذلك من حياة الصيد والقنص الداعية إلى التجول والترحال إلى حياة الزراعة الداعية للاستقرار والإقامة.

**أ- أسباب نظام الرق:**

أدى اكتشاف الزراعة إلى استقرار الإنسان على ضفاف الأنهار وترك حياة الترحل بحثاً عن الطعام، وقد ساعد هذا الاستقرار على تنميه القوى الإنتاجية في الرعي والزراعة، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل ولهذا ظهر لأول مرة ما يسمى بالفائض الاقتصادي في يد الإنسان وهو زيادة الإنتاج من الاستهلاك الضروري وقد ترتب على ظهور هذا الفائض تطور فكر الإنسان البدائي، من زاوية الامتناع عن قتل ما يقع في يده من أسرى الحرب من الأعداء وبدأ في استخدامهم في زراعة الأرض للحصول على فائض إنتاجهم ومن هنا امتدت ملكية الإنسان لتشمل بجانب الأرض أدوات الإنتاج الأخرى والمتمثلة في الإنسان نفسه وبالتالي ظهر نظام الرق.

وقد ساعد أيضاً على انتشار ظاهرة الرقيق قيام بعض الفلاسفة اليونانيين بتدبير هذا النظام، حيث أعتبر هؤلاء الفلاسفة أن العمل اليدوي سواء في المجال الزراعي أو الحرفي أو الرعي في مرتبه أدني، ولا يليق بالأحرار والسادة وقد أسس هؤلاء الفلاسفة وجهة نظرهم السابقة على أساس اختلاف المزايا النسبية التي تمنحها الطبيعة للأفراد، فهناك من الأمم من يتمتع أفرادها بخصائص ومزايا طبيعية تجعلهم مؤهلين ليكونوا أسياداً كاليونانيين، وهناك أمم لا يصلح أفرادها إلا للخضوع لغيرهم وهؤلاء هم الرقيق.

**ب- الفلسفة الاقتصادية لنظام الرق:**

تمثلت الفلسفة الاقتصادية في نظام الرق في توفير الرفاهية للسادة الملوك والنبلاء وكبار موظفي الدولة وقادة الجيش والكهنة وتوفير الضروريات للرقيق.

**١- قوى الإنتاج:**

أما بالنسبة لقوى الإنتاج (عناصر الإنتاج) في ظل نظام الرق، فقد زادت إنتاجية العمل بشكل ملحوظ، مما أدى إلى ظهور فكرة الفائض الاقتصادي، وكان ذلك إيذانا بنشوء فكرة الملكية الفردية ليس فقط للأموال وانما كذلك للإنسان عن طريق استرقاق الأقوياء لأسرى الحرب من الأعداء وللفقراء اللذين لا يستطيعون دفع ديونهم إلى السادة والنبلاء.

**٢- علاقات الإنتاج:**

تميز الإطار الاجتماعي لنظام الرق بانقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما طبقة السادة والعبيد، فالسادة هم اللذين يتمتعون بكامل الحقوق والحريات، أما العبيد فهم الفئة التى تتحمل عبء الإنتاج في المجتمع، ومع ذلك فهم محرومين من كل الحقوق والحريات، بل كانوا يدخلون في عداد الأشياء لا الأشخاص.



2021/6/18 15:25

**٣- علاقات التوزيع:**
فلم يكن يعترف للعبيد في هذا المجتمع بأية حقوق قانونية، فالرقيق وما ينتجه لصالح سيده ولا يسمح له إلا بالحصول على ما يسد حاجته الضرورية من الطعام والشراب وبالقدر الذى يبقيه على قيد الحياة، ولذا كانت علاقات التوزيع غير عادلة في ظل نظام الرق.

**ج- أسباب انهيار نظام الرق:**
يمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي :
١- القسوة وسوء المعاملة التى أتبعها السادة مع الأرقاء المملوكين لهم لدفعهم إلى العمل.
٢- سوء الأحوال المعيشية التى كان عليها الأرقاء في المدن اليونانية والرومانية أدت إلى تناقص عددهم وضعف قوتهم وهروبهم وقيامهم بثورات متعددة ضد الدولة الرومانية.
٣- اعتمدت القوة الحربية للدولة الرومانية بصفة أساسية على عامة الشعب من مزارعين وحرفيين فضلاً عن كونه المصدر الرئيسي لتمويل العمليات الحربية من الضرائب التى يدفعونها، ومع ذلك تسببت منافسة عمل الرقيق ذو الأجر الرخيص مع العمل الذى يقوم به المواطنين الأحرار من عامة الشعب إلى الإضرار بهؤلاء الأحرار من المزارعين والحرفيين، مع أنهم عماد القوة الحربية والمالية التى تجلب الأرقاء اللازمين لاستمرار نظام الرق.

**ثالثا: النظام الإقطاعي (مايو ٢٠١١):**

**أ- نشأة النظام الإقطاعي:**
من الحقائق المسلم بها أن النظم الاقتصادية تتصف بالتطور والتغير المستمر، فالنظام الاقتصادي بمثابة الكائن الحى الذى يولد وينمو، ومن ثم فإنه يولد من رحم نظام سابق عليه تربطه به صله ويكون مهيئاً لحضانة نظام جديد يليه، فعناصر النظام الإقطاعي قد بزغت في ظل نظام الرق، حيث أدرك السادة مالكي الأرض مدى تأثير الجوانب السلبية لعمل الرقيق في انخفاض إنتاج أراضيهم فبادروا باعتاق هؤلاء الرقيق، كما قاموا بتجزئة أملاكهم الواسعة إلى قطع صغيرة وتسليمها إلى هؤلاء الأرقاء وكذلك إلى عامة الشعب من المزارعين والأحرار، وذلك في مقابل ارتباطهم بالأرض ومالكيها وتقرير حقوق متعددة للسادة الملاك في مواجهة الحائزين الجدد، وأصبحت هذه الالتزامات تنتقل من جيل إلى جيل أخر من الحائزين، واللذين كانوا يطلق عليهم اصطلاح رقيق الأرض، ومن ثم أصبح لهؤلاء الفلاحين مصلحه أكيدة في زيادة إنتاج الأرض التى يحوزونها، ومن هنا بدأ النظام الاقتصادي الجديد الذى ساد أوربا في العصور الوسطي، وهو النظام الإقطاعى واستمر في التطبيق لفترة زمنية طويلة نسبياً، حيث استمر من الفترة التى تقع ما بين نهاية الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلى بداية النظام الرأسمالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوربا.

**وفي داخل هذه الفترة الطويلة يمكن التمييز بين ثلاث فترات فرعية:**

**الفترة الأولى:** هي فترة التمهيد للنظام الإقطاعي، حيث استمرت منذ بداية القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن.

**الفترة الثانية:** هي فترة سيطرة النظام الإقطاعي بكافة خصائصه المميزة، واستمرت هذه الفترة من القرن التاسع وحتى القرن الخامس عشر.

**الفترة الثالثة:** هي فترة نهاية النظام الإقطاعي وبداية بزوغ النظام الرأسمالي والتي استمرت طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر وحتى النصف الأول من القرن الثامن عشر.

**والإمبراطورية الرومانية القائمة على نظام الرق قد سقطت نهائياً في أواخر القرن الخامس تحت تأثير عدة عوامل داخلية وخارجية :**

**العوامل الداخلية :**

**وتتمثل في عدة أسباب منها أسباب سياسية وأخرى اقتصادية على النحو التالي :**

**- الأسباب السياسية :**

بدأت الإمبراطورية الرومانية تعاني منذ بداية القرن الثالث الميلادي من عدم الاستقرار السياسي والذى تمثل في ضعف الحكومة المركزية وظهور الحكم الاستبدادي لدرجة تدخل قادة الفرق العسكرية في تعيين الأباطرة الرومان وعزله مما أدى الأمر إلى انهيار النظام الإداري في الدولة.

**الأسباب الاقتصادية :**

عانت الإمبراطورية الرومانية من أزمة مالية حادة وتدهور في شتى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية، ومن انخفضت قيمة العملة الرومانية، مما أضطر الأباطرة الرومان إلى تزييفها، وذلك بزيادة نسبة المعادن الرخيصة بها، ترتب على ذلك اختفاء العملات الجيدة من الأسواق وتداول العملات الرديئة، وهو ما يعرف بقانون جريشام، وكان من نتائج هذا التزييف حدوث نوع من التضخم المالي، وارتفاع في الأسعار بشكل لم يؤلف من قبل لدرجة أن بعض النساجون المصريون في صعيد مصر في ذلك الوقت قد رفعوا وثيقة بردية مكتوبة إلى الحاكم يطالبون فيها بزيادة الأسعار لإنتاجهم نتيجة زيادة أسعار المواد الخام وزيادة أجور العمال نتيجة التضخم المالي وانخفاض سعر العملة وبسبب تلك الأزمة هجرت النظام الاقتصاد النقدي، حيث كانت العملة تلعب دوراً أساسياً فيه وتحولت إلى الاقتصاد العيني بحيث أصبحت كثيراً من الضرائب تجمع عيناً من السلع والمحاصيل.

2021/6/18 15:25

**العوامل الخارجية:**
تعرضت الإمبراطورية الرومانية لعدد من الغزوات، سواء من ناحية الشرق والمتمثلة في هجمات الفرس أو من ناحية الشمال والمتمثلة في هجمات القبائل الجرمانية والتي وضعت حداً للإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي وسقوطها في عام ٤٧٦م، واستقرار القبائل الجرمانية داخل حدود الإمبراطورية الجديدة ولذلك عمد وحاولت القبائل الجرمانية المنتصرة أن تقيم جهازا حكوميا مركزيا يسيطر على الإمبراطورية الجديدة ولذلك عمد الإمبراطور الجرماني إلى تنصيب قواده حكاما على أقاليم الإمبراطورية وذلك في مقابل الولاء الشخصي له، وقد أكد حكام الإقطاعيات سلطاتهم على الأقاليم التي يحكمونها عن طريق الاستيلاء بكافة الوسائل الممكنة على الأراضي من الفلاحين الأحرار الذين كانوا يملكونها عند غزو الجرمان، إلا أنهم لم يحيلوا هؤلاء الفلاحين إلى أرقاء بالصورة التي كانت موجودة في ظل نظام الرق في العصر القديم ولكن وضعوا نظام جديد أطلق عليه أسم (رقيق الأرض) ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد الإقطاعي والفلاحين، فالفلاح أو المزارع كان ملازما للأرض ولا ينتقل منها إلى غيرها ولا يخرجه المالك منها أبدا، فأصبح بذلك تابعا للأرض، بل كان ورثته من بعده مقيدين بالتزاماته ولا يستطيعون الخلاص منها، ولكن ليس معنى ذلك أن المزارع أو الفلاح كان من قبيل الرقيق، فالعلاقة بين السيد الإقطاعي والمزارع لم تكن علاقة السيد بالعبد، بل علاقة التابع بالمتبوع.

وبالإضافة إلى ما سبق كان السيد الإقطاعي يتمتع بامتياز قضائي كان بمقتضاه يتولى مهمة الفصل في المنازعات التي تقوم بين الملاك والمستأجرين الذين يدخلون في دائرة نفوذه وطبقاً لهذا الامتياز لا يمكن القول بأن العلاقة التي تربط بين الفلاح وسيد المنطقة هي علاقة تعاقدية وإنما هي علاقة تبعية.

**ب- العناصر الاقتصادية للنظام الإقطاعي:**

١- ضعف حركة التجارة بين بلاد أوربا والشرق بسبب سيطرة العرب في العصور الوسطي على المناطق التي كانت أوروبا تتجر معها من قبل.

٢- كان الاقتصاد الإقطاعي اقتصاداً مغلقاً، حيث كانت كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة تقوم على الاكتفاء الذاتي.

٣- تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد السيد الإقطاعي.

٤- تميز النظام الإقطاعي بانخفاض مستوى الفن الإنتاجي المستخدم في زراعة الأرض، والاعتماد على الآلات التي كانت تستخدم في الزمن القديم. وأما عن تقسيم العمل فلم يكن موجودا في ظل هذا النظام إلا في صورة بدائية.

٥- لم تكن العلاقة التي تربط بين السيد الإقطاعي والفلاحين علاقة تعاقدية، وإنما كانت قائمة على علاقة التبعية.

٦- توزيع الإنتاج على المساهمين فيه، لم يكن يتم وفقاً لنسبة مساهمة كلاً منهم في العملية الإنتاجية، ولا وفقاً لدخل تحدده الأثمان في الأسواق، وإنما كان يتم بناء على أمر السيد الإقطاعي ووفقاً لبعض القواعد العرفية التي نشأت.

٧- لم يعرف النظام الإقطاعي نظام الأسواق، حيث كانت كل إقطاعية تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي.

٨- كانت الزراعة هي النشاط المسيطر والمهيمن على النظام الإقطاعي ولذا كان النظام الإقطاعي من حيث الإنتاج اقتصاد زراعي.

٩- كانت الإقطاعية وحده مستقلة يمثل فيها السيد الإقطاعي أيا كانت صفته السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الوقت نفسه.

١٠- كان السيد الإقطاعي يلتزم بحماية الفلاحين وبالقضاء بينهم.

**قوى الإنتاج في النظام الإقطاعي:**

أدي انتقال البشرية من مرحلة الرق إلى نظام الإقطاع إلى حدوث عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية.

**فعلى الصعيد الاجتماعي** حدث تغير في تقسيم الطبقات التي يتكون منها المجتمع، فإلى جانب الأحرار والأرقاء حدث تميز بين الأحرار بسبب نسبهم أو حرفتهم أو مهنتهم، فضلاً عن الثروة، فيوجد الأغنياء والفقراء ويوجد الأشراف اللذين ينتمون إلى الأسر العريقة بجانب العامة، كما أصبح للتجار والصناع والحرفيين كيان خاص بهم، فهم ينتمون في نقابات أو طوائف تخضع لنظام معين. كل ذلك بالإضافة إلى الزراع اللذين تتكون منهم الغالبية العظمى من السكان.

**وأما على الصعيد الاقتصادي**، فقد بلغت قوى الإنتاج مستوى أرفع مما كانت عليه في نظام الرق، حيث تطورت فنون الإنتاج الزراعي، وأصبحت أكثر تقدماً وانتشر استخدام المحراث المعدني وغيره من أدوات الإنتاج الزراعية المصنوعة من المعدن، كما نمت وتطورت حرفة رعي الأغنام وزاد الاهتمام بها، وأما بالنسبة للحرف والصناعات فكان شأنها شأن الزراعة والرعي، حيث كان لها نصيب من التطور والنمو في شكل تطور أدوات الإنتاج الصناعي.



٣٦ شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥
2021/6/18 15:26

**علاقات الإنتاج:**
قامت فلسفة النظام الإقطاعي على أساس ملكية السيد الإقطاعي للأرض **وداخل هذا النظام وجد تقسيم ثلاثي للأرض :**

**القسم الأول هو أراضي الحيازات**، وهي عبارة عن مساحات صغيرة تنازل عنها السيد الإقطاعي لأشخاص مختلفين من الأحرار أو العتقاء، وكان هؤلاء الأشخاص يحتفظون بهذه الأراضي في مقابل التزامهم بتقديم جزء من إنتاج الأرض للسيد الإقطاعي.

**أما القسم الثاني فهي الأراضي الخاصة بالسيد الإقطاعي**، ويلتزم الفلاحون بزراعتها له بدون أجر في إطار ما يسمى بنظام السخرة.

**أما القسم الثالث فهي الأراضي العامة** وهي عبارة عن مساحات شاسعة من الغابات والمراعى من حق الجميع استخدامها وفقاً لشروط معينة وكانت هذه الأراضي مملوكة للسيد الإقطاعي.

**علاقات التوزيع :**
نظراً لطبيعة علاقات الإنتاج السائدة في النظام الإقطاعي وعدم سيطرة السيد الإقطاعي على كل الأراضي وترك مساحات منها للفلاحين المزارعين، فقد تحسنت علاقات توزيع الإنتاج على المساهمين في العملية الإنتاجية بالمقارنة بما كان سائداً في نظام الرق على الرغم من كثرة الالتزامات التي كانت مفروضة سواء على المزارعين أو الحرفيين.

**ج- نهاية النظام الإقطاعي :**

**تمثلت أسباب انهيار النظام الإقطاعي في الآتي :**

١- اصطدم التطور الذي لحق بقوى الإنتاج في النظام الإقطاعي بإطار علاقات الإنتاج الجامدة التى كانت سائدة في ظل النظام الإقطاعي، فوقفت هذه العلاقات القائمة على الاستبداد والسخرة أمام هذا التطور، حيث تسببت الالتزامات الثقيلة الملقاة على عاتق الفلاحين ورقيق الأرض والروابط الشخصية التي تربطهم بالسيد الإقطاعي في عجزهم عن زيادة الإنتاج الزراعي، بل أدت إلى تناقص الإنتاج وهروب الكثير منهم بسبب كثرة الضرائب وبذلك أصبح بطء الإنتاج وسطوة التقاليد وسيطرة القيود هي السمات الرئيسية للنظام الإقطاعي وكذلك أصبحت العلاقات الإنتاجية المميزة لهذا النظام عاجزة عن إتاحة الفرصة أمام القوى الإنتاجية للنمو والتطور.

٢- الثورة الصناعية: حيث كانت الثورة من أهم العوامل التي أدت إلى تلاشي نظام الإقطاع.

٣- قيام الملكية الخاصة: حيث قامت في عدد كبير من الدول الأوروبية حركات ثورية تحريرية تهدف إلى القضاء على مصدر قوتهم، وهي ملكية الأراضي وإعادة توزيعها على الفلاحين، وكانت من أعظم هذه الحركات الثورية: الثورة الفرنسية والتي بدأت بمصادرة أراضي النبلاء ورجال الكنسية، وبيعها للفلاحين بأسعار معقولة.

٤- تزايد ظاهرة هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات، بسبب زيادة استغلال السادة الإقطاعيين للفلاحين، عن طريق فرض المزيد من الالتزامات وأعمال السخرة إلى الحد الذى لم يستطيع الرقيق تحمله، ففضل الكثير منهم الهروب وترك الإقطاعية، ولما كان النظام الإقطاعي يعتمد في المقام الأول على الزراعة، فقد ترتب على هروب رقيق الأرض زعزعة النظام الإقطاعي وانهياره.

٥- نشأة المدن التجارية ونجاحها في تقوية استقلالها بعيداً عن سلطة أمراء الإقطاع وإلى هذه المدن يرجع الفضل في ظهور طبقة التجار الأثرياء وظهور نظام الحرف الذى ساعد على نمو هذه المدن وتقوية مراكزها في مواجهة أمراء الإقطاع وظل هذا الأمر يتنامى إلى أن أصبحت هذه المدن وحدات سياسية واقتصادية مستقلة، وكان ذلك سبباً في انهيار النظام الإقطاعي.

٦- نمو الاقتصاد النقدي: فقد كان النظام الإقطاعي يقوم على الاقتصاد العيني، أي يقوم على تبادل السلع والخدمات بهدف إشباع حاجة القائمين به، وليس بغرض التبادل، ومن ثم فقد كان استخدام النقود في أضيق الحدود، ولكن مع انتعاش التبادل التجاري ونمو التجارة في أوروبا الغربية أدي إلى ظهور أهمية الدور الذى تلعبه النقود في الحياة الاقتصادية، والذي ساعد على نمو حجم المعاملات النقدية وازدياد حجم السوق.

وأمام كل هذه الأسباب كان لابد من أن تخلي علاقات الإنتاج الإقطاعية الطريق أمام علاقات إنتاج جديدة قادرة على قيادة الأفراد، وعلى تحقيق المزيد من الثروات والأرباح ولذلك كان على النظام الإقطاعي أن يترك مكانه الذى استمر فيه لفترة طويلة من الزمن ليحل محله النظام الجديد، ألا وهو النظام الرأسمالي.

## رابعا: النظام الرأسمالي (مايو ٢٠١٣، ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧):

### أ- الجذور الفكرية والعقائدية للرأسمالية :

تقوم الرأسمالية في جذورها علي شئ من فلسفة الرومان القديمة، ويظهر ذلك واضحاً في رغبتها في امتلاك القوة، وبسط النفوذ والسيطرة، كما قامت الرأسمالية علي مناهضة الدين، حيث تمردت علي سلطة الكنيسة أولاً وعلي المبادئ الأخلاقية ثانياً، فالرأسمالية لا يهمها من القوانين الأخلاقية إلا ما يحقق لها المنفعة، ولا سيما القوانين الاقتصادية علي وجه الخصوص، **ومرت النظم الرأسمالية بعدة مراحل أو أشكال متميزة منها:**



2021/6/18 15:26

**١- الرأسمالية التجارية:**

ظهرت الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر علي أثر انهيار النظام الإقطاعي، وتصور أنصار هذا الاتجاه أن المعادن النفيسة من ذهب وفضة هي مصدر الثروة وأهم أشكالها، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يحوزه من ذهب وفضة، وما يصدق علي الفرد يصدق علي الدولة، فلكي تكون الدولة قوية يجب أن تعمل وأن توجه النشاط الاقتصادي للحصول علي أكبر كمية من المعادن النفيسة عن طريق تشجيع الصادرات والإقلاع عن الواردات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم كل من الصناعة والزراعة، ، ولذا فإن هذا المذهب مذهب تدخلي يرى وجوب تدخل الدولة لتحقيق المصلحة الجماعية والمتحصله في كسب أكبر قدر من الذهب والفضة عن طريق التجارة الخارجية، ولذا كانت التجارة فقط دون باقي الأنشطة الاقتصادية هي محور ومركز النشاط الاقتصادي وكانت الصناعة في خدمة التجارة.

**٢- المذهب الطبيعي:**

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، ولقد ساعد علي ظهور مذهب الطبيعيين انتشار فكرة القانون الطبيعي والتي وجدت أصولها عند أرسطو، وكان لهذه الفكرة أثرها علي الطبيعيين في تفسير الظواهر الاقتصادية، **حيث ذهب ذلك الاتجاه إلي القول بأن :**

١- الحياة الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية ليست من وضع أحد ولا دخل لإرادة الإنسان في وجودها، وهذه القوانين الطبيعية كفيلة بنمو الحياة الاقتصادية وتقدمها تلقائياً، **ويقوم القانون الطبيعي علي مبدأين هما:**

**المبدأ الأول: مبدأ المنفعة الشخصية:** فكل تصرف اقتصادي يقوم به الإنسان مصدره المنفعة الشخصية، فهي الحافز أو الدافع الذي يستحث الفرد علي القيام بالنشاط للحصول علي أكبر منفعة ممكنة، بأقل مجهود ممكن.

**المبدأ الثاني: مبدأ المنافسة:** إذا كان كل شخص يسعى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل مجهود ممكن، فإن ذلك أدعى إلي دخول الإنسان في منافسة شرسة مع غيره لتحقيق هذا الهدف.

٢- نادي الطبيعيون بالحرية الاقتصادية لكل فرد، حيث أن له الحق في ممارسة واختيار العمل الذي يلائمه، وقد عبروا عن ذلك بمبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

٣- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن تقتصر مهمتها علي حماية الأفراد والأموال والمحافظة علي الأمن والدفاع عن البلاد.

**٣- الرأسمالية الصناعية:**

لم تقف حركة الزمن عند الرأسمالية التجارية والمدرسة الطبيعية، بل تطورت حتى وصلت في القرن الثامن عشر إلي الرأسمالية الصناعية، ويتفق الاقتصاديون في إطلاق تسمية الثورة الصناعية علي التغيرات الهائلة في الهيكل الصناعي، والذي ارتبط بظهور العديد من الاختراعات التي أدت إلي تقدم الصناعة، وتغير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل العمال والأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج.

**النتائج المترتبة علي الثورة الصناعية:**

**أدي التوسع في استخدام الآلات في الأنشطة الإنتاجية إلي عدة نتائج :**

١- أصبحت المصانع الجديدة عامل جذب للاستثمارات، فجذبت العديد من رؤوس الأموال إليها، ولذا عرفت هذه المرحلة في تاريخ الفكر الاقتصادي باسم الرأسمالية الصناعية نظراً لضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت تستثمر في الصناعة.

٢- زيادة القوة الإنتاجية للمصانع في كافة فروع الإنتاج.

٣- أصبحت الصناعة تمثل المركز الرئيسي في المجتمع، لأنها هي التي أصبحت تحكم النشاط الاقتصادي، أما في ظل الرأسمالية التجارية كانت التجارة هي مركز النشاط الاقتصادي وكانت الصناعة قائمة لخدمة التجارة، أما في ظل الرأسمالية الصناعية أصبحت التجارة في خدمة الصناعة.

٤- كان من نتيجة الثورة الصناعية تأكيد الانفصال التام بين طبقة أصحاب رؤوس الأموال وطبقة العمال.

٥- أخذت تظهر بوضوح مشكلة البطالة بين العمال نتيجة اختراع الآلات الجديدة، والتوسع في إحلالها محل العمال في شتي فروع الإنتاج.

**٤- نظام الكارتل:**

هو اتفاق بين مجموعة شركات تنتمي إلي فرع معين من فروع الإنتاج علي اقتسام السوق العالمية بهدف الحد من المنافسة فيما بينهم مما يعطيها الفرصة لاحتكار هذه الأسواق وابتزاز المستهلكين بحرية تامة.

**٥- نظام الترست:**

يتمثل نظام الترست بالمعني الاقتصادي في اندماج عدة مشروعات لتكوين مشروعا كبيراً بغرض تحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري أو بغرض تخفيض النفقات.



٣٦ شارع [illegible] ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥
2021/6/18 15:26

**ب- الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية:**

تتمثل الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية في الآتي :

**١- الملكية الفردية لعناصر الإنتاج:**

تقوم فلسفة النظام الرأسمالي علي الملكية الفردية لكافة عناصر الإنتاج، ويعترف القانون في البلاد الرأسمالية بهذه الملكية ويحميها، سواء أنصبت هذه الملكية على أموال الإنتاج أو أموال الاستهلاك، كما يعترف القانون بحق الإرث كسبب من أسباب الملكية.

ولا يعني الاعتراف للإفراد في ظل النظام الرأسمالي بملكية عناصر الإنتاج انعدام ملكية الدولة، ولكن بجانب الملكية الفردية توجد ملكية الدولة لجزء من الثروة القومية والمتمثلة في المباني والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلي كافة المرافق الاقتصادية التي لا يستطيع الأفراد القيام بها.

وإذا كان للإفراد الحرية في التصرف في أموالهم، إلا هذه الحرية ليست مطلقة تماماً، بل تتم ممارستها في الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع، فمثلا لا يحق لشخص أن يقيم مصنعا في أرض يملكها وتقع في منطقة سكنية وبالتالي يتسبب في تلويث البيئة المحيطة به، مما يلحق الأذى والضرر بالآخرين، **ومن الجدير بالذكر أن الملكية الفردية تؤدي مجموعة وظائف هامة في إطار النظام الرأسمالي، وتتمثل هذه الوظائف في الآتي:**

أ- توفير الباعث علي الادخار، فمن يملك يستطيع أن يستهلك جزءاً مما يملك، ويدخر الباقي وبذلك تتوافر المدخرات اللازمة لأغراض الاستثمار.

ب- تؤدي الملكية الفردية إلي تعيين المختص باتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه وكيفية استخدام الأموال الإنتاجية.

**٢- حافز الربح:**

يعد هدف الحصول علي الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، فكل فرد في هذا النظام يتصرف علي النحو الذي تملية علية مصلحته الشخصية، وبما يتفق مع أهدافه الخاصة، فالمنظم يتخذ كافة القرارات الخاصة بمشروعة علي ضوء الربح الذي يحققه، ولذا يلاحظ علي دافع الربح بأنه هدف يتسم بالأنانية والذاتية، لأنه لا يتأثر بأية اعتبارات اجتماعية أو أخلاقية.

وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف فإن المنتج الرأسمالي دائماً ما يبحث عن النشاط الاقتصادي الملائم الذي يؤدي إلي استغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال ممكن للحصول علي أقصى ربح.

**ومن الجدير بالذكر أن حافز الربح يتكون من عنصرين أساسيين هما:**

أ- الرغبة في القيام بنشاط ما.

ب- الرغبة في زيادة الإيرادات عن النفقات أي تحقيق الربح.

واجتماع هذين العنصرين معاً في شخص واحد هو الذي يجعل من دافع الربح تنظيماً فريداً لا يوجد إلا في النظام الرأسمالي دون غيره من النظم الأخرى.

**ويسمي الربح في النظام الرأسمالي بعائد المخاطرة**، حيث أن المنتج الذي يبحث عن المشروعات المربحة إنما يخاطر، فقد يربح أو يخسر كل أمواله.

**٣- سيادة المستهلك:**

إذا كان هدف المنتج في النظام الرأسمالي هو الحصول علي أكبر الربح ممكن، فإن معني ذلك هو ضرورة الاستجابة لكافة رغبات المستهلكين وهو ما يطلق عليه سيادة المستهلك، وبمعني آخر فإن سيادة المستهلك تعني أن طلب المستهلكين ورغباتهم هي التي تحدد مجالات وأنماط الإنتاج التي ينبغي أن توجد في السوق، فالمستهلك يعد المصدر الأعلى للقوة الاقتصادية، وتحدد رغباته حجم واتجاه النشاط الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين علي سلعة معينة، يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتجه المنتجين إلي إنتاج هذه السلعة لتحقيق المزيد من الأرباح.

**٤- المنافسة :**

تعد المنافسة من أهم سمات وخصائص النظام الرأسمالي القائم علي هدف الربح، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين والنتيجة الطبيعية لهذا التنافس هو اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين الأقل كفاءة، ومن ثم يؤدي ذلك إلي حسن استخدام الموارد الاقتصادية أفضل استغلال.

ومن الجدير بالذكر أن المنافسة لا تقتصر فقط علي المنتجين للسلع والخدمات، بل تمتد كذلك إلى المستهلكين فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات المتواجدة في الأسواق، الأمر الذي يؤدي في حالة زيادة الطلب وقلة المعروض من السلع والخدمات (في ظل حالة توافر شروط المنافسة الكاملة) إلي ارتفاع الأسعار بحيث يخرج من سوق هؤلاء المستهلكين اللذين لا يستطيعون دفع ثمن السلع والخدمات، ويتعين لكي توجد المنافسة بالمعني الدقيق في سوق سلعة معينة أو عامل معين من عوامل الإنتاج أن تتوافر مجموعة من الشروط تعرف إذا اجتمعت بشروط المنافسة الكاملة، **وتتمثل هذه الشروط في الآتي:**



2021/6/18 15:26

١- كثرة عدد البائعين والمشترين.
٢- تجانس السلعة تجانساً تاماً.
٣- علم المتعاملين بالأثمان.
٤- حرية الانتقال من سلعة لأخرى.
٥- حياد تكاليف النقل.

**٥- جهاز الثمن هو الآلية التي تحدد الأسعار:**

يقصد بالسوق عموماً المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين بشأن تبادل السلع والخدمات سواء بصورة مباشرة أو عن طريق السماسرة والوكلاء بحيث تتأثر الأثمان السائدة للسلعة في أي منطقة داخل السوق بالأثمان المعروضة بها في أي منطقة أخرى.

وبهذا يمكن أن تكون السوق محلية أو وطنية أو عالمية طبقاً لظروف طلب السلعة وعرضها، وتمثل رغبات المستهلكين في سلعة معينة جانب الطلب أو قوى الطلب، في حين تمثل رغبات المنتجين جانب العرض أو قوى العرض، ونتيجة لتقابل وتفاعل قوى العرض والطلب تتحدد أسعار وكمية السلع والخدمات في المجتمع وهذا هو ما يعرف بجهاز الثمن.

والى جانب وظيفة تحديد الأسعار والأثمان يؤدي جهاز الثمن إلي تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في كل فروع الإنتاج، فإذا زادت الكميات المنتجة من سلعة معينة عن الكميات المطلوبة منها فإن ثمنها سوف يميل إلى الانخفاض في السوق ومن ثم يقرر عدد من المنتجين تقليل الإنتاج أو الخروج من هذا الفرع الإنتاجي أو الاتجاه إلى نشاط آخر تجنباً للخسارة نتيجة انخفاض الثمن، كذلك يؤدي جهاز الثمن أو السوق إلي تحقيق التوازن فيما يعرض من عنصر العمل والطلب عليه وذلك عن طريق التغير في مستويات الأجور.

**هـ- مزايا وعيوب النظام الرأسمالي:**

**١- المزايا:**

**تنبع مزايا النظام الرأسمالي من مصدرين أساسيين هما:**

أ- النظام الرأسمالي نظاماً يستجيب للخصائص الطبيعية الموجودة في النفس البشرية، والمتمثلة في حب التملك وغريزة السيطرة والمنافسة وتفضيل الحرية والسعي الدائم وراء المصلحة الشخصية.

ب- يعد النظام الرأسمالي من أفضل الأنظمة الاقتصادية، حيث يتم الإنتاج فيه وفقاً لرغبات المستهلكين، وذلك عن طريق جهاز الثمن، الذي يوصل هذه الرغبات إلي المنتجين فيعملون بمقتضاها. **ومن خلال هذين المصدرين يمكن إبراز أهم مزايا النظام الرأسمالي فيما يلي :**

١- نمو القوى الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج بسبب استخدام الآلة في ظل المشروعات الصناعية، وصاحب ذلك تطور هائل في الفنون الإنتاجية وتنظيم العملية الإنتاجية.

٢- ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد بسبب زيادة الإنتاج والتنوع الكبير في السلع والخدمات.

٣- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث يسعى النظام الرأسمالي إلي استخدام الموارد الاقتصادية على نحو يحقق التشغيل الكامل في أغلب الأحيان.

٤- ازدياد أهمية النشاط المالي والائتماني.

٥- انتشار روح التجديد والتطوير.

٦- ساهم النظام الرأسمالي في إزالة التفرقة القانونية بين الأفراد والطبقات والتي كانت سائدة في ظل النظم الاقتصادية السابقة (نظام الرق، والنظام الإقطاعي) وأصبحت التفرقة بين الأفراد والطبقات تقوم علي أساس اقتصادي بحت ومعياره مجهود الشخص وعمله.

**٢- عيوب النظام الرأسمالي:**

١- الرأسمالية نظام وضعي يقف علي قدم المساواة مع الشيوعية وغيرها من النظم التي وضعها الإنسان بعيداً عن منهج الله الذي ارتضاه لعبادة من بني الإنسان.

٢- سوء أحوال الطبقة العاملة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث تراوحت فترة العمل ما بين عشر وأربعة عشر ساعة في اليوم وذلك لمدة ست أيام في الأسبوع، بالإضافة إلي ذلك كانت الأجور متدنية جداً، فقد كانت تكفي بالكاد لجعل هؤلاء العمال علي قيد الحياة.

٣- ابتزاز الأيدي العاملة، ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب، مما يجعل العامل معرضاً في كل وقت لأن يستبدل به غيرة ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر.

٤- تنظر الرأسمالية إلي الإنسان علي أنه كائن مادي، وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلي الفصل بين الاقتصاد والأخلاق.



2021/6/18 15:27
٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ : مركز دروس أمام تجارة القاهرة ت

٥- تؤدي الحرية الاقتصادية الكاملة إلي سوء توزيع الملكية الخاصة بين أفراد المجتمع، حيث تظهر أقلية تحوز جانباً كبيراً من ثروة المجتمع، في حين تبقى أغلبية المجتمع لا تملك إلا نسبة ضئيلة من هذه الثروة.

٦- أدت الحرية الاقتصادية إلي تكوين احتكارات ضخمة قضت علي المشروعات المتنافسة، واستأثرت بالسوق وحددت الأسعار عند أعلي المستويات، ومن ثم استغلت بها المستهلكين لصالح المحتكرين، حيث يقوم الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها، حتى إذا ما فقدت من السوق نزل بها لبيعها بسعر مضاعف يبتز به المستهلكين.

٧- الأنانية: حيث يتحكم فرد واحد من الأفراد بالسوق تحقيقاً لمصلحته دون تقدير لمصلحة المجتمع أو احترام المصلحة العامة.

٨- حرية المنافسة التي يتميز بها النظام الرأسمالي، جعلت من الحياة ميدان سباق شرس يتسابق فيه الجميع من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن، الأمر الذي جعل من الحياة الإنسانية غابة كبيرة يأكل فيها القوي الضعيف.

٩- أدى التقدم المذهل الذي شهدته النظم الإنتاجية في ظل النظام الرأسمالي إلي الكثير من الأزمات التي ضربت النظام الرأسمالي منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن، وقد نشأت هذه الأزمات من زيادة الإنتاج في كل الفروع، بصورة تفوق مقدار الطلب عليها، الأمر الذي أدى إلي تكدس هذه السلع وعدم إمكان تصريفها مما دفع بصاحب العمل إلي الاستغناء ولو بصفة مؤقتة عن الزيادة في الأيدي العاملة والتي تثقل كاهله، وبالتالي تنتشر ظاهرة البطالة.

١٠- إن الحرية الاقتصادية التي مجدها الكتاب الكلاسيك في ظل النظام الرأسمالي هي حرية شكلية وليست حرية حقيقية، فالمجتمع الرأسمالي ينقسم إلي طبقتين هما: أصحاب رؤوس الأموال (الأغنياء) وطبقة العمال (الفقراء) ونتيجة لسوء توزيع الدخول، تتفاوت الفرص أمام الأفراد، فعلي سبيل المثال، فحرية العمل ليست مكفولة لجميع الأشخاص علي قدم المساواة، حيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص الحصول على المراكز الوظيفية العالية وإقامة المشروعات لحسابهم على حساب أبناء الطبقة الفقيرة.

١١- يدمر النظام الرأسمالي روابط التضامن والحب بين الأفراد، ويفرض هرم عنيف من السلطة تهيمن على النفوس والأرواح، فالرأسمالية فعلا تفرض على العمال درجة من الانضباط والضبط أكثر بكثير مما يحلم به أي ديكتاتور في عمرة أن يفرضه سياسياً، والدليل على ذلك من سمع بمواطنين يطلبون الإذن بالذهاب إلى الحمام وهي أمر معتاد بالنسبة للعمال في كثير من المشروعات والشركات في ظل النظام الرأسمالي.

١٢- تتسبب الرأسمالية بشكل دائم في أن يقتات البعض على حساب البعض الأخر.

١٣- تنكر الرأسمالية على الأفراد في أن يكون لهم صوت فيما يخص حياتهم الخاصة.

١٤- تعمد الرأسمالية إلى سياسة حرق البضائع الفائضة أو كما نسمع أحياناً إلى قذفها في البحر خوفاً من أن تنخفض الأسعار لكثرة المعروض، بينما هناك الكثير من الشعوب في حالة شكوى مستمرة من المجاعات التي تجتاحها.

١٥- يقوم الرأسماليون باستمرار بإنتاج المواد والسلع الكمالية، ويقيمون لها الدعاية الهائلة، دون النظر إلي الحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بسبب بحث هؤلاء دائماً على الربح، واستغلال جهل المستهلكين ومن هنا يمكن تصور انجراف وميل المستهلكين علي إنفاق معظم دخولهم علي سلع لا تعطيهم أكبر إشباع ممكن.

## خامساً: النظام الاشتراكي (مايو ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٨):

### أ- السمات الرئيسية للنظام الاشتراكي:

يتميز النظام الاشتراكي بخصائص رئيسية ثلاثة تتمثل في الآتي:

#### ١- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

تقوم فلسفة النظام الاشتراكي علي مبدأ عام وهو ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج والمتمثلة في مصادر الثروة الطبيعية والمشروعات الصناعية والتجارية ومشروعات النقل والمصارف وكافة المؤسسات العامة، ومن ثم لا يحق للأفراد في هذا النظام تملك وسائل الإنتاج المختلفة، إلا أن ذلك لا يعني أن الملكية الخاصة محرمه تحريماً مطلقاً، بل تقتصر ملكية الأفراد علي السلع الاستهلاكية فقط، حيث لا يستطيع الفرد أن يستهلك شيئاً قبل أن يمتلكه ويكون له حرية التصرف فيها.

**وتختلف الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في النظام الاشتراكي عن ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي وذلك من النواحي التالية:**

١- لا تغير الملكية العامة الجزئية للدولة في علاقات الإنتاج السائدة في النظام الرأسمالي والقائمة علي الملكية الفردية، حيث تقوم علاقات الإنتاج في داخل قطاع الدولة علي نفس أسس النظام الرأسمالي خاصة من حيث السعي لتحقيق أقصى ربح ممكن، فضلاً عن خضوع العاملين في هذه المشروعات لنفس القواعد في مشروعات القطاع الخاص.



2021/6/18 15:27

٢- يقتصر تدخل الدولة في النظام الرأسمالي علي بعض الأنشطة والمجالات الاقتصادية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظراً لخطورتها أو ارتفاع تكلفتها وقلة ربحيتها، مثل مرافق الصحة والنقل والخدمات العامة والأمن والدفاع وكافة المجالات ذات العائد المنخفض.

**هذا وقد عرفت النظم الاشتراكية ثلاثة أنواع من الملكية وهي:**

**النوع الأول: ملكية الدولة:**

وتعتبر هذه الملكية هي الشكل الأكثر شيوعاً في الدول الاشتراكية، حيث تتملك الدولة وسائل الإنتاج ولا سيما في مجال الصناعة والخدمات الأساسية.

وتنشأ هذه الملكية نتيجة قيام الدولة بتأميم الأصول الإنتاجية التي كانت تمتلكها الطبقة الرأسمالية قبل قيام الاشتراكية، وعادة ما ينصب هذا التأميم علي المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية، كما ينصب التأميم علي كافة الصناعات الحيوية مثل الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب أو النسيج، وكذلك الصناعات التي تعتمد علي تشغيل عدد كبير من العمال أو تقوم بإنتاج سلع إستراتيجية كالسلع التموينية.

**النوع الثاني: الملكية التعاونية:**

تمثل هذه الصورة من الملكية نسبة كبيرة في المجتمع الاشتراكي ولا سيما في المجال الزراعي ومجال الصناعات الصغيرة ومجال التجارة الداخلية، وهنا يقتصر حق التملك وحق الاستغلال علي جماعة معينة وهم أعضاء الجمعية التعاونية من صغار المزارعين والمنتجين، حيث يحق لهؤلاء الأعضاء مثلا في المجال الزراعي امتلاك المباني والمنشآت وحيوانات الحقل والأدوات الزراعية الموجودة في المزرعة، أما الأراضي المقامة عليها المزارع فتبقي مملوكة ملكية تامة للدولة.

**النوع الثالث: الملكية الخاصة:**

يوجد هذا النوع من الملكية في المجال الحرفي البسيط، حيث يستطيع شخص بمفرده القيام بإنتاج سلعة أو أداء خدمة لحسابه الخاص مستخدماً بعض الأدوات الإنتاجية البسيطة التي يمتلكها، وكذلك تسمح النظم الاشتراكية بحق التملك للأفراد بالنسبة للملكيات الزراعية الصغيرة وتسمح كذلك للأفراد بامتلاك أموال الاستهلاك والتي تشبع الحاجات الذاتية لهم، ويمكن أن تنتقل هذه الأموال بالتعاقد بين الأفراد بالإرث والوصية بعد الموت.

**مبررات الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:**

١- تؤدي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الفردية إلي تقريب الفوارق بين الطبقات واختفاء طبقة الرأسمالية المستغلة لغالبية أفراد الشعب.

٢- تؤدي الملكية الجماعية إلي تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع، كما تحقق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

**٣- التخطيط الاقتصادي:**

يعتمد النظام الاشتراكي علي وجود جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد الاقتصادية والحاجات عن طريق وضع خطة عامة مدروسة تشمل جميع مظاهر الحياة الاقتصادية بصفة خاصة الإنتاج والتوزيع واستخدام القوة العاملة وغالباً ما توضع هذه الخطة لمدة زمنية تصل إلي خمس سنوات وتلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية في المجتمع الاشتراكي، **وتهدف هذه الخطة إلي تحقيق الأمور التالية:**

١- تحديد الأهداف القومية ووسائل تحقيقها والفترة الزمنية التي تنفذ فيها.

٢- تسيير النظام الاقتصادي عن طريق الملاءمة بين الإنتاج كماً ونوعاً وبين حاجات الأفراد، حيث تقوم الدولة بتحديد أنواع السلع والخدمات التي يحتاج إليها الأفراد عن طريق الخطط قصيرة الأجل التي لا تتعدى سنة واحدة.

٣- توزيع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض توزيعاً يتفق وحاجات الإنتاج، طبقاً للخطة الموضوعة مسبقاً.

٤- تنمية الاقتصاد القومي عن طريق نوعين من الخطط، نوع متوسط الأجل لمدة ٥ سنوات ويكون الهدف منه تحديد معدلات الزيادة في الإنتاج المطلوب تحقيقها من القطاعات المختلفة، وكذلك تحديد معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإنتاج، أما النوع الثاني من الخطط هو ذلك الذي تطول مدته بحيث تصل إلي ٢٠ سنة، وتسمي بالخطط طويلة الأجل ويكون الغرض منه إحداث تغيرات في البناء الاقتصادي.

ولا تستهدف الخطة المركزية تحقيق الربح، وإنما تسعي إلي تحقيق المصلحة العامة والمتمثلة في فكرة العائد الاجتماعي، ولذا فقد تضحي السلطة العامة ببعض متطلبات الجيل الحاضر بقصد بناء قاعدة صناعية قوية وجهاز إنتاجي ضخم تستفيد منه الأجيال القادمة، وفي سبيل تنفيذ الخطة الاقتصادية تستطيع الدولة توجيه الأفراد في اختيار المهن واختيار المجال الاقتصادي الذي يساهمون فيه بمجهودهم طبقاً لحاجات المجتمع، وكذلك تستطيع الدولة أن تتدخل في توجيه الأفراد قسراً وجبراً وذلك في الحالات التي ترى فيها الدولة أن اختيارات الأفراد سوف تؤدي إلي بقاء بعض الصناعات الهامة، كالصناعات الحربية وصناعات التعدين التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة.



٣٦ شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥
2021/6/18 15:27

وإذا كان النظام الاشتراكي يقوم على هيمنة الخطة العامة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والتوزيع على كافة الأفراد، فليس معنى ذلك أن جهاز الثمن ليس له وجود في النظام الاشتراكي، فجهاز الثمن موجود غير أن وظيفته تختلف اختلافاً جوهرياً عن وظيفته في النظام الرأسمالي، فالثمن في النظام الاشتراكي ليس إلا تعبيراً عن إرادة السلطة المركزية وجزء من الخطة العامة للدولة، أما الثمن في النظام الرأسمالي فهو الأداة التي تحقق التوازن بين قوى العرض والطلب في السوق ومن ثم فهو مظهر للتفاعل بين قرارات المنتجين ورغبات المستهلكين.

**٣- إشباع الحاجات الجماعية:**

إذا كان النظام الاشتراكي يقوم علي ملكية الدولة لوسائل الإنتاج كان من الطبيعي أن توجه هذه الوسائل إلي تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات المتزايدة لكافة أفراد المجتمع وذلك وفقاً للأولوية التي يتم وضعها لهذه الاحتياجات مقدمين السلع التي تشبع الحاجات الضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، تاركين السلع التي تشبع الحاجات الكمالية، على أن يقوم المجتمع في الفترة التالية بإنتاج سلع أقل ضرورية وأكثر كمالية.

وإذا كان الباعث المحرك في النظام الرأسمالي هو تحقيق أكبر ربح مادي ممكن من وراء الإنتاج، فإن النظام الاشتراكي يهدف إلى تحديد الحاجات الإنسانية التي تشبع عن طريق الخطة المركزية وبالتالي فإن السلطة العامة عندما تتخذ قرارات الإنتاج فإنها تتخذها بمزيج من الإحساس بالمسئولية وعلى ضوء الأفكار الاشتراكية.

**ب- مزايا وعيوب النظام الاشتراكي:**

**١- المزايا:**

١- نجحت الاشتراكية في القضاء علي الكثير من مساوئ النظام الرأسمالي والمتمثلة في التخلص من السلطة الاحتكارية التي تتمتع بها بعض المشروعات الخاصة في النظام الرأسمالي، بما تخولها من سلطة اقتصادية خطيرة.

٢- تركز الإنتاج بأكمله في يد الدولة أو الهيئات العامة التي تنوب عنها يضمن إلي حد بعيد القضاء علي سوء توزيع الموارد الاقتصادية.

٣- يجنب الاقتصاد المخطط المجتمع تبديد الموارد المادية، ويؤدي إلي حسن استغلال الأيدي العاملة.

٤- نجحت الاشتراكية في القضاء علي البطالة المتفشية في النظام الرأسمالي، بسبب سيطرة الدولة علي مستوى الطلب الفعلي، وإمكانية توجيه موارد الإنتاج ومن ثم لا يتعرض النظام الاشتراكي لما يتعرض له النظام الرأسمالي من انكماش في طلب الأفراد بما يترتب عليه من انتشار البطالة.

٥- الكفاءة في تنمية الاقتصاد القومي.

٦- عدالته في توزيع الدخول بين الأفراد.

**٢- عيوب النظام الاشتراكي:**

١- يقوم النظام الاشتراكي علي مبدأ تركيز القوة الاقتصادية في يد الدولة وغالباً ما يؤدي ذلك إلي ظاهرة تركز القوة السياسية في يدها، وعلي ذلك فإن الاشتراكية غالباً ما تقترن بالديكتاتورية السياسية والحكم الاستبدادي.

٢- يؤدي تطبيق الاشتراكية إلي فرض الكثير من القيود سواء علي حرية الأفراد في الإنتاج أو الاستهلاك وهي الأمور الماسة بالحرية الإنسانية.

٣- افتقاد النظام الاشتراكي إلي حافز الربح الموجود في النظام الرأسمالي والذي يساعد أصحاب المشروعات الخاصة علي زيادة الإنتاج والابتكار والتجديد بما يحقق الكفاءة الإنتاجية العالية.

٤- لا تهتم الوحدات الإنتاجية في النظام الاشتراكي بجودة المنتجات قدر اهتمامها بتنفيذ الخطة المركزية وإنتاج الكمية المطلوبة دون الاهتمام بالجودة.

٥- ينتقد النظام الاشتراكي بأنه يؤدي إلي الكثير من الإجراءات البيروقراطية الخانقة أو ما يسمي الروتين ويمهد لسيطرة الحزب الواحد علي السلطة وينتهي حتما بالديكتاتورية السياسية والحكم الاستبدادي.

## تطبيقات البابل شيت

### أولا: ضع علامة صح (√) أو خطأ (×) أمام العبارات الآتية

| | |
|---|---|
| يقوم النظام الاقتصادي على عناصر الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتوزيع. | (√) |
| تساعد علاقات الإنتاج في معرفة النظام الاقتصادي السائد في الدولة. | (√) |
| زيادة نسبة ما تملكه الدولة من وسائل الإنتاج يعني الاقتراب من النظام الاشتراكي، كما انخفاض هذه النسبة وزيادة نسب تملك الأفراد لوسائل الإنتاج يعني الاقتراب من النظام الرأسمالي. | (√) |
| يقصد بعلاقات التوزيع العلاقات والروابط التي تنشأ بين الأفراد المشتركين في العملية الإنتاجية ودور كل منهم فيها. | (×) |
| تتسم النظم الاقتصادية بأنها نظم جامدة وغير قابلة للتطور مع الزمن. | (×) |



2021/6/18 15:28

| | |
|---|---|
| تتسم النظم الاقتصادية بأنها تختفي من الوجود فجأة كي يحل محلها نظم أخرى تختلف عنها تماما. | (×) |
| أي نظام اقتصادي يحوي بداخله بعض سمات وصفات النظام السابق عليه. | (√) |
| يمثل النظام الإقطاعي أول مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان لمواجهة المشكلة الاقتصادية. | (×) |
| تمثل هدف النظام البدائي وفلسفته الاقتصادية في مجرد إشباع الحاجات الضرورية. | (√) |
| عرفت البشرية في النظام البدائي أول شكل من أشكال تقسيم العمل بين الرجل والمرأة. | (√) |
| ملكية الأرض في النظام البدائي كانت ملكية فردية. | (×) |
| وجد نظام الرق تطبيقه الكامل في المدن اليونانية القديمة وبلغ أوج تطوره في عهد الدولة الرومانية. | (√) |
| لعب الرق دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية في الحضارات الشرقية القديمة، لاسيما في الحضارة الفرعونية القديمة. | (×) |
| ظهرت فكرة الفائض الاقتصادي في ظل نظام الرق. | (√) |
| كانت علاقات التوزيع غير عادلة في ظل نظام الرق. | (√) |
| من أهم أسباب انهيار نظام الرق القسوة وسوء المعاملة التي أتبعها السادة مع الأرقاء المملوكين لهم لدفعهم إلى العمل. | (√) |
| ساد النظام الإقطاعي أوربا في العصور الوسطى. | (√) |
| كان الاقتصاد الإقطاعي اقتصادا مفتوحا تتبادل فيه كل إقطاعية مع غيرها ما تحتاج إليه من سلع وخدمات. | (×) |
| كانت العلاقة التي تربط بين السيد الإقطاعي والفلاحين علاقة تعاقدية. | (×) |
| عرف النظام الإقطاعي نظام الأسواق. | (×) |
| كانت الصناعة هي النشاط المسيطر والمهيمن على النظام الإقطاعي. | (×) |
| قامت فلسفة النظام الإقطاعي على أساس ملكية السيد الإقطاعي للأرض. | (√) |
| من أهم أسباب انهيار النظام الإقطاعي أن العلاقات الإنتاجية كانت عاجزة عن إتاحة الفرصة أمام القوى الإنتاجية للنمو والتطور. | (√) |
| يعتبر تزايد ظاهرة هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات من أهم أسباب انهيار النظام الإقطاعي. | (√) |
| كان النظام الإقطاعي يقوم على الاقتصاد العيني. | (√) |
| الرأسمالية لا يهمها من القوانين الأخلاقية إلا ما يحقق لها المنفعة ولاسيما القوانين الاقتصادية. | (√) |
| ظهرت الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر على أثر انهيار النظام الإقطاعي. | (√) |
| كانت الصناعة فقط دون باقي الأنشطة الاقتصادية عند الرأسماليين التجاريين هي محور ومركز النشاط الاقتصادي. | (×) |
| ذهب أنصار مدرسة الطبيعيين إلى أن الحياة الاقتصادية تخضع لقوانين من وضع الإنسان. | (×) |
| كانت التجارة هي التي تحكم النشاط الاقتصادي عند الرأسماليين الصناعيين. | (×) |
| نظام الكارتل هو اندماج عدة مشروعات لتكوين مشروعا كبيرا بغرض تحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري أو بغرض تخفيض النفقات. | (×) |
| تقوم فلسفة النظام الرأسمالي على الملكية الجماعية لكافة عناصر الإنتاج. | (×) |
| تقوم فلسفة النظام الرأسمالي على ملكية الأفراد لكافة وسائل الإنتاج مما يعني انعدام ملكية الدولة لهذه الوسائل. | (×) |
| حرية الأفراد في ظل النظام الرأسمالي في التصرف في أموالهم حرية مطلقة تماما. | (×) |
| يعد هدف الحصول على الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج. | (√) |
| يسمى الربح في النظام الرأسمالي بعائد المخاطرة. | (√) |
| تعد المنافسة من أهم سمات وخصائص النظام الرأسمالي القائم على هدف الربح. | (√) |
| المنافسة في النظام الرأسمالي تقتصر فقط على المنتجين للسلع والخدمات ولا تمتد إلى المستهلكين. | (×) |
| كثرة عدد البائعين والمشترين من أهم شروط المنافسة الكاملة. | (√) |
| جهاز الثمن في النظام الرأسمالي هو الآلية التي تحدد الأسعار. | (√) |
| جهاز الثمن في النظام الرأسمالي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في كل فروع الإنتاج. | (√) |



2021/6/18 15:28

| | |
|---|---|
| جهاز الثمن في النظام الرأسمالي يؤدي إلى تحقيق التوازن فيما يعرض من عنصر العمل والطلب عليه وذلك عن طريق التغير في مستويات الأجور. | (√) |
| يعد النظام الرأسمالي من أفضل الأنظمة الاقتصادية. | (√) |
| من أهم مزايا النظام الرأسمالي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وانتشار روح التجديد والتطوير. | (√) |
| تؤدي الحرية الاقتصادية الكاملة في النظام الرأسمالي إلي سوء توزيع الملكية الخاصة بين أفراد المجتمع. | (√) |
| الحرية الاقتصادية التي مجدها الكتاب الكلاسيك في ظل النظام الرأسمالي هي حرية حقيقية وليست حرية شكلية. | (×) |
| تتسبب الرأسمالية دائما في أن يفقات البعض على حساب البعض الأخر. | (√) |
| تقوم فلسفة النظام الاشتراكي علي الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. | (×) |
| يحق للأفراد في ظل النظام الاشتراكي تملك وسائل الإنتاج المختلفة. | (×) |
| الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي محرمه تحريما مطلقا. | (×) |
| عرفت النظم الرأسمالية ثلاثة أنواع من الملكية، هي ملكية الدولة والملكية التعاونية والملكية الخاصة. | (×) |
| تؤدي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في النظام الاشتراكي إلي تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع. | (√) |
| يقوم الاقتصاد في النظام الاشتراكي على الحرية الاقتصادية وليس على وجود جهاز للتخطيط الاقتصادي. | (×) |
| تسعى الخطة المركزية في النظام الاشتراكي إلى تحقيق الربح. | (×) |
| يقوم النظام الاشتراكي على هيمنة الخطة العامة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي. | (√) |
| جهاز الثمن ليس له وجود في النظام الاشتراكي. | (×) |
| نجحت الاشتراكية في القضاء علي البطالة المتفشية في النظام الرأسمالي. | (√) |
| من أهم مزايا النظام الاشتراكي عدالته في توزيع الدخول بين الأفراد. | (√) |
| تهتم الوحدات الإنتاجية في النظام الاشتراكي بجودة المنتجات قدر اهتمامها بتنفيذ الخطة المركزية. | (×) |

## ثانيا: اختر الإجابة الصحيحة من بين الأقواس

مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم حياة المجتمع الاقتصادية، هو المقصود من: (أ- القوانين الاقتصادية. ب- النموذج الاقتصادي. ج- النظام الاقتصادي) (الإجابة: ج)

الطريقة أو الوسيلة التي يتم بها توزيع الناتج القومي على عناصر الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية وكيفية تحديد نصيب كل منهم من الإنتاج، هو المقصود من: (أ- علاقات الإنتاج. ب- علاقات التوزيع. ج- قوى الإنتاج) (الإجابة: ب)

أول مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان لمواجهة المشكلة الاقتصادية هو: (أ- النظام البدائي. ب- نظام الرق. ج- النظام الإقطاعي) (الإجابة: أ)

ملكية الأرض في النظام البدائي كانت ملكية: (أ- فردية. ب- جماعية. ج- فردية وجماعية) (الإجابة: ب)

من أهم أسباب انهيار نظام الرق: (أ- قيام الملكية الخاصة. ب- نمو الاقتصاد النقدي. ج- القسوة وسوء المعاملة التي أتبعها السادة مع الأرقاء المملوكين لهم لدفعهم إلى العمل. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

من أهم الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي: (أ- أنه كان اقتصادا مغلقا. ب- أن العلاقة التي تربط بين السيد الإقطاعي والفلاحين كانت قائمة على علاقة التبعية. ج- أن الزراعة كانت هي النشاط المسيطر والمهيمن على النظام الإقطاعي. د- جميع ما سبق) (الإجابة: د)

من أهم أسباب انهيار النظام الإقطاعي: (أ- قيام الملكية الخاصة. ب- نمو الاقتصاد النقدي. ج- الثورة الصناعية. د- جميع ما سبق) (الإجابة: د)

اندماج عدة مشروعات لتكوين مشروعا كبيرا بغرض تحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري أو بغرض تخفيض النفقات، هو المقصود من: (أ- نظام الكارتل. ب- نظام التراست. ج- النظام الاقتصادي) (الإجابة: ب)

من أهم الخصائص الرئيسية للنظم الرأسمالية: (أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. ب- التخطيط الاقتصادي. ج- سيادة المستهلك. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

جهاز الثمن هو الآلية التي تحدد الأسعار وذلك في النظام: (أ- الرأسمالي. ب- الإقطاعي. ج- الاشتراكي) (الإجابة: أ)



2021/6/18 15:28

٣- ثبات الأرض: تتسم الأرض بالثبات، فليس في قدرة الإنسان زيادتها أو تغيير حالتها إلا في أضيق الحدود، فقدرة الإنسان على زيادة مساحة الأرض مرتبط باكتشاف المزيد منها أو الاستزادة من العلم لمعرفة المزيد من أسرار الكون الذي نعيش فيه.

٤- تفاوت القدرة الإنتاجية للوحدات المختلفة من الأرض، حيث يمكن ملاحظة أن الأرض ليست من درجة خصوبة واحدة، فبعض منها يعطي إنتاجية عالية والبعض الآخر يعطي غلة منخفضة، وكذلك المياه أو الثروات في باطن الأرض ليست موزعة بالتساوي بين الأقاليم المختلفة، ولذلك فإن هذا الاختلاف في توزيع موارد المياه والثروة الطبيعية يؤدي إلى اختلاف في الحياة الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة، ويؤدي بالتالي إلى نشأة التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع فيها الدول بمزايا نسبية.

**ثانيا: العمل (مايو ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١١، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧):**

**أ- تعريف العمل:**

يعرف العمل اقتصادياً بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان اختياريا، سواء كان جهداً عضلياً أو ذهنياً، بهدف الوصول إلى غرض نافع والحصول على أجر معين.

ومن ثم يخرج عن دائرة مفهوم العمل اقتصاديا عمل الآلات والمجهود الذي تبذله الحيوانات والدواب في حرث الأرض وجر العربات.

**ب- خصائص العمل:**

يتميز العمل بعدة خصائص تميزه عن غيره من عناصر الإنتاج الأخرى منها:

**١- العمل نشاط إنساني واعي:**

فالإنسان وحده دون الحيوانات هو الذي يعي ما حوله من أشياء ويستوعبه ويحوله، فالإنسان إذا لم يعمل لا يعيش، في حين أن الحيوانات لا تعمل وإنما تسييرها غرائزها.

**٢- العمل نشاط إرادي:**

أي أن الإنسان عندما يقرر القيام بعمل ما، فإنه يقارن بين العائد الذي سوف يحصل عليه من هذا العمل، وبين التكلفة أو المشقة التي سوف يتحملها في سبيل إنجاز هذا العمل.

**٣- العمل مجهود غائي:**

أي أن الإنسان يهدف إلى تحقيق هدف ما من خلال القيام بالعمل، وهذا الهدف قد يتمثل في إيجاد منافع جديدة من خلال الإسهام في إنتاج السلع والخدمات التي تحقق له الإشباع ويحصل في مقابل ذلك على أجر.

**ج- أنواع العمل:**

يختلف نوع الجهد الإنساني المبذول من مهنة إلى أخرى، فالعمل ليس عنصراً متجانساً، **فهناك أعمال يدوية** تعتمد إلى حد كبير على المجهود العضلي للإنسان. **وهناك أعمال ذهنية** تعتمد على المهارات العقلية والمعرفية للإنسان. وكذلك هناك **أعمال تنفيذية وأخرى إشرافية** إلى غير ذلك من الأعمال.

ولكن هذه التقسيمات ليست تقسيمات جامدة وإنما هي تقسيمات نسبية، حيث يندر في الواقع العملي أن يوجد عمل يدوي صرف يعتمد على الجهد العضلي فقط دون استخدام المهارات الذهنية، وبالمثل لا يوجد عمل ذهني بحت لا يتطلب أي جهد جسماني.

**معيار إنتاجية العمل:**

يرى بعض الاقتصاديين أن معيار الحكم على العمل المنتج هو وجود ثمن لناتج هذا العمل، فإذا وجد ثمن لهذا العمل كنا بصدد عمل منتج، أما إذا غاب الثمن فإننا نكون بصدد عمل غير منتج. مثال الشخص الذي يقوم برسم لوحة فنية معينة، فإذا رسم اللوحة إشباعاً لموهبته في الرسم، كنا بصدد عمل غير منتج، إما إذا رسم اللوحة بغرض بيعها وكان هناك من يرغب في شرائها كنا بصدد عمل منتج.

**د- العوامل التي تتوقف عليها كفاءة العمل في الإنتاج:**

يتوقف الدور الذي يلعبه عنصر العمل في الإنتاج على عاملين هما: حجم الأيدي العاملة وعلى كفاءة العمال:

**العامل الأول: حجم السكان "حجم القوة العاملة في المجتمع":**

ترجع أهمية المسألة السكانية إلى أن السكان يمكن النظر إليهم من ناحيتين :

فمن ناحية يعتبر السكان قوة استهلاكية تمثل ضغطاً على الموارد الاقتصادية المتاحة وتبدأ هذه القوة الاستهلاكية في العمل منذ اللحظة التي يخرج فيها الإنسان إلى الحياة وتستمر حتى اللحظة التي يلفظ فيها أنفاسه الأخيرة، ومن ناحية أخرى يعتبر السكان قوة إنتاجية، حيث يمثل عنصر من عناصر الإنتاج والتي تساهم في خلق تيار من السلع والخدمات.



2021/6/18 15:28

من أهم مزايا النظام الرأسمالي: (أ- كفاءته في تنمية الاقتصاد القومي. ب- عدالته في توزيع الدخول بين الأفراد. ج- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وانتشار روح التجديد والتطوير. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

من أهم عيوب النظام الرأسمالي: (أ- أن الحرية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي هي حرية شكلية وليست حرية حقيقية. ب- ابتزاز الأيدي العاملة. ج- الأنانية. د- جميع ما سبق) (الإجابة: د)

من أهم السمات الرئيسية للنظام الاشتراكي: (أ- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. ب- التخطيط الاقتصادي. ج- سيادة المستهلك. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ب)

من أنواع الملكية في النظم الاشتراكية: (أ- ملكية الدولة. ب- الملكية التعاونية. ج- الملكية الخاصة. د- جميع ما سبق) (الإجابة: د)

تستهدف الخطة المركزية في النظام الاشتراكي تحقيق: (أ- الربح. ب- المصلحة العامة والمتمثلة في فكرة العدالة الاجتماعي. ج- جميع ما سبق) (الإجابة: ب)

من أهم مزايا النظام الاشتراكي: (أ- كفاءته في تنمية الاقتصاد القومي. ب- عدالته في توزيع الدخول بين الأفراد. ج- القضاء على البطالة. د- جميع ما سبق) (الإجابة: د)

من أهم عيوب النظام الاشتراكي: (أ- ابتزاز الأيدي العاملة. ب- الأنانية. ج- افتقاد حافز الربح. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

## عوامل الإنتاج

تتمثل عوامل الإنتاج في الأرض والعمل ورأس المال والمنظم.

وقد انتقد الفكر الاقتصادي الحديث هذا التقسيم للأسباب التالية:

١- عدم تجانس كل عامل من عوامل الإنتاج تجانساً تاماً، فعنصر العمل لا يضم عمال من نوع واحد والأرض ليست على درجة واحدة في الخصوبة ورأس المال لا يتضمن نوعاً واحداً من الآلات.

٢- صعوبة التفرقة بين الأرض ورأس المال.

٣- صعوبة التفرقة أحياناً بين عنصر العمل والمنظم.

**الإنتاج:**

**يعرف الإنتاج بأنه** كل نشاط إنساني يؤدي إلى إيجاد منفعة جديدة لم تكن موجودة أو زيادتها سواء اتخذ هذا الإنتاج صورة سلع مادية أو خدمات غير مادية، فالإنتاج هو تفاعل يحدث بين الإنسان والطبيعة، **ويحدث هذا التفاعل عن طريق أحد الوسائل التالية :**

١- تغيير شكل السلعة من شكل إلى آخر أكثر منفعة، كتحويل القطن إلى غزل أو تحويل الغزل إلى أقمشة ثم إلى ملابس، فتحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة يعد نشاطاً إنتاجياً.

٢- نقل السلعة من مكان تكون منفعتها فيه منخفضة إلى مكان آخر تكون منفعتها فيه مرتفعة.

٣- نقل السلعة من زمان تكون فيه الحاجة إليها منخفضة إلى زمان آخر تكون الحاجة فيه إليها أشد، وذلك عن طريق تخزينها، كتخزين محصول القمح أو الأرز في وقت الحصاد ليعاد عرضه وتوزيعه على المستهلكين على مدار السنة.

وفيما يلي بيان بعوامل الإنتاج والمتمثلة في الآتي:

**أولاً: الأرض أو الطبيعة (٢٠١١، ٢٠١٠):**

يقصد بالطبيعة أو ما يعرف بالأرض جميع الموارد المتاحة للمجتمع، والتي وهبها المولى عز وجل إلى بني الإنسان دون أن يكون لهم فضل في إيجادها.

**وتتميز الأرض عن باقي عناصر الإنتاج بعدة صفات وخصائص منها:**

١- **الأرض هبة من الله تعالى:** بمعنى أن الإنسان لم يبذل أي جهد في وجودها، ولذا تتميز الطبيعة بأنها معطاة من الله، وبالتالي فليس لها نفقة إنتاج، وليس معنى ذلك أن الأرض ليس لها ثمن، بل لها ويستمد من قدرتها ومن إقبال الناس عليها ورغبتهم في امتلاكها.

٢- إذا كانت الأرض هبة من الله ولم يبذل الإنسان جهد في وجودها، **فإن الأرض غالباً ما تكون غير صالحة للاستخدام في العملية الإنتاجية بحالتها الطبيعية وإنما يلزم تدخل الإنسان بدرجات متفاوتة للاستفادة منها** عن طريق أعمال التسوية والإصلاحات وبناء الجسور والترع والمصارف بالنسبة للأراضي الزراعية، فضلاً عن تزويد الأرض بالسماد والمبيدات والمخصبات حتى تكون صالحة للزراعة من ناحية، والمحافظة عليها من التلف والهلاك من ناحية أخرى.



٣٦ شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤

2021/6/18 15:28

ولذا فإن المشكلة السكانية هي في الحقيقة علاقة بين عدد السكان من ناحية وحجم الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.

**ويتوقف حجم السكان في مجتمع ما على العنصرين التاليين :**

**العنصر الأول: معدل الزيادة ومعدل النقص في السكان:**

تتوقف حركة السكان على العلاقة القائمة بين نسبة المواليد والوفيات بين السكان، ولذا ترجع الزيادة في عدد السكان إلى زيادة في معدل المواليد من ناحية، وانخفاض معدل الوفيات من ناحية أخرى، ويسمى الفرق بين المعدلين بالزيادة الطبيعية، أما معدل النقص في السكان فينتج عن الزيادة في عدد الوفيات من ناحية، والنقص في عدد المواليد من ناحية أخرى، ويسمى الفرق بين المعدلين بالنقص أو الانخفاض الطبيعي.

**ومعدل المواليد هو عبارة عن** عدد المواليد بالنسبة لكل ألف من السكان في العام الواحد، ويرتفع معدل المواليد في البلاد الزراعية المتخلفة عنه في البلاد الصناعية المتقدمة.

**أما معدل الوفيات فهو عبارة عن** العلاقة بين عدد الوفيات وعدد السكان بالنسبة لكل ألف من السكان في العام الواحد، وتدل الإحصائيات المختلفة على أن معدل الوفيات أكثر ارتفاعاً في البلاد الفقيرة عنه في البلاد الغنية.

ويؤثر البنيان والهيكل السكاني في أي مجتمع سواء من حيث السن والنوع على حجم القوة العاملة من ناحية وعلى المساهمة في العملية الإنتاجية من ناحية أخرى، فمن ناحية أولى نجد أن معدل الوفاة يختلف تبعاً للجنس، فهو مرتفع بين الذكور عنه بين الإناث، وكذلك ترتفع نسبة الوفيات بين الأطفال والعجائز مقارنة بالبالغين، ونتيجة لذلك نجد أن معدل الوفيات أكثر ارتفاعاً في البلاد التي ترتفع فيها نسبة الأطفال والعجائز إلى البالغين، أما من حيث مساهمة السكان في العملية الإنتاجية فنجد أن الأطفال والشيوخ عادة لا يساهمون إلا بنصيب صغير في العملية الإنتاجية.

**العنصر الثاني: الهجرة:**

الهجرة هي انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، سواء داخل حدود الدولة أو انتقالهم من دولة إلى أخرى، وذلك رغبة في تحسين أحوال معيشتهم.

وغالباً ما تعود الهجرة إلى عدم التعادل في توزيع السكان بالنسبة للموارد الطبيعية في البلاد المختلفة.

**والهجرة قد تكون داخلية** وتتمثل في انتقال الأفراد من الريف إلى المدن، فكان من نتيجتها ازدياد عدد السكان في المدن وانخفاضه في الريف. **أما الهجرة الخارجية** فتتمثل في انتقال الأفراد من البلاد ذات الكثافة السكانية العالية إلى البلاد التي تعاني من انخفاض عدد السكان.

**ومن الجدير بالذكر أن الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية تترتب عليها عدة نتائج منها: إعادة توزيع العمل على فروع الإنتاج المختلفة**، فهجرة أهل الريف إلى المدن تؤدي إلى نقص العاملين في الإنتاج الزراعي وكثرة العاملين في المجال الصناعي. **كذلك تؤدي الهجرة الدولية إلى إعادة توزيع العمل على البلاد المختلفة** على نحو يمكن دول العالم المختلفة من الوصول إلى أكبر إنتاج ممكن.

**الآثار الاقتصادية للهجرة:**

تتسبب هجرة السكان من الريف إلى المدن في إحداث ضغط على الموارد الاستثمارية المحدودة للدولة عن طريق إجبار السلطات إلى تخصيص نسبة مرتفعة من الاستثمارات لبناء المساكن وتوسيع المرافق العامة من مواصلات وكهرباء ومياه، وهذا النوع من الاستثمارات يتميز بإنتاجيته غير المباشرة.

**النظريات الاقتصادية في السكان "المشكلة السكانية":**

المشكلة السكانية هي العلاقة بين عدد السكان من ناحية وحجم الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، وتنشأ المشكلة السكانية بسبب اختلال التناسب بين السكان والموارد الاقتصادية، **ولذا يمكن تصور وجهين للمشكلة السكانية، أما الوجه الأول فيتمثل في** زيادة السكان بالنسبة للموارد وتسمى المشكلة من هذه الزاوية بكثافة السكان، أما الوجه الآخر من المشكلة فيظهر عند زيادة الموارد الاقتصادية بالنسبة لعدد السكان، وتسمى المشكلة في هذه الحالة بمصطلح خفة السكان.

ولقد اهتم معظم المفكرين من الاقتصاديين ورجال علم الاجتماع والسياسة بالوجه الأول (كثافة السكان) على اعتبار أنه الأكثر خطورة سواء من حيث آثاره الاقتصادية المدمرة للموارد الاقتصادية أو من حيث وسائل علاجه.

**نظرية مالتس للسكان (النزعة التشاؤمية للسكان):**

تميزت أراء مالتس - والذي ذهب إلى القول بأن الزيادة السكانية هي نتيجة للظواهر الاقتصادية - بالتشاؤم، فقد ربط مالتس بين الزيادة المستمرة في السكان، وبؤس وشقاء طبقة العمال في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.



2021/6/18 15:30
٣٦ ش [illegible] أمام جامعة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - [illegible]

ومن الجدير بالذكر أن مالتس لم يواجه مشكلة السكان في ذاتها، بل واجهها من زاويتها الاقتصادية فحسب، وشقاء العمال.

**الفروض التي تقوم عليها نظرية مالتس للسكان (فروض النزعة التشاؤمية للسكان):**

**أ- مضمون نظرية مالتس:**

تتلخص نظرية مالتس بأن هناك قانونين هامين غير قابلين للتغير بحكمان طبيعة البشر وهما:

القانون الأول: ينص على ضرورة الطعام لوجود الإنسان.

القانون الثاني: ينص على ميل كل من الجنسين إلى الآخر.

يعبر القانون الأول عن حاجة الإنسان المستمرة إلى الطعام وأن الموارد الغذائية تحدد عدد السكان، بينما يعبر القانون الثاني عن تزايد السكان ويرى مالتس أن قدرة السكان على التزايد أكبر من قدرة الأرض على إنتاج المواد الغذائية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة، ولذلك خلص مالتس إلى أن نسبة تزايد السكان تختلف عن نسبة تزايد الطعام.

**ب- فروض النظرية:**

تقوم نظرية مالتس للسكان على الفروض الثلاثة التالية:

الفرض الأول: أن عدد السكان في أي مجتمع محدود بما يمكن إنتاجه من مواد غذائية لازمة للحياة، بمعنى أن عدد السكان لا يمكن أن يزيد عن العدد الذي تكفي الموارد الغذائية على الإبقاء عليه.

الفرض الثاني: أن السكان يميلون إلى التضاعف كل ٢٥ سنة، أي يتزايد السكان على شكل متوالية هندسية، بينما تتزايد المواد الغذائية على شكل متوالية حسابية أو عددية.

الفرض الثالث: أنه إذا لم يقم السكان من تلقاء أنفسهم بوضع حد للزيادة المستمرة للسكان عن طريق إنقاص عدد المواليد، فإن قوى الطبيعة سوف تقوم بدور إيجابي لإعادة التوازن بين عدد السكان والمواليد من ناحية والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.

وقد اتجه مالتس إلى معالجة المشكلة السكانية من ناحية العنصر البشري وليس من ناحية المواد الغذائية نظرا لخضوع الزراعة لقانون تناقص الغلة ولذلك فقد وجه مالتس اهتمامه الأول إلى ضرورة منع السكان من التزايد عن طريق اتخاذ الإجراءات المناسبة وإعمال الموانع الضرورية، ووجد مالتس أن هذه الموانع لدى الشعوب المختلفة تنقسم إلى قسمين هما: الموانع الإيجابية والموانع الوقائية.

وتتمثل الموانع الإيجابية في سبب يؤدي إلى إنهاء الحياة الإنسانية وخاصة فيما يمكن أن يجتاح العالم من مجاعات وأوبئة وحروب تؤدي إلى زيادة الوفيات وإعادة التوازن مرة أخرى بين الموارد الاقتصادية والسكان.

وأما عن كيفية عمل الموانع الإيجابية، فيقول مالتس مفسراً لها (بأن الإنسان لا يمكن أن يعيش بلا طعام، فإذا تزايد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة تزايد الطعام فلابد من حدوث مجاعات وانتشار الأوبئة، وضعف صحة المواليد، ونشوء الصراعات وقيام الحروب، مما يخفض عدد السكان إلى الحد الذي تسمح به المواد الغذائية، وهذا هو قانون الضرورة)، وبذلك يتضح أن التعادل بين المواد الغذائية وعدد السكان سوف يحدث تلقائياً بسبب التغيرات في معدل الوفيات، وهو أمر لا يتوقف على إرادة الإنسان، وقد قرر مالتس أن الموانع الإيجابية تعوق تقدم الإنسانية المادية والمعنوية ولقد لاحظ مالتس أن الموانع الإيجابية قد سادت لدى الشعوب المتأخرة في العصور القديمة.

أما الموانع الوقائية فهي التي تمنع زيادة المواليد وذلك بالامتناع عن الزواج أو الزواج المتأخر مع التعفف وضبط النفس، أو بتحديد النسل في حالة الزواج، وعرفت هذه الموانع باسم الموانع الأدبية، وأعترف مالتس بأن الموانع الوقائية قد تؤدي إلى انعدام السعادة مؤقتاً، غير أنه رأي أن ذلك أخف وطأة مما تجره الموانع الإيجابية من بؤس وشقاء على البشرية، ورفض مالتس استخدام الموانع الصناعية والتي تحول وتمنع نتائج الزواج الطبيعية، وهي النسل لأن ذلك يعتبر من وجهة نظره خطأ من قدرة الطبيعة البشرية.

**ج- تقييم النظرية:**

**-المزايا:**

إن دواعي الإنصاف والعدل تدعونا إلى القول بأن هذه النظرية تعتبر سليمة في جوهرها، بمعنى أنه إذا توافرت الفروض التي بني عليها مالتس نظريته من حيث ثبات مستوى المعرفة الفنية وزيادة السكان بمعدلات أكبر من زيادة الموارد الغذائية، فإن جميع التنبؤات وأوجه البؤس والشقاء التي توقعها مالتس سوف تتحقق، وليس واقع الدول الإفريقية الأسيوية منا ببعيد، فهي تؤكد إلى حد بعيد صحة الفروض التي قالها مالتس والتنبؤات التي بنيت عليها.

**نقد نظرية مالتس:**

١- الدفاع عن النظام الرأسمالي: اقتنع مالتس بأن بؤس وشقاء الطبقة العاملة في بداية القرن التاسع عشر يعود إلى الإنسان نفسه وليس إلى المجتمع وبذلك أسقط المسئولية عن النظام الرأسمالي الوليد وقدمه مطهراً مما ألصق به من أنه مصدر بؤس وشقاء الطبقات العمالية الفقيرة.



2021/6/18 15:30

٢- ذهب مالتس إلى أن قصور الأرض من ملاحقة الزيادة في السكان إنما يرجع إلى خضوع الأرض لقانون تناقص الغلة، إلا أن مالتس لم يأخذ في حسبانه التقدم الفني الإنتاجي الذي يمنع انطباق قانون تناقص الغلة، ويعمل انخفاض الزيادة في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة.

٣- ركز مالتس في نظريته على المنتجات الزراعية، في حين أن المواد الغذائية لا تقتصر فقط على المزروعات بل تشمل كذلك الثروة الحيوانية أيضاً، وهي لا تخضع لقانون تناقص الغلة، بل العكس فإنها تتكاثر بنسب أكبر من نسبة تكاثر الإنسان.

٤- لم يأخذ مالتس في اعتباره الآثار التي تنشأ عن التغير في مستوى الفن الإنتاجي نتيجة الاكتشافات الحديثة والتي فتحت آفاقاً جديدة للإنتاج لكي يزيد بمعدلات أكبر من زيادة السكان.

٥- يرى كثير من الكتاب أن وقائع التاريخ قد كذبت قوانين مالتس، في حين يرى البعض الآخر أن التاريخ لم يكذب قوانين مالتس للسكان بل كذب التنبؤات التي قامت عليها النظرية فحسب وأن القوانين تبدو صحيحة، فاتجاه السكان الطبيعي نحو التزايد لا يبدو محل نزاع بين الكثيرين.

٦- كذلك من الأسباب التي أدت إلى عدم صدق تنبؤات مالتس ما شهده العالم اليوم من ارتفاع المستوى الثقافي والمعيشي للسكان مما جعلهم يتجهون ناحية الحد من النسل والاتجاه إلى تنظيم الأسرة للمحافظة على هذا المستوى المعيشي المرتفع، بل وزيادة الأمر الذي أدى في بعض الدول إلى ظهور المشكلة العكسية وهي نقص عدد السكان واختلال التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية.

٧- لم تعبر نظرية مالتس في السكان سوى عن وجه واحد فقط من وجهي المشكلة السكانية وهو الذي يطلق عليه أسم (اكتظاظ السكان) أو الانفجار السكاني، أما الوجه الآخر من المشكلة والتي تسمى بخفة السكان لم يعتبرها مالتس مشكلة تستدعي اتخاذ إجراء معين.

٨- كذلك يلاحظ أن نظرية مالتس ليست لها من الدقة الرياضية إلا المظهر وأن صحتها لا تستلزم دقة الأرقام التي استخدمها، إذ أن هذه الأرقام لم تعطى إلا على سبيل المثال.

**النزعة التفاؤلية (النظرية التفاؤلية للسكان):**

يرى أنصار هذه النظرية أن قوة الملوك والأمراء تتوقف على رخاء وزيادة السكان وأن السكان هم سبب الظواهر الاقتصادية، كما يرى أنصار هذه النزعة أن زيادة السكان واحداً من أسباب تقسيم العمل، والذي يعتبر بحق نقطة البداية لسلسلة من التقدم في كل الميادين **وذلك للأسباب التالية:**

١- أدى تقسيم العمل إلى استبعاد حالات الموت التي تترتب على الصراع في الحياة، لأن تقسيم العمل يحولهم من منافسين إلى متعاونين يكمل بعضهم بعضاً، بدلاً من أن يقتل بعضهم بعضاً.

٢- يمهد تقسيم العمل للإنسان السبيل لرفع مستوى معيشته عن طريق خلق حاجات جديدة وإيجاد وسائل إشباعها.

٣- كذلك يعتبر تقسيم العمل مصدراً للتضامن الاجتماعي بين الأفراد لأنه يربط الفرد بعائلته وبمجتمعه ووطنه.

٤- يقوي تقسيم العمل شخصية الفرد لأنه يؤدي إلى التخصص والإنسان المتخصص غالباً ما يكون أكثر إبداعاً من غير المتخصصين وله فرصة أكبر في أن تكون له أفكاراً شخصية.

كما يرى أنصار هذه النزعة التفاؤلية أن زيادة السكان هي المحرك الأساسي للتقدم، إذ أن زيادة السكان تستلزم بذل جهوداً جديدة وتجميع وتنظيم وتجديد الوسائل اللازمة للتغلب على الأزمات والمشكلات الناشئة عن نقص الوسائل القديمة، وأشار هذا الاتجاه أيضاً إلى أن نقص عدد السكان قد يكون سبباً قوياً في دفع المجتمع إلى حالة من الانهيار العام في القيم، إذ أنها تؤدي إلى نقص اليد العاملة، وبالتالي هجر الأعمال الدنيا وقلة الاهتمام بالقيم القائمة، كذلك قد يؤدي نقص السكان إلى تخلف الفن الإنتاجي ولجوء معظم السكان إلى العزلة والانطواء في جماعات محدودة العلاقات.

**السياسة السكانية وفكرة الحجم الأمثل للسكان:**

من المعروف أن عدد السكان والموارد الاقتصادية لأي دولة من الدول ليست عدداً أو كمية ثابتة، وإنما هما عرضة لتغير مستمر وهذا التغير قد يكون في اتجاه الزيادة أو النقص، وعلى ذلك فقد يكون السكان في حالة كثافة، وقد يكون حجم السكان هو الحجم الأمثل، ومن هنا يمكن القول بأنه لا توجد سياسة سكانية واحدة يمكن تطبيقها على كافة الدول، فالواقع الاقتصادي والاجتماعي الخاص بكل دولة هو الذي يؤثر في اختيار السياسة السكانية المناسبة لها.

وبالنظر في طبيعة العلاقة بين عدد السكان من ناحية والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، يمكن التمييز بين ثلاثة أوضاع متميزة هي على النحو التالي:



2021/6/18 15:30
٠١١١٨٤٧١٤١٥ - ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤

**الوضع الأول: حالة خفة السكان:**

وفيها يكون عدد السكان قليلاً بالنسبة للموارد الاقتصادية، ومن ثم تعاني الدولة من قلة عدد السكان عن الحد اللازم لاستغلال مواردها الاقتصادية. ولذا يكون من المفيد اقتصادياً لهذه الدولة أن تعمل على زيادة عدد سكانها من أجل حسن استغلال مواردها الاقتصادية وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق تشجيع النسل وفتح باب الهجرة إليها، ومن هذه الدول في الوقت الحالي كلاً من كندا واستراليا والكويت.

**الوضع الثاني: حالة كثافة السكان:**

ويتحقق هذا الوضع إذا زاد عدد السكان عن الحد اللازم لاستغلال الموارد الاقتصادية وبالتالي إذا لم تقترن الزيادة السكانية المستمرة بزيادة مماثلة في رأس المال وتقدم مستمر في الفنون الإنتاجية، فإنها تؤدي إلى زيادة عنصر العمل بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى، وبالتالي سيشكل العمل عنصراً ضاغطاً على الموارد الاقتصادية وسوف يكون سبباً في ظهور قانون الغلة المتناقصة، وهذا معناه أن كل زيادة في عدد السكان سوف تقترن بتناقص في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ولذلك قد يكون من المفيد اقتصادياً للدول التي تعاني من ظاهرة كثافة السكان أن تعمل على تحديد النسل وتشجيع الهجرة منها، ومن هذه البلاد مصر والهند والصين الشعبية.

ومن ذلك نرى أن المشكلة السكانية لا تتمثل في زيادة السكان بالنسبة للموارد فحسب (كثافة السكان) ولكنها تتمثل أيضاً في زيادة الموارد الطبيعية بالنسبة لعدد السكان (خفة السكان) وبصفة عامة يمكننا القول بأن المشكلة السكانية هي عبارة عن اختلال التناسب بين السكان والموارد ولذا غالبا ما تقوم السياسة السكانية في الدول على فكرة الحجم الأمثل للسكان.

**الوضع الثالث: الحجم الأمثل للسكان:**

وهو ذلك العدد من السكان الذي يمكنه استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع أحسن استغلال ممكن بما يضمن أفضل مستوى معيشي للفرد في المتوسط.

ويعتمد الاقتصاديون في تحديد الحجم الأمثل للسكان على معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو الإنتاج، حيث يربط هذا المعيار الحجم الأمثل للسكان بالإنتاج، ويتحقق هذا المعيار عندما يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أقصاه بحيث إذا قل عدد السكان عن هذا الحد انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وإذا زاد عدد السكان عن هذا الحد انخفض أيضاً متوسط الفرد من الدخل القومي.

**فنقص عدد السكان عن الحجم الأمثل يحد من قدرة الدولة في استغلال مواردها الاقتصادية على أحسن وجه، وبالتالي ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي.** مثال: إذا تصورنا مجتمعاً لديه مساحات شاسعة من الأراضي، ويملك كميات كبيرة من الموارد الاقتصادية، ويملك عدداً محدوداً من السكان، فإن هذا العدد من السكان إما أن يتركز في منطقة محدودة من الأرض مستغلاً إياها تاركاً ما عداها، وإما أن ينتشر على هذه المساحة الشاسعة من الأرض مكوناً قرى ومدن صغيرة متناثرة في أنحاء البلاد، ومثل هذا التباعد سوف يعوق حركة التنقلات سواء للسلع أو للأفراد، ومثل هذا المجتمع لن يكون في استطاعته أن ينشأ خطوطاً للسكك الحديدية أو طرقاً برية أو بحرية، وذلك لأن عدد الأفراد الذي سوف يستخدمون هذه الخطوط لن يكون كبيراً، بحيث يغطي تكلفة هذه الوسائل.

**أما زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل يؤدي إلى تناقص إنتاجية العمل في استغلال الموارد الاقتصادية،** فالإنتاج لا يقوم على عنصر العمل وحده وإنما يقوم على العمل ورأس المال العيني (العدد والآلات) وبالتالي إذا زاد عدد العمال عن الحد اللازم لتشغيل الآلات التشغيل الأمثل دون أن يصاحب زيادة العمال زيادة في الآلات، فإن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج سوف يقل عن نصيبه قبل زيادة العمال وبالتالي ينخفض مستوى معيشة العمال.

مثال: إذا تصورنا مصنعاً به ١٠ آلات، ولديه ٨ عمال فإن إنتاجية المصنع لن تصل إلى مستوى التشغيل الكامل، لوجود آلتين غير مستغلة، أما إذا زاد عدد العمال عن عاملين، أي أصبح العدد الإجمالي ١٠ فإن المصنع سوف يصل إلى مستوى التشغيل الكامل (الأمثل) ١٠ عمال = ١٠ آلات. أما إذا زاد عدد العمال عن ١٠، وبقيت الآلات عند مستوى ١٠ آلات، فإن إنتاجية العمال ستنخفض لوجود عدد من العمال في حالة بطالة، وبالتالي سوف ينخفض متوسط نصيب الفرد من دخل المصنع، لأن ما كان يوزع على ١٠ عمال سوف يوزع على ١٢ عامل، وبالتالي ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل، وتنخفض تبعاً لذلك مستوى معيشة العمال.

ومما تقدم يتضح أن فكرة الحجم الأمثل للسكان لأي بلد ليس كمية ثابتة من السكان، بل إن هذا العدد أو الحجم يتغير تبعاً للزيادة في كمية الأرض ورأس المال وارتفاع مستوى الفن الإنتاجي للمجتمع، فكلما زاد عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج زادت طاقة البلد على قبول عدد أكبر من السكان ومن ثم تتأخر ظهور حالة الكثافة السكانية، أي يزداد العدد الذي يعتبر حجم أمثل للسكان والعكس صحيح، بمعنى أنه إذا زاد عدد السكان وصاحب هذه الزيادة نقص في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج انخفضت وقلت طاقة الدولة عن استيعاب وقبول عدد أكبر من السكان وبالتالي يشارع ظهور حالة الكثافة السكانية ومن ثم سوف يقل العدد الذي يمكن اعتباره حجم أمثل للسكان في هذه الدولة.



2021/6/18 15:30

وتعد فكرة الحجم الأمثل للسكان معياراً نظرياً تسترشد به الدول عند وضع سياستها السكانية، بهدف معرفة حالات الازدحام الشديدة أو القلة الظاهرة في عدد السكان، وبالتالي إمكانية تحديد حجم الإنتاج اللازم وتحديد نوعه. وأخيراً يمكن ملاحظة أن فكرة الحجم الأمثل للسكان لا تهدف إلى تحقيق الإشباع الكامل للسكان، بل تهدف فقط إلى بلوغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أقصاه، ومن هنا تصبح فكرة الحجم الأمثل للسكان متصورة بالنسبة لجميع الدول سواء كانت فقيرة أو غنية.

**العامل الثاني: كفاءة العمل في الإنتاج:**

تعتبر الكفاءة الإنتاجية للعمال مؤشراً هاماً يستند إليه واضعوا السياسة الاقتصادية في البلاد النامية عند بحث قوة وكفاءة عنصر العمل في الدولة.

**وتتوقف كفاءة العمل في الإنتاج على الأمور التالية :**

**أ- مقدار الجهد المبذول:**

يقصد بمقدار الجهد المبذول، الجهد الذي يبذله العامل في العملية الإنتاجية، والذي يتمثل في عدد ساعات العمل، ودرجة الانتباه أثناء العمل.

**ففي حدود معينة تكون العلاقة بين عدد ساعات العمل وحجم الإنتاج علاقة طردية، بمعنى أنه كلما زادت عدد ساعات العمل زاد حجم الإنتاج.** ولكن هذه العلاقة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، فعند حد معين سوف يحل التعب والإرهاق على العامل، ومن ثم لن يستطيع الاستمرار في الإنتاج، وتبدأ إنتاجيته في التناقص تدريجياً حتى تصل في نهاية الأمر إلى الصفر.

**أما بالنسبة لدرجة انتباه العامل أثناء القيام والمشاركة في العملية الإنتاجية، فتتوقف على عدة اعتبارات** تتعلق بالحالة النفسية للعامل ومدى إقباله على عمله أو إعراضه عنه. ولذا يحرص أصحاب الأعمال على الحصول على أكبر درجات تركيز العمال عن طريق تقرير حوافز مادية أو معنوية لصالح العمال، مثل إعطاء المكافآت والحوافز ومنح شهادات التقدير للعمال المتميزين.

**ب- توجيه العمال في اختيار العمل:**

أصبحت حرية العمل مبدأ مسلم به في العصر الحديث، فكل إنسان يتمتع بالحرية الكاملة في اختيار العمل الذي يلائمه، ومع ذلك ليس هناك ما يمنع من قيام الدولة بممارسة مهمة التوجيه المهني لما له من أثر كبير في إنتاجية العامل لأنه يمكن جهة الإدارة من المطابقة قدر المستطاع بين الإمكانيات الإنسانية ومقتضيات العمل، ويهدف في المقام الأخير إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ويعود هذا التوجيه المهني بالنفع على كل من العمال وصاحب العمل، فالعامل سوف يقوم بالعمل الذي يتناسب مع قدراته وبالتالي يحصل على أكبر دخل من عمله. أما رب العمل فسوف يستفيد من وضع كل شخص في المكان الذي يتناسب مع مواهبه واستعداداته النفسية عن طريق زيادة الإنتاج وبالتالي الحصول على أقصى قدر من الأرباح.

**ج- تعليم العمال وتدريبهم:**

يقصد بتعليم العمال هو تلقينهم الأصول النظرية لمهنة معينة، أما التدريب فهو عبارة عن الممارسة الفعلية للعمل تحت إشراف خبراء المهنة، وهو أمر ضروري لتحقيق التوافق بين العامل وعمله. وكذلك فإن العامل المعد إعداداً فنياً والخبير بمهمته يكون أكثر إنتاجية من العامل الذي لم يتلقى درجة كافية من التعليم الفني. **ولكن يلاحظ أن مدى الإعداد الفني للعمال قد قل في العصر الحديث وذلك للأسباب التالية:**

١- أصبح الإعداد الفني قليل الفائدة في الصناعات الكبيرة وخاصة بعد تقسيم العمل، فالعامل يقوم بعملية بسيطة تتكرر على مدار اليوم الواحد أكثر من مرة.

٢- خشية رب العمل خاصة في الصناعات الصغيرة من منافسة العمال له، إذا أعدهم إعداداً فنياً كاملاً.

٣- كثير ما يفضل الآباء الانتفاع بأجور أبنائهم بأسرع ما يمكن، وبالتالي لا يحتل تدريبهم وإعدادهم فنياً مكانة مهمة.

٤- تفضيل العمال الكسب السريع حتى يصبحوا مستقلين عن عائلاتهم.

**د- الفن الإنتاجي:**

لا يهتم الاقتصادي بالفن الإنتاجي في ذاته، بل يهتم به من حيث تأثيره في الحياة الاقتصادية، ويهدف الفن الإنتاجي إلى تخطي القيود والصعوبات التي فرضتها الطبيعة على الإنسان وذلك عن طريق استخدام الموارد والقوى التي قدمتها الطبيعة وعن طريق اختيار طرق الإنتاج، وقد أدى الفن الإنتاجي الحديث إلى رفع قوى ومقدرة الإنسان عن طريق اتساع سيطرة الإنسان على الطبيعة المحيطة به وارتفاع إنتاجية العمل والتوفير في الموارد والقوى المحركة واليد العاملة.

2021/6/18 15:31

وتتمثل عناصر الفن الإنتاجي في العناصر التالية:

**١- آلية العمل:**

يعتبر استخدام الآلات من أهم التطورات التي ميزت النظام الاقتصادي منذ قيام الثورة الصناعية، فمنذ ذلك الحين غزت الآلات كل ميادين الإنتاج المختلفة، حتى سمي عصرنا بعصر الآلات.

**ولقد ترتب على زيادة استخدام وإحلال الآلات محل الأيدي العاملة في الإنتاج آثار اقتصادية بعيدة المدى:**

١- أدى إدخال الآلات في الإنتاج إلي زيادة الإنتاجية المادية للعمل الإنساني وارتفاع مستوى المعيشة.

٢- تسخير القوى الطبيعية لخدمة الإنسان في العملية الإنتاجية بعد أن كان الإنسان قابعاً تحت رحمتها ردحاً كبيراً من الزمن. فالرياح كانت تدمره والمياه تغرقه، والقوى الكهربائية تصعقه، وقد استطاعت الآلات أن تكبح جماح تلك القوى وتنقلها من دنيا الأعداء إلي دنيا الأصدقاء وترتب على ذلك زيادة إنتاجية العمل الإنساني زيادة كبيرة.

٣- حققت الآلات قدراً كبيراً من السرعة والقوة في المواصلات لم يكن متصوراً من قبل، فالقطارات والطائرات والسيارات ألغت إلي حد كبير حاجز المكان، كما ألغت وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية حاجز الزمان مما جعل العالم علي شكل قرية صغيرة مترابطة الأجزاء، مما أدى إلي اتساع السوق حتى أصبحت عالمية في كثير من السلع.

٤- حققت الآلات قدراً كبيراً من الدقة والتماثل في المنتجات، مثال ذلك إنتاج الملايين من قطع غيار السيارات بنفس القياسات والمواصفات.

٥- كان العالم يشكو قبل الثورة الصناعية من أزمات الإنتاج ومع آلية العمل تغيرت طبيعة المشكلة فأصبحت الأزمات أزمة إفراط الإنتاج، بسبب استخدام الآلات واتساع المشروعات.

**عيوب استخدام الآلات:**

١- زيادة الإرهاق العضلي للعمال.

٢- لم يعد العامل هو سيد عملة بل أصبح تابعاً للآلة وعلية أن يتلاءم معها.

٣- ازدحام العمال في رقعة صغيرة جداً وبيئة غير مناسبة.

٤- تشغيل النساء والأطفال في ظروف تحد من نموهم الجسماني والعقلي.

٥- ساعد استخدام الآلات علي ظهور التوطن الصناعي وظهور المناطق الصناعية مع ما ترتب علي ذلك من انخفاض النفقة الخاصة بالإنتاج، إلا أن هذا التوطن للصناعة قد اقترن بارتفاع في النفقة الاجتماعية والمتمثلة في نفقات العلاج والنظافة.

٦- ألا أن أهم ما تم توجيهه من نقد إلي آلية العمل هو ذلك الضرر الذي أصاب الطبقة العاملة، والمتمثل في الاستغناء عن عدد كبير من العمال وبالتالي التعرض لما يعرف باسم البطالة الفنية، ويمكن القول بأن البطالة الفنية هي نتيجة احتمالية في الأجل القصير ولا تتحقق في الأجل الطويل.

٧- من المضار الحقيقية لاستخدام الآلات ما تسببه من ضوضاء ومخاطر، وما تؤدي إليه من إصابات بالغة للعمال، فضلاً عن عدم إنسانيتها، فتعامل الإنسان معها لفترات طويلة خلال اليوم يؤدي أحياناً إلى الشعور بالملل وتثبيط الهمم ويؤدي إلى خنق روح الابتكار والتجديد.

**٣- تقسيم العمل:**

قد ينصرف مصطلح تقسيم العمل إلي أحد معنيين أولهما معني اجتماعي وثانيهما معني فني. **ويقصد بالتقسيم الاجتماعي للعمل**، أن يتخصص كل عامل في مهنة معينة، وهو ما عرف بالتقسيم المهني للعمل. **بينما يقصد بالتقسيم الفني للعمل**، تقسيم العملية الإنتاجية إلي أجزاء، بحيث يتخصص كل عامل في أداء جزء واحد من هذه الأجزاء.

**- مزايا تقسيم العمل:**

١- يسمح تقسيم العمل بأن يصبح العامل المتخصص في عملية واحدة ماهراً جداً في أدائها، بسبب ما يكسبه من مهارات فنية أثناء تكراره العمل.

٢- يسمح تقسيم العمل بتوزيع العمال علي الأعمال المختلفة، حسب مواهبهم وقدراتهم الذهنية والبدنية.

٣- يسمح تقسيم العمل بتوفير الوقت، لأن الانتقال من عملية إنتاجية إلي أخري يهدر الكثير من الوقت.

٤- إجادة العامل استخدام الآلات.

٥- يؤدي تقسيم العمل وتركيز اهتمام كل فرد في جزء واحد من العملية الإنتاجية أحياناً إلي الاختراع والابتكار.

٦- يؤدي تقسيم العمل إلي زيادة الكميات المنتجة، وبالتالي انخفاض نفقة إنتاج السلع، مما يصب في مصلحة المستهلكين للسلع.

٧- يؤدي تقسيم العمل إلى زيادة الترابط بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بسبب اعتماد كل منها علي الأخرى.



2021/6/18 15:31

٨- يؤدي تقسيم العمل إلي زيادة الترابط والتآلف بين العمال، حيث ظهرت النقابات المهنية للدفاع عن المصالح المشتركة للعمال.

**- مساوئ تقسيم العمل:**

١- الملل والضيق: إذ أن ممارسة الإنسان لنفس العمل لمدة طويلة وتكراره لهذا العمل طول الوقت من شأنه أن يسبب له الكثير من الملل والضيق، ويمكن التغلب على هذا العيب عن طريق إجراء تغيرات دورية في الأماكن التي يشتغلون بها داخل المصنع أو تقسيم فترات الراحة والاستمتاع بالوسائل الترفيهية والقراءة والإطلاع.

٢- قد يؤدي تقسيم العمل إلي ضعف ملكة التفكير عند العامل ويضعف روح الاختراع والاستنباط ويضيق من أفقه لأنه يكرر نفس العمل كل الوقت.

وهذا الاقد بعيد عن الصحة، لأن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى الدقة ويقلل من العمل مما يعطي للعامل فرصة الإطلاع والقراءة والترفيه.

٣- يؤدي تقسيم العمل إلي الجمود الحرفي وبالتالي يؤدي إلي إمكانية تعرض العامل الذي يتخصص في عملية صغيرة إلي البطالة إذا ما قل الطلب على الفرع الذي يتخصص فيه، إذ سيكون من الصعب عليه الحصول على عمل آخر إلا بعد فترة زمنية طويلة يتمرن فيها علي العمل الجديد.

**ولكن يمكن الرد على هذا النقد من زاويتين هما:**

أولا: أن هذا الرأي ينسي أن البطالة ظاهرة عامة، تشمل عند وقوع الأزمة كل فروع الإنتاج.

ثانيا: أن تقسيم العملية الإنتاجية إلي أجزاء صغيرة جدا عادة ما يؤدي إلي إيجاد عمليات إنتاجية مشتركة بين الأنشطة المختلفة. فمثلاً نجد أن صناعة الترانزستور الذي يستخدم في صناعة الراديو يمكن استخدامه في صناعة التليفزيون وأجهزة التسجيل ومكبرات الصوت والحاسبات الإلكترونية إلي غير ذلك من الأنشطة المختلفة، وبالتالي إذا نقص الطلب على إحدى هذه الأنشطة استطاع العامل أن يتحول إلي نشاط آخر يقوم فيه بنفس العمل الذي يتخصص فيه.

**٣- تنظيم العمل:**

**يهدف تنظيم العمل إلي تحقيق ثلاثة أهداف هي:**

١- رفع إنتاجية العمل المادية وبالتالي حصول رب العمل على أقصي ربح ممكن، مع تنمية فروع المؤسسة بشكل دائم.

٢- تحسين حالة العمال، وذلك لأن رفع الإنتاجية المادية سيؤدي إلي انخفاض نفقة إنتاج السلع ومن ثم انخفاض أثمانها، مما يفيد العمال كمستهلكين.

٣- إقامة علاقات سليمة بين أصحاب الأعمال والعمال نتيجة لارتفاع الدخول الحقيقية للعمال.

**ومن ثم ينصرف تنظيم العمل بالمعني الواسع إلي ثلاثة أنواع وهي:**

١- التنظيم الفني للعمل.

٢- التنظيم المهني للعمل.

٣- تنظيم العلاقات الإنسانية للعمل.

**وأما فيما يتعلق بالمظاهر الفنية للعمل فتتمثل في:**

١- ضرورة الاهتمام بالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية، مثل تحسين وسائل الإضاءة والحرارة.

٢- تكليف كل عامل بما يناسبه من عمل.

٣- الربط بين الأجر ومقدار الجهد الذي يبذله العامل في العملية الإنتاجية.

٤- التزام الإدارة بالتوريد المستمر للمعدات والآلات التي يستخدمها العمال في حالة جيدة.

٥- إعداد العمل حتى إذا وصل العامل إلي المصنع في الوقت المحدد وجد بياناً يوضح له عمله والآلات التي يستخدمها.

٦- مراقبة العامل حتى يتأكد رب العمل من أن العامل ينفذ المطلوب منه، وتفادي إهدار الوقت والجهد بدون فائدة.

**التوطـن:**

يقصد بالتوطن أن يتجه عدد من المشروعات المنتمية إلي فرع إنتاجي معين إلي التركيز والتوطن في منطقة معينة أو دولة معينة. بمعني أن منطقة معينة قد تتخصص في نوع معين من الأنشطة الإنتاجية، بحيث يكون هذا النشاط غالبا عليها وتمارسه بصورة مركزة أكثر من غيره من الأنشطة.

**أسباب التوطن:**

**يعود التوطن إلي عدة أسباب منها:**

١- بهدف الإنتاج أيا كان نوعه إلي إشباع السوق من سلعة معينة وعلي ذلك فمن المنطقي أن تتوطن الصناعة أو المشروعات بجوار عوامل الإنتاج أو بجوار السوق.



٣٦ شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥

2021/6/18 15:33

٢- قد تحتم الظروف الطبيعية كالمناخ وقيام مساقط المياه توطن المشروع في مكان بعيد عن السوق.
٣- قد تتوطن المشروعات في إقليم معين نتيجة لاعتبارات سياسية أو تاريخية أو مالية، كقيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو منح إعانات أو حوافز ضريبية للمشروعات التي تقام في المناطق الجديدة في مصر مثلاً.
٤- قد يعود توطن بعض المشروعات في إقليم معين إما بسبب انخفاض أجور العمال في هذا المكان، أو توافر العمال المهرة أو الخبرة الفنية من حيث طرق الإنتاج والتسويق.

**مزايا التوطن:**

**للتوطن مزايا عديدة يمكن أن نجملها فيما يلي :**

١- يؤدي التوطن إلي اتساع السوق، إذ أنه يؤدي إلي تجمع عدد كبير من العمال والمشروعات في اقليم واحد، وعلى ذلك فإن كل صناعة تشكل منفذا للصناعة الأخرى.
٢- يؤدي توطن المشروعات في إقليم معين بسبب قربة من مصادر المواد الخام أو بسبب قربة من الأسواق إلي انخفاض تكاليف إنتاج السلع، وبالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروع.
٣- يؤدي التوطن إلي إقامة الكثير من المنشآت الحكومية والمالية والتجارية وخاصة وسائل المواصلات والبنوك مما يقدم تسهيلات كبيرة للمشروعات في هذه المنطقة.
٤- يؤدي توطن الصناعة في إقليم معين إلي جذب العمال المهرة إليها، حيث يحصل المشروع علي عمال لهم خبرة سابقة بالعمل فلا تحتاج إلي تعليمهم أو تدريبهم.
٥- تنافس شركات النقل علي أداء الخدمات للمشروعات الموجودة بالمنطقة بأجر منخفض.
٦- يؤدي تركز المشروعات في منطقة معينة إلي قيام أسواق المواد الخام وأسواق السلع بالقرب من هذه المنطقة وبالتالي يسهل علي المشروعات الحصول علي المواد الخام بسهولة وكذلك ضمان تصريف السلعة المنتجة.

**عيوب التوطن:**

١- إذا كان التوطن يعني اعتماد منطقة بأسرها علي صناعة معينة، فإن مصير هذه المنطقة سيكون مرتبطاً بمصير هذه الصناعة، وفي هذه الحالة قد تتعرض المنطقة لهزات اقتصادية عنيفة إذا ما قل الطلب علي السلعة التي تنتجها هذه المنطقة، أو تعرضت الصناعة إلي تدهور أو كساد أو ظهور سلع جديدة تقضي علي السلع التي تنتجها المشروعات في هذه المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلي حدوث نوع من البطالة بين عمال هذه المنطقة.
٢- يخلق التوطن مشكلة الأماكن السكنية وارتفاع أسعار المساكن في تلك المنطقة بسبب انجذاب العديد من الأفراد والعمال إليها.
٣- يعتبر توطن الصناعة في منطقة معينة من أهم أسباب تلوث البيئة بسبب كثرة الأدخنة المتصاعدة من المصانع والنفايات التي تسبب الكثير من الأمراض ليس فقط للعاملين ولكن لكل سكان المنطقة.
٤- يؤدي تكدس المصانع في منطقة معينة إلي إقلال الراحة العامة أو تشويه ما يكون في المنطقة من جمال طبيعي.

## ثالثا: رأس المال (مايو ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧):

### أ- تعريف رأس المال:

لرأس المال مفاهيم ثلاثة بيانها كالتالي:

**المفهوم الأول: التعريف القانوني لرأس المال:**

يقصد برأس المال من الناحية القانونية بأنه مجموعة الحقوق التي تكون لشخص ما علي مال معين وتعطي لهذا الشخص الحق في الحصول علي دخل من هذه الأموال بدون عمل حالي، وذلك كحق الملكية أو حق الدائنية أو حق المساهم في شركة المساهمة.

وتظهر فكرة رأس المال القانوني بوضوح في النظم الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج.

وفي هذا التعريف يتم النظر إلي طبيعة الحقوق التي يرتبها القانون لشخص علي مال معين، ولا يتم النظر إلي الأموال نفسها التي يمتلكها الشخص.

**المفهوم الثاني: التعريف الاقتصادي لرأس المال:**

رأس المال الاقتصادي أو ما يطلق عليه أيضاً رأس المال الفني هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني وإشباع الحاجات الإنسانية بطريق غير مباشر. وعلي ذلك يشمل رأس المال الاقتصادي جميع الآلات والمعدات والمنشآت والترتيبات التي تمكن الإنسان من القيام بالعملية الإنتاجية أو تسهيل القيام بها. وبذلك لا يقتصر مفهوم رأس المال الاقتصادي علي الآلات الضخمة أو المعدات المعقدة بل يشمل أيضاً كافة الأدوات والمعدات البسيطة التي يستعملها الإنسان في القيام بالإنتاج، وعلي ذلك تعتبر شبكة الصياد وفأس الفلاح وقلم الكاتب ومشرط الطبيب من قبيل رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية.



2021/6/18 15:33

ومن الجدير بالذكر أنه عند إطلاق لفظ رأس المال مجرداً فإنه يقصد به رأس المال الاقتصادي أو الفني كعنصر من عناصر الإنتاج.

ورأس المال بالمعنى الفني أو الاقتصادي فكرة تعرفها تقريبا كل الأنظمة الاقتصادية اشتراكية ورأسمالية، أما رأس المال بالمعنى القانوني فلا يوجد إلا في النظم الاقتصادية التي تعترف بالملكية الفردية لعناصر الإنتاج والمتمثلة في النظم الرأسمالية.

وجدير بالذكر أنه لا يوجد أي تعارض بين رأس المال بالمعنى الفني ورأس المال بالمعنى القانوني، حيث يعتبر المعنى القانوني امتداداً للمعنى الفني، فإذا كان رأس المال الفني يبين لنا طبيعة رأس المال، فإن رأس المال القانوني يبين لنا العلاقة بين رأس المال وصاحبه.

**المفهوم الثالث: رأس المال المحاسبي:**

يقصد برأس المال من الناحية المحاسبية مجموع القيم النقدية لأصول المشروع (رأس المال بالمعني الفني) مطروحا منها حقوق الغير علي هذه الأصول.

وهذه القيم النقدية تحتفظ بثبات قيمتها بسبب استخدام طريقة خصم الاستهلاكات لحماية هذه الأصول من الهلاك. فالأصول المادية لأي مشروع عرضه لنوعين من الاستهلاك هما:

**النوع الأول: الاستهلاك المادي:**

حيث تفقد أصول المشروع من المعدات والآلات جزءاً من قيمتها سنوياً بسبب ما يصاحبها من تلف وهلاك نتيجة الاستعمال في العملية الإنتاجية ولمواجهة مثل هذا الهلاك يلجأ أصحاب المشروعات إلي استخدام طريقة الإستهلاكات وهي خصم مبلغ معين سنوياً من ثمن الآلة طبقاً لعمرها الاقتصادي وذلك للحفاظ علي قيمة رأس المال ثابتة.

**النوع الثاني: الاستهلاك الفني "الاقتصادي" لرأس المال:**

يحدث هذا الاستهلاك نتيجة التقدم الفني والتطور التكنولوجي في صناعة الآلات والمعدات وظهور أجيال جديدة من الآلات قادرة علي الإنتاج بنفقات أقل بكثير من الآلات القديمة، علي الرغم من أن عمرها الافتراضي لم ينته بعد، ويظهر هذا الأمر بوضوح في الحاسبات الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، وهنا يهلك رأس المال اقتصاديا رغم استمرار صلاحيته من الناحية المادية.

**المشكلات التي يثيرها تحديد قسط استهلاك رأس المال:**

يثير تحديد قسط الاستهلاك الخاص بالأصول الرأسمالية العديد من المشكلات والصعوبات منها ما يلي:

١- صعوبة تقدير ما يصيب قيمة الأصل من نقص بسبب الإنتاج، وما إذا كان هذا النقص هو النقص المادي أو النقص الفني.

٢- مشكلة تحديد القيمة التي يحسب علي أساسها قسط الاستهلاك وما إذا كانت تتمثل في المبلغ الذي تكلفة صاحب المصنع فعلا في شراء الأصل الرأسمالي، أم تقدر علي أساس المبلغ الذي سوف يدفعه صاحب المصنع في سبيل شراء الأصل الرأسمالي الجديد، وبمعني أخر هل يحسب قسط الاستهلاك علي أساس القيمة الفعلية للأصل أم علي أساس القيمة الاستبدالية للآلة، وتأخذ مصلحة الضرائب بالقيمة الفعلية للآلة لحساب قسط الاستهلاك.

٣- مشكلة كيفية خصم قسط الاستهلاك من دخل السنوات الإنتاجية للأصل الرأسمالي، وما إذا كانت تخصم في صورة أقساط ثابتة، أم في صورة أقساط متزايدة، أم في صورة أقساط متناقصة. وعادة ما تترك التشريعات الضريبية هذا الأمر اختياريا للمشروعات لتختار الطريقة المناسبة لها.

**ب- خصائص رأس المال:**

١- **رأس المال عنصراً صنعة الإنسان**، فهو نتيجة تضافر جهود سابقة علي مر العصور شاركت فيه كافة الأجيال، وبالنظر إلي أن رأس المال عنصراً أنتجه الإنسان، فإن المجتمعات والدول تختلف فيما بينها من حيث مدى توافر رأس المال، كما يرتبط التقدم الاقتصادي للدول إلي حد كبير بمدى توافر عنصر رأس المال لديها، ولذلك نجد أن الدول المتقدمة تتميز بكبر حجم رأس المال بالنسبة إلي عنصر السكان وبالتالي ترتفع إنتاجية العمل لديها عن الدول النامية والتي تعاني من انخفاض معدل وحجم رأس المال لديها.

٢- **رأس المال عنصراً غير دائم**، فهو قابل للهلاك أو التلف ومن هنا فإن مشكلة حماية وصيانة رأس المال تعتبر من أهم مشكلات رأس المال الثابت وهي ما تعرف بمشكلة استهلاك رأس المال، ومن ثم يجب تجديده وصيانته باستمرار للمحافظة عليه.

٣- **تتحدد قيمة رأس المال بالمنفعة التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع من استخدام رأس المال في** الإنتاج، حيث تتوقف قيمة رأس المال علي مدى مساهمته في زيادة الإنتاج في المستقبل وبذلك ترتبط قيمة رأس المال في الحاضر بقيمة السلع والخدمات التي يساهم في إنتاجها في المستقبل.



شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥

2021/6/18 15:34

٤- يتطلب قياس أو تقييم رأس المال وجود ثمن له، ويتمثل هذا الثمن في الوقت الحالي في سعر الفائدة أو سعر العائد على رأس المال، فإن قلنا أن سعر الفائدة أو سعر العائد على رأس المال هو ١٥%، فإن هذا يعني أن زيادة في الإنتاج وبالتالي في الاستهلاك تساوي القدر المضحي به في الوقت الحاضر وهو ١٥% سنوياً على الأقل.

**د- أنواع رأس المال:**

**١- رأس المال الثابت:**

يقصد به مجموعة الأموال التي تستخدم في العملية الإنتاجية أكثر من مرة، دون أن تفقد خصائصها الفنية أو منفعتها الاقتصادية، فرأس المال الثابت لا يفني باستخدامه مرة واحدة في العملية الإنتاجية، بل يعطي خدماته لفترة طويلة من الزمن. ويشمل رأس المال الثابت كل من الآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل والطرق والكباري وإلي غير ذلك من الأموال التي تستخدم في الإنتاج عدة مرات، أي بصفة مستمرة ومتكررة.

**٢- رأس المال المتداول:**

يقصد به تلك السلع والأموال التي تستخدم في العملية الإنتاجية مرة واحدة فقط وتفني ويستوفي الغرض منها بمجرد استخدامها في عملية إنتاجية واحدة وتدخل بعدها في تركيبة السلعة أو الخدمة المنتجة، وتفقد بذلك جميع خصائصها الفنية والذاتية. ويتمثل رأس المال المتداول في المواد الأولية والمواد الخام والسلع الوسيطة كالوقود والنقود وأجور العمال ومرتبات الموظفين.

**وللتفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول أهمية اقتصادية وعملية كبيرة من عدة نواحي منها:**

١- يحتاج تكوين رأس المال الثابت عادة إلي رؤوس أموال ضخمة تجمد في صورة آله أو مبني، وبالتالي لا يمكن استرداد هذه المبالغ إلا بعد فترة زمنية طويلة، ومن ثم فإن أي قرار يتخذ بشأنه يتطلب قدراً كبيراً من الدقة عن احتمالات المستقبل، ولذا ترفع درجات المخاطرة المالية والاقتصادية بالنسبة لرأس المال الثابت. أما رأس المال المتداول فلا يحتاج إلي تجميد رؤوس أموال ضخمة لفترة طويلة من الزمن بل يسهل استرداده بعد فترة من الزمن قصيرة، وهي المدة الواقعة بين إنتاج السلعة وبيعها ومن ثم تقل درجة المخاطرة بالنسبة للمشروع.

٢- كذلك تظهر أهمية التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول من ناحية حساب نفقة الإنتاج لأي سلعة من السلع، حيث يكون من السهل حساب ما يدخل في إنتاج السلعة من رأس المال المتداول، لأنه عند حساب نفقة الإنتاج فإن رأس المال المتداول يدخل بكامل قيمته، فيما يكون من الصعب حساب ما يدخل في إنتاج السلعة من رأس المال الثابت لأنه عند حساب نفقة الإنتاج لا يدخل من رأس المال الثابت إلا جزءا فقط منه وهو ما يمثل قيمته الاستهلاك وقت الإنتاج.

٣- يعتبر رأس المال الثابت أقل سيوله من رأس المال المتداول، حيث يصعب تحويل المباني والآلات إلي نقود سائله وفي وقت قصير، بل تحتاج إلي فترة زمنية طريلة نسبياً، بينما يسهل تحويل رأس المال المتداول إلي نقود سائله في وقت قصير دن أن تفقد جزء كبير من قيمتها.

٤- يسهل تحويل رأس المال المتداول من فرع إنتاجي إلي فرع إنتاجي أخر، بينما يصعب تحويل رأس المال الثابت من استخدام لأخر.

٥- تمثل تكلفة رأس المال الثابت نفقه ثابتة يتحملها المنتج سواء مارس نشاطه الإنتاجي أو توقف عن الإنتاج لأنه ملزم بدفع قيمة إيجار الأرض، ودفع أجور العمال وفوائد رأس المال.

**د- الفرق بين رأس المال والدخل:**

**يمكن إرجاع الفرق بين رأس المال والدخل إلى عاملين هما :**

**١- اختلاف الطبيعة:**

فمن حيث الطبيعة يمثل رأس المال مجموعة الأموال الاقتصادية المادية التي يمتلكها المجتمع، بينما يمثل الدخل منافع وثمار هذه الأموال، ومن هنا فإن رأس المال يشكل نوعاً من الأرصدة، بينما يشكل الدخل نوعاً من التيارات الصادرة من هذه الأرصدة.

**٢- عنصر الزمن:**

أما من حيث الزمن فإن رأس المال يمثل قيمة الأموال الاقتصادية التي يملكها المجتمع في لحظة معينة وذلك باعتبارها رصيد كأول يناير مثلاً أو أول يوليو، أما الدخل فيعبر عن قيمة المنافع أو الفوائد العينية والنقدية التي يعطيها رأس المال خلال فترة الزمن مثل الدخل الشهري أو السنوي.

**د- تكوين رأس المال:**

إن تكوين رأس المال يعني في جوهره الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي وتحويله إلى أصول إنتاجية.



2021/6/18 15:34

والامتناع عن الاستهلاك يسمي ادخاراً، والادخار يعني التضحية بجزء من الإشباع الذي كان من الممكن أن يحصل عليها الفرد من الحاضر وتأجيله للمستقبل.

فالادخار يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك وهو لهذا المعني يعتبر تصرفا اقتصادياً.

**ويتوقف الادخار الفردي على مجموعة من العوامل المختلفة، ويمكن رد هذه العوامل إلى مصدرين أساسيين هما: العوامل الشخصية والعوامل الموضوعية.**

**١- العوامل الشخصية:**

تتوقف العوامل الشخصية التي تحدد حجم الادخار الاختياري على مجموعة من العادات والتقاليد الشخصية وكذلك على طبيعة المنظمات الاجتماعية السائدة ومن هذه الناحية يختلف الأفراد فيما بينهم، فمنهم من يفضل استهلاك كل دخله، ومنهم من يميل إلى التضحية بالاستهلاك في الحاضر في سبيل الاحتفاظ بالأموال للمستقبل.

ومن الجدير بالذكر أن العوامل الشخصية والاجتماعية المؤثرة في تكوين المدخرات لا تميل إلى التغير في الزمن القصير إلا في الظروف الاستثنائية، بينما تتغير هذه العوامل في الزمن الطويل تحت تأثير التغير في البنيان الإنتاجي للمجتمع.

**وتتمثل أهم العوامل الشخصية التي تحمل الأفراد على الامتناع عن استهلاك جزء من دخلهم ودفعهم على الادخار في الأمور التالية :**

١- الرغبة في تكوين احتياطي ضد الطوارئ.
٢- الرغبة في تحسين مستوي المعيشة في المستقبل.
٣- الادخار بغرض القيام بالاستثمار.
٤- الادخار من أجل إشباع غريزة حب المال واكتناز الثروة.
٥- رغبة الفرد في تحقيق ذاته والاعتماد على نفسه.
٦- الادخار من أجل الانتفاع من الفائدة ومن الزيادة في قيمة النقود المدخرة.

**٢- العوامل الموضوعية المحددة للادخار:**

تتمثل العوامل الموضوعية المحددة للادخار الفردي في الآتي:

**(١) مستوى الدخل الفردي والتغيرات التي تطرأ عليه:**

يتوقف حجم الادخار أساساً على حجم الدخل الفردي، فكلما زاد الدخل الفردي كلما كان حجم الادخار كبيراً، والسبب في ذلك يرجع إلى أن كبر حجم الدخل الفردي سوف يكفي لمواجهة الاستهلاك الضروري للأفراد وبقاء جزء من الدخل في صورة مدخرات. أما إذا كان مقدار الدخل الفردي صغيراً فإنه قد لا يكفي لمواجهة واستيعاب الاستهلاك الضروري للأفراد وبالتالي انخفاض مقدار الادخار، بل قد ينتفي تماماً في بعض الحالات، ومن هنا يمكن القول بأن الادخار الفردي لا يظهر إلا إذا زاد حجم الدخل الفردي عن حجم الاستهلاك الضروري وينتفي الادخار إذا كان الاستهلاك الفردي يستوعب الدخل الفردي بأكمله أو الجزء الغالب منه.

**(٢) مقدار الإقطاع الضريبي:**

يوزع الدخل الفردي الذي يحصل عليه الفرد عادة بين نوعين من أوجه الإنفاق:

أ- الإنفاق على السلع والخدمات التي تستهلك مباشرة في الحياة اليومية للأفراد ويطلق على هذا النوع من الإنفاق لفظ الاستهلاك.

ب- الإنفاق على السلع التي لا يتم استهلاكها مباشرة في الفترة الحالية وإنما يتم الإنفاق على السلع الاستثمارية لزيادة التراكم الرأسمالي للمجتمع ويسمي هذا النوع من الإنفاق بالاستثمار أو الادخار.

ولما كانت الضرائب تفرض على الدخول التي يحصل عليها الأفراد فإنها تؤدي إلى خفض مقدار هذه الدخول وبالتالي نقص كل من الاستهلاك والادخار، ولكن نسبة الانخفاض في جانب الادخار يكون أكبر من نسبة الانخفاض في الاستهلاك ولعل السبب في ذلك يكمن في قدرة الفرد على ضغط معدل ادخاره على حساب معدل الاستهلاك.

وبالتالي يمكن أن نستخلص مما سبق القاعدة التالية: كلما ارتفع مستوى الاقتطاع الضريبي كلما أدي ذلك إلى نقص الادخار بشكل أكبر عن النقص الذي يمكن أن يحصل في الاستهلاك.

وكذلك يمكن القول بأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات التي تحدث في مقدار الدخل.

**(٣) معدل سعر الفائدة:**

يذهب الاقتصاديون إلى القول بوجود علاقة عكسية بين معدل سعر الفائدة والاستهلاك من ناحية ووجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار من ناحية أخرى وبعبارة أخرى فإنه كلما زاد سعر الفائدة كلما أدي ذلك إلى خفض الاستهلاك وبالتالي زيادة مستوى الادخار والعكس صحيح.

**(٤) درجة الاستقرار النقدي:**

يقصد بمصطلح الاستقرار النقدي ثبات القيمة الشرائية للنقود، وعدم الاستقرار النقدي قد يكون سببه التضخم



٣٦ شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥
2021/6/18 15:34

ويقصد بالتضخم النقدي زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد عن قيمة الناتج القومي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن مقدار العرض الكلي وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، فالتضخم النقدي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى تدهور قيمتها، ومن ثم يضعف الميل للادخار.

**أما الانكماش الاقتصادي** فيحدث نتيجة زيادة الناتج القومي عن قيمة وسائل الدفع مما يؤدي إلى زيادة العرض الكلي عن مقدار الطلب الكلي وبالتالي انخفاض أسعار السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع القوة الشرائية للنقود.

**(٥) درجة تنظيم الأسواق المالية والنقدية:**

يتجه الأفراد إلى الادخار الاختياري كلما كانت هناك أسواق مالية منظمة تطلب فيها المدخرات باستمرار، سواء لأجل قصير أو لأجل طويل، فوجود مثل هذه الأسواق يشجع الأفراد على عرض مدخراتهم عليها أملاً في الحصول على عوائد من وراء شراء الأوراق المالية أو مقابل إيداع مدخراتهم فيها.

**رابعاً: اقتصاديات النطاق الكبير أو (الإنتاج الكبير) (مايو ٢٠١٣، ٢٠١١):**

يمكن القول بأن مفهوم اقتصاديات النطاق الكبير أو اقتصاديات الإنتاج الكبير تنسحب بصفة أساسية على حجم المشروع. ويعتمد حجم المشروع على عدد العمال المشتغلين فيه، وحجم الآلات المستعملة.

ومن الجدير بالذكر أن تحول المشروع من نطاق الحجم الصغير إلى نطاق الحجم الكبير، قد يتخذ إما شكل التكامل أو التركز الرأسي، وإما شكل التكامل أو التركز الأفقي.

**ويقصد بالتكامل الرأسي**، قيام المشروع بصناعات متكاملة، بمعنى أن منتجات أحدها تستخدم كمادة أولية أو مادة خام بالنسبة لإنتاج الأخرى. مثال هذا التكامل صناعات حلج القطن وغزل القطن والنسيج والصباغة.

**بينما يقصد بالتكامل الأفقي** هو قيام المشروع بتنمية نشاطه في نفس فرع الإنتاج الذي يمارسه عن طريق زيادة عدد العمال أو رؤوس الأموال المستخدمة. كزيادة عدد العمال المشتغلين في حلج القطن أو زيادة عدد الآلات المستخدمة في غزل القطن.

وينتج عن الإنتاج الكبير عدة مزايا تتمثل فيما يعرف باسم الوفورات الاقتصادية، **والوفورات الاقتصادية تعني** انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة من الإنتاج. فعلى سبيل المثال إذا قام مصنع برمجيات بإنتاج ٥ آلات حاسبة بتكلفة ١٠٠ج فإن التكلفة المتوسطة للآلة الواحدة = التكلفة الإجمالية ÷ عدد الآلات = ١٠٠ ÷ ٥ = ٢٠ج. ومن ثم فإن التكلفة المتوسطة للآلة الواحدة = ٢٠ج، ولنفرض أن المصنع قد زاد في عدد عماله أو قام بإنشاء خطوط إنتاج جديدة، فأنتج عشرة آلات حاسبة بنفس التكلفة السابقة، وهي ١٠٠ج، فإن التكلفة المتوسطة للآلة الواحدة = التكلفة الإجمالية ÷ عدد الآلات = ١٠٠ ÷ ١٠ = ١٠ج ومن ثم فإن التكلفة المتوسطة للآلة الواحدة سوف تصبح ١٠ج بدلاً من ٢٠ج. وهذا هو المقصود بمصطلح الوفورات الاقتصادية، أو مزايا الإنتاج الكبير.

وتنقسم الوفورات الاقتصادية إلى نوعان:

**النوع الأول: الوفورات الخارجية:**

وهي تعني انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة من السلعة بسبب كبر واتساع حجم الصناعة التي ينتمي إليها المشروع.

**النوع الثاني: الوفورات الداخلية:**

وهي تعني انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة من السلعة بسبب كبر حجم المشروع الإنتاجي نفسه. وسميت كذلك حيث أنها تنجم عن تغيرات داخل المشروع سواء بزيادة عدد عماله أو زيادة عدد ساعات العمل، أو استخدام المزيد من الآلات مع ما تستتبعه هذه الأمور من زيادة الكميات المنتجة من السلعة وبالتالي انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة.

**وسوف نتناول كلاً من النوعين السابقين بشيء من التفصيل على النحو التالي:**

**أ- الوفورات الخارجية:**

هي الوفورات التي تنشأ عن ظروف تخرج عن نطاق المشروع وتؤدي إلى تقدم الإنتاج على نطاق واسع وبنفقات منخفضة دون أن يقترن ذلك بأي تغير في حجمه **وتسمى هذه الوفورات في هذه الحالة بالوفورات الخارجية الإيجابية**. أما إذا أدى تغير الظروف الخارجية والتي تحيط بالمشروع إلى زيادة مستوى النفقة أو الإقلال من مستوى الإنتاج دون أن يكون سبب ذلك أي تغيير في حجمه **فيقال حينئذ أن المشروع يعاني من الوفورات الخارجية السلبية.**

**وتشتمل الوفورات الخارجية على نوعين من الوفورات هما:**

**١- وفورات التركز:**

يقصد بوفورات التركز تجمع عدد كبير من المشروعات العاملة في صناعة معينة في منطقة معينة. كتركز عدد كبير من المصانع المتخصصة في إنتاج الغزل والنسيج في منطقة شبرا الخيمة والمحلة الكبرى.



2021/6/18 15:34

وهذا التركز يسمح لهذه المشروعات بالحصول على بعض الخدمات بسهولة ويسر وبتكاليف منخفضة. وكذلك يساعد على قيام مجموعة من المؤسسات الأخرى التي تخدم هذه الصناعة. سواء كانت مؤسسات تمويلية أو تسويقية أو مراكز بحوث. فضلاً عن صيرورة هذه المنطقة منطقة جذب لعوامل الإنتاج المتخصصة فيها. وكذلك تصبح منطقة جذب للعمال المهرة. كما تتنافس شركات النقل على تقديم خدمة نقل العمال بأجرة منخفضة نسبياً عن غيرها من المناطق الأخرى.

كما يؤدي تركز المشروعات في منطقة معينة إلى قيام أسواق المواد الخام أو أسواق تصريف المنتجات بالقرب من هذه المنطقة. وبالتالي تضمن المشروعات العاملة سهولة الحصول على المواد الأولية اللازمة لها. وكذلك تصريف منتجاتها في السوق بأسعار مناسبة دون أن تتكلف مصاريف نقل المواد الخام أو مصاريف نقل السلع إلى أسواق بعيدة.

**عيوب التركز:**

إذا كان لتوطن (تركز) الصناعة مزاياه السابقة، فإن له أيضا عيوبا تتمثل في الآتي :

١- ما يمكن أن يصيب المنطقة التي تتجمع فيها المشروعات أو المصانع من كساد عام إذا ما قل الطلب على السلعة التي تنتجها هذه المنطقة.

٢- يعتبر تركز الصناعة في منطقة معينة من أهم أسباب تلوث البيئة وانتشار الأمراض ليس بين عمال المصنع فقط بل بين سكان المنطقة بأسرها.

٣- يؤدي تركز الصناعة في منطقة معينة إلى ارتفاع مقدار النفقات العامة التي تخصصها الدولة لإنشاء المستشفيات وتوفير العلاج للعاملين في هذه المناطق.

**٢-وفورات المعرفة :**

إن تحسين العمليات الإنتاجية وتطوير وسائل الإنتاج المختلفة يحتاج دائماً إلى البحث المستمر وإنفاق أموال طائلة قد يعجز مصنع واحد عن تحملها، ولذلك فإن اشتراك عدد كبير من المصانع في إقامة مراكز بحثية سوف يكون أيسر وأخف، حيث سيتم توزيع تكاليف إقامة هذه المراكز على عدد كبير من المشروعات، وبالتالي سيتحمل كل مشروع تكلفة محدودة.

**ب- الوفورات الداخلية :**

تنقسم الوفورات الداخلية إلى الآتي:

**١-الوفورات الناتجة عن ظاهرة الغلة المتزايدة :**

يترتب على زيادة عدد الوحدات المستخدمة من عنصر من عناصر الإنتاج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، ارتفاع إنتاجية هذا العامل المتغير وذلك لأن زيادة هذه الوحدات تؤدي إلى تضافر القوى الإنتاجية المختلفة، وهذا هو مضمون ظاهرة الغلة المتزايدة وتترجم هذه الظاهرة بانخفاض نفقة الإنتاج.

**٢-الوفورات الفنية :**

ترتبط الوفورات الفنية للمشروع بالاستفادة من الفن الإنتاجي المتقدم. حيث يؤدي اتساع وازدياد حجم المشروع إلى الاستفادة من مظاهر الفن الإنتاجي المتقدم والمتمثلة في أخذ الإنتاج الكبير بمظاهر تقسيم العمل واستخدام الآلات الكبيرة في الإنتاج، كما يستطيع المشروع الكبير أن يخصص مبالغ طائلة للأبحاث العلمية للوصول إلى مخترعات لتحويلها إلى أدوات اقتصادية. كما أن الاستفادة من مزايا تقسيم العمل تتطلب وحدات إنتاجية كبيرة حتى يمكن الحصول على أكبر منفعة من العمال الأخصائيين.

كما أن الاستفادة من الآلات الكبيرة يتطلب وجود وحدات إنتاجية كبيرة للاستفادة من هذه الآلات أفضل استغلال ممكن، مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للسلع المنتجة. بينما لا تستطيع المشروعات الصغيرة الحصول على مثل هذه الآلات أو استخدامها على نطاق واسع كل الوقت.

**٣-الوفورات التجارية :**

يستطيع المشروع الكبير الحصول على المواد الأولية والسلع الوسيطة وكافة عوامل الإنتاج بأسعار منخفضة. إذ أنه يقوم بشراء كميات ضخمة منها فينخفض ثمنها، كما يستطيع أن يقوم بنقل بضائعه بأجرة منخفضة، كما يستطيع أن يستغني المشروع الكبير عن الوسطاء مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج. كما يتمتع المشروع الكبير وهو يقوم بشراء عوامل الإنتاج بمركز تفاوضي ممتاز مع الأطراف الأخرى وذلك نظراً لتمتع المشروع الكبير بمركز احتكاري يسمح له بفرض شروطه التجارية على منتج المواد الأولية وعوامل الإنتاج عند شرائها. ولذا نجد أن المشروعات الكبيرة تحقق معدلات أرباح تفوق معدلات الأرباح التي تحققها المشروعات الصغيرة حتى في فترات الأزمات.

**٤-الوفورات المالية :**

تتمتع المشروعات الإنتاجية الكبيرة بسمعة طيبة ولاسيما في الأوساط المالية والأسواق مما يؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور فيها. ولذلك يكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية بأسعار فائدة منخفضة. كما تستطيع هذه المشروعات الحصول على ما تحتاج إليه من أموال عن طريق إصدار أسهم أو سندات مالية، يقبل عليها الجمهور ويتهافت عليها أصحاب رؤوس الأموال نظراً للثقة العالية في هذه المشروعات.



2021/6/18 15:35
٠١١١٨٤٧١٤١٥ - ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٠

**٥- الوفورات الإدارية:**
تستطيع المشروعات الإنتاجية الكبيرة بالنظر إلى إمكانياتها المالية العالية أن تستعين بأشخاص ذوي ملكات إدارية ممتازة يتفرغوا لشئون السياسة الإدارية للمشروع تاركين المسائل الأخرى الصغيرة للموظفين العاديين وبذلك تزداد الكفاية الإنتاجية نظراً لتقسيم العمل بين الإداريين وغيرهم تقسيماً يجعل من الممكن استغلال المواهب المختلفة لكل فرد.

**٦- الوفورات الناتجة عن توزيع المخاطر:**
قد يصل المشروع الكبير إلى درجة معينة يتمتع فيها بمركز يسمح له بأن يؤثر في السوق وبأن يفرض الثمن الذي يريده داخل السوق وكذلك يستطيع المشروع الكبير أن ينتج لأسواق متعددة. وأن يشتري مستلزمات إنتاجية من أسواق مختلفة ولذلك يمكن القول بأن المشروعات الكبيرة أقل تعرضاً للمخاطر من المشروعات الصغيرة، حيث تستطيع أن تعوض الخسارة التي تتعرض لها بالربح الذي تحققه من عمليات أخرى. ومن أجل تجنب مخاطر الخسارة أو الكساد الذي يمكن أن يصيب المشروعات الكبيرة تلجأ هذه المشروعات إلى تجنب هذه المخاطر عن طريق إما تنويع مصادر شراء المواد الأولية أو السلعة الوسيطة من موردين مختلفين أو تنويع الأسواق التي تروج فيها منتجاتها أو تنويع العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المشروعات الكبيرة.

**مضار أو عيوب المشروعات الكبيرة:**
١- تعتبر إدارة المشروعات الكبيرة أكثر صعوبة من إدارة المشروعات الصغيرة.
٢- زيادة مخاطر تقادم رأس المال الثابت نتيجة تغير الفن الإنتاجي مما يؤدي إلى تحمل المشروعات الكبيرة لخسائر فادحة.
٣- حاجة المشروعات الكبيرة إلى الاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة لمقابلة ضخامة تعاملاتها النقدية.
٤- ارتفاع تكاليف البضائع والمواد الأولية بسبب اتساع الأسواق التي تتعامل معها المشروعات الكبيرة.
٥- يخضع المشروع الكبير بعد حد معين لقانون تناقص الغلة.
٦- تؤدي ضخامة إنتاج المشروع الكبير إلى أن تصبح مشكلة المنافذ أشد تعقيداً منها بالنسبة للمشروعات الصغيرة.

## تطبيقات البابل شيت

### أولا: ضع علامة صح (√) أو خطأ (×) أمام العبارات الآتية

| | |
|---|---|
| يتميز كل عامل من عوامل الإنتاج بتجانسه تجانسا تاما. | (×) |
| الإنتاج هو تفاعل يحدث بين الإنسان والطبيعة. | (√) |
| الأرض هبة من الله تعالى وبالتالي فليس لها ثمن. | (×) |
| الأرض غالبا ما تكون صالحة للاستخدام في العملية الإنتاجية بحالتها الطبيعية. | (×) |
| تتميز الأرض بثبات القدرة الإنتاجية للوحدات المختلفة منها. | (×) |
| يدخل في دائرة مفهوم العمل اقتصاديا عمل الالات والمجهود الذي تبذله الحيوانات في حرث الأرض وجر العربات. | (×) |
| يتميز العمل بأنه نشاط إنساني واعي وإرادي وغائي. | (√) |
| معيار الحكم على إنتاجية العمل هو وجود ثمن لناتج هذا العمل. | (√) |
| يعتبر السكان قوة استهلاكية فقط. | (×) |
| المشكلة السكانية هي علاقة بين عدد السكان من ناحية وحجم الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. | (√) |
| معدل المواليد هو عبارة عن عدد المواليد بالنسبة لكل ألف من السكان في العام الواحد. | (√) |
| تدل الإحصائيات المختلفة على أن معدل الوفيات أكثر ارتفاعا في البلاد الغنية عنه في البلاد الفقيرة. | (×) |
| يؤثر البنيان والهيكل السكاني في أي مجتمع على حجم القوة العاملة من ناحية وعلى المساهمة في العملية الإنتاجية من ناحية أخرى. | (√) |
| لا تسمى هجرة انتقال الأفراد داخل حدود الدولة. | (×) |
| تؤدي الهجرة الداخلية إلى إعادة توزيع العمل على فروع الإنتاج المختلفة. | (√) |
| تنشأ المشكلة السكانية بسبب اختلال التناسب بين السكان والموارد الاقتصادية. | (√) |
| تظهر كثافة السكان في حال زيادة الموارد الاقتصادية بالنسبة لعدد السكان. | (×) |



2021/6/18 15:35

| | |
|---|---|
| واجه مالتس مشكلة السكان في ذاتها ولم يواجهها من زاويتها الاقتصادية فحسب. | (×) |
| يرى مالتس أن السكان يتزايدون على شكل متوالية عددية أو حسابية، بينما تتزايد المواد الغذائية على شكل متوالية هندسية. | (×) |
| اتجه مالتس إلى معالجة المشكلة السكانية من ناحية المواد الغذائية وليس من ناحية العنصر البشري نظرا لخضوع الزراعة لقانون تناقص الغلة. | (×) |
| يعاب على مالتس أنه ركز في نظريته على المنتجات الصناعية دون المنتجات الزراعية. | (×) |
| لم تعبر نظرية مالتس سوى عن وجه واحد فقط من وجهي المشكلة السكانية وهو خفة السكان. | (√) |
| نظرية مالتس ليست لها من الدقة الرياضية إلا المظهر. | (×) |
| يرى أنصار النظرية التفاؤلية للسكان أن قوة الملوك والأمراء تتوقف على قلة السكان. | (√) |
| يرى أنصار النظرية التفاؤلية أن زيادة السكان واحدا من أسباب تقسيم العمل. | (×) |
| يرى أنصار النظرية التفاؤلية أن قلة السكان هي المحرك الأساسي للتقدم. | (√) |
| عدد السكان والموارد الاقتصادية لأي دولة من الدول ليست عددا أو كمية ثابتة. | (√) |
| لا توجد سياسة سكانية واحدة يمكن تطبيقها على كافة الدول. | (√) |
| يعتمد الاقتصاديون في تحديد الحجم الأمثل للسكان على معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو الإنتاج. | (√) |
| إذا قل عدد السكان عن الحجم الأمثل للسكان انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وإذا زاد عدد السكان عن الحجم الأمثل للسكان انخفض أيضاً متوسط الفرد من الدخل القومي. | (√) |
| فكرة الحجم الأمثل للسكان لأي بلد هو كمية ثابتة من السكان. | (×) |
| تعد فكرة الحجم الأمثل للسكان معيارا عمليا دقيقا تسترشد به الدول عند وضع سياستها السكانية. | (×) |
| فكرة الحجم الأمثل للسكان تهدف إلى تحقيق الإشباع الكامل للسكان. | (×) |
| فكرة الحجم الأمثل للسكان متصورة بالنسبة لجميع الدول سواء كانت فقيرة أو غنية. | (√) |
| الإعداد الفني للعمال قد قل في العصر الحديث وذلك لخشية رب العمل من منافسة العمال له، إذا أعدهم إعداداً فنياً كاملاً. | (√) |
| يهتم الاقتصادي بالفن الإنتاجي في ذاته. | (×) |
| أدى إدخال الالات في الإنتاج إلي زيادة الإنتاجية المادية للعمل الإنساني وارتفاع مستوى المعيشة. | (√) |
| أدى إدخال الالات في الإنتاج إلي أن أصبح العامل هو سيد عملة وليس تابعا للآلة. | (×) |
| أدى إدخال الالات في الإنتاج إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وبالتالي التعرض لما يعرف باسم البطالة الفنية. | (√) |
| البطالة الفنية هي نتيجة احتمالية في الأجل الطويل ولا تتحقق في الأجل القصير. | (×) |
| يقصد بالتقسيم الاجتماعي للعمل تقسيم العملية الإنتاجية إلي أجزاء، بحيث يتخصص كل عامل في أداء جزء واحد من هذه الأجزاء. | (×) |
| يؤدي تقسيم العمل إلي زيادة الكميات المنتجة وبالتالي انخفاض نفقة إنتاج السلع، مما يصب في مصلحة المستهلكين للسلع. | (√) |
| يؤدي تقسيم العمل إلي الملل والضيق والجمود الحرفي. | (√) |
| يهدف تنظيم العمل إلي إقامة علاقات سليمة بين أصحاب الأعمال والعمال نتيجة لارتفاع الدخول الحقيقية للعمال. | (√) |
| من مظاهر التنظيم الفني للعمل الربط بين الأجر ومقدار الجهد الذي يبذله العامل في العملية الإنتاجية. | (√) |
| قد تحتم الظروف الطبيعية كالمناخ وقيام مساقط المياه توطن المشروع في مكان بعيد عن السوق. | (√) |
| يؤدي توطن المشروعات إلي انكماش السوق. | (√) |
| يؤدي توطن المشروعات في إقليم معين إلي انخفاض تكاليف إنتاج السلع، وبالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروع. | (×) |
| يقصد برأس المال من الناحية القانونية مجموعة الأموال المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية لزيادة إنتاجية العمل. | (√) |
| رأس المال القانوني هو ما يطلق عليه أيضا رأس المال الفني. | (×) |
| عند إطلاق لفظ رأس المال مجردا فإنه يقصد به رأس المال الاقتصادي أو الفني. | (√) |



٣٦ شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت : ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥

2021/6/18 15:35

| | |
|---|---|
| راس المال بالمعنى الفني او الاقتصادي لا يوجد إلا في النظم الراسمالية دون الاشتراكية. | (×) |
| راس المال بالمعنى القانوني لا يوجد إلا في النظم الاشتراكية دون الراسمالية. | (×) |
| يوجد تعارض بين راس المال بالمعنى الفني وراس المال بالمعنى القانوني. | (×) |
| يقصد براس المال من الناحية المحاسبية مجموع القيم النقدية لاصول المشروع (راس المال بالمعني الفني) مطروحا منها حقوق الغير علي هذه الأصول. | (√) |
| يتميز راس المال بانه عنصرا متجانسا. | (×) |
| يتميز راس المال بانه عنصر دائم في العملية الإنتاجية. | (×) |
| لا يتطلب قياس او تقييم راس المال وجود ثمن له. | (×) |
| يقصد براس المال المتداول مجموعة الاموال التي تستخدم في العملية الإنتاجية اكثر من مره، دون ان تفقد خصائصها الفنية أو منفعتها الاقتصادية. | (×) |
| راس المال الثابت لا يفني باستخدامه مرة واحدة في العملية الإنتاجية. | (√) |
| تعتبر الالات والمعدات والمباني ووسائل النقل والطرق والكباري من اهم امثلة راس المال الثابت. | (√) |
| يعتبر الوقود والنقود واجور العمال ومرتبات الموظفين من اهم امثلة راس المال المتداول. | (√) |
| تقل درجات المخاطرة المالية والاقتصادية بالنسبة للمشروعات المستخدمة لراس المال الثابت وترتفع بالنسبة لرأس المال المتداول. | (×) |
| يعتبر راس المال المتداول اقل سيوله من راس المال الثابت. | (×) |
| يسهل تحويل راس المال الثابت من فرع إنتاجي إلي فرع إنتاجي اخر، بينما يصعب تحويل راس المال المتداول من استخدام لأخر. | (×) |
| الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك وهو لهذا المعني يعتبر تصرفا اقتصاديا. | (√) |
| من العوامل الشخصية التي تحمل الأفراد على الادخار الرغبة في تحسين مستوي المعيشة في المستقبل. | (√) |
| من العوامل الموضوعية المحددة للادخار الفردي حجم الدخل الفردي. | (√) |
| الادخار الفردي لا يظهر إلا إذا زاد حجم الدخل الفردي عن حجم الاستهلاك الضروري ويختفي الادخار إذا كان الاستهلاك الفردي يستوعب الدخل الفردي بأكمله أو الجزء الغالب منه. | (√) |
| الادخار بغرض القيام بالاستثمار يعتبر من أهم العوامل الموضوعية المحددة للادخار الفردي. | (×) |
| كلما ارتفع مستوى الاقتطاع الضريبي كلما ادي ذلك إلى نقص الادخار بشكل اكبر عن النقص الذي يمكن أن يحصل في الاستهلاك. | (√) |
| الادخار اكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات التي تحدث في مقدار الدخل. | (√) |
| التضخم النقدي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى تدهور قيمتها، ومن ثم يضعف الميل للادخار. | (√) |
| يعتمد حجم المشروع على عدد العمال المشتغلين فيه وحجم الالات المستعملة. | (√) |
| الوفورات الخارجية تعني انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة من السلعة بسبب كبر حجم المشروع الإنتاجي نفسه. | (×) |
| من اهم الوفورات الخارجية للإنتاج الكبير الوفورات الفنية والوفورات المالية. | (×) |
| من اهم الوفورات الداخلية للإنتاج الكبير وفورات التركز ووفورات المعرفة. | (×) |
| من عيوب المشروعات الكبيرة حاجتها إلى الاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة لمقابلة ضخامة تعاملاتها النقدية. | (√) |

## ثانيا: اختر الإجابة الصحيحة من بين الأقواس

كل نشاط إنساني يؤدي إلى إيجاد منفعة جديدة لم تكن موجودة أو زيادتها سواء اتخذ هذا الإنتاج صورة سلع مادية أو خدمات غير مادية، هو المقصود من: (أ- الإنتاج. ب- الاستهلاك. ج- الاستثمار) (الإجابة: أ)

يتميز العمل باعتباره من عناصر الإنتاج بعدة خصائص منها: (أ- أنه نشاط إرادي. ب- أنه مجهود غائي. ج- أنه نشاط إنساني واعي. د- كل ما سبق) (الإجابة: د)

يرتفع معدل الوفيات في البلاد: (أ- الفقيرة عنه في البلاد الغنية. ب- الغنية عنه في البلاد الفقيرة. ج- الفقيرة والغنية) (الإجابة: أ)

تقوم نظرية مالتس للسكان على أن: (أ- يتزايد السكان على شكل متوالية حسابية أو عددية، بينما تتزايد المواد الغذائية على شكل متوالية هندسية. ب- يتزايد السكان على شكل متوالية هندسية، بينما تتزايد المواد الغذائية على شكل متوالية حسابية أو عددية) (الإجابة: ب)

اتجه مالتس إلى معالجة المشكلة السكانية من ناحية: (أ- المواد الغذائية نظرا لخضوع الزراعة لقانون تناقص الغلة. ب- العنصر البشري نظرا لخضوع الزراعة لقانون تناقص الغلة) (الإجابة: ب)

ركز مالتس في نظريته على المنتجات: (أ- الصناعية. ب- الزراعية. ج- الحيوانية. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ب)

عبرت نظرية مالتس في السكان عن وجه واحد فقط من وجهي المشكلة السكانية وهو: (أ- اكتظاظ السكان. ب- خفة السكان. ج- الحجم الأمثل للسكان) (الإجابة: أ)

الوضع الذي يمكن فيه للسكان استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استغلال ممكن بما يضمن أفضل مستوى معيشي للفرد في المتوسط هو: (أ- حالة خفة السكان. ب- حالة كثافة السكان. ج- الحجم الأمثل للسكان) (الإجابة: ج)

تعد فكرة الحجم الأمثل للسكان: (أ- معيارا نظريا تسترشد به الدول عند وضع سياستها السكانية. ب- معيارا عمليا تسترشد به الدول عند وضع سياستها السكانية) (الإجابة: أ)

فكرة الحجم الأمثل للسكان متصورة في: (أ- البلاد الفقيرة. ب- البلاد الغنية. ج- جميع الدول سواء كانت فقيرة أو غنية) (الإجابة: ج)

تتوقف كفاءة العمل في الإنتاج على: (أ- الفن الإنتاجي. ب- تعليم العمال وتدريبهم. ج- مقدار الجهد المبذول. د- جميع ما سبق) (الإجابة: د)

يترتب على زيادة استخدام وإحلال الآلات محل الأيدي العاملة في الإنتاج آثار اقتصادية بعيدة المدى منها: (أ- نقص الإنتاجية المادية للعمل الإنساني وانخفاض مستوى المعيشة. ب- أن الآلات حققت قدراً كبيراً من الدقة والتماثل في المنتجات. ج- جميع ما سبق) (الإجابة: ب)

من أهم عيوب استخدام الآلات في الإنتاج: (أ- الاستغناء عن عدد كبير من العمال وبالتالي التعرض لما يعرف باسم البطالة الفنية. ب- الملل والضيق. ج- الجمود الحرفي. د- جميع ما سبق) (الإجابة: أ)

تقسيم العملية الإنتاجية إلى أجزاء، بحيث يتخصص كل عامل في أداء جزء واحد من هذه الأجزاء، هو المقصود من: (أ- التقسيم الاجتماعي للعمل. ب- التقسيم المهني للعمل. ج- التقسيم الفني للعمل) (الإجابة: ج)

من أهم مساوئ تقسيم العمل: (أ- الاستغناء عن عدد كبير من العمال وبالتالي التعرض لما يعرف باسم البطالة الفنية. ب- زيادة الإرهاق العضلي للعمال. ج- الملل والضيق. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

للتوطن مزايا عديدة منها: (أ- زيادة الترابط بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بسبب اعتماد كل منها على الأخرى. ب- زيادة الكميات المنتجة وبالتالي انخفاض نفقة إنتاج السلع مما يصب في مصلحة المستهلكين للسلع. ج- انخفاض تكاليف إنتاج السلع، وبالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروع. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

مجموع القيم النقدية لأصول المشروع مطروحا منها حقوق الغير على هذه الأصول، هو المقصود من: (أ- رأس المال الاقتصادي أو الفني. ب- رأس المال من الناحية القانونية. ج- رأس المال المحاسبي) (الإجابة: ج)

عند إطلاق لفظ رأس المال مجردا فإنه يقصد به: (أ- رأس المال الاقتصادي أو الفني. ب- رأس المال من الناحية القانونية. ج- رأس المال المحاسبي) (الإجابة: أ)

رأس المال بالمعنى الفني أو الاقتصادي يوجد في النظم الاقتصادية: (أ- الاشتراكية. ب- الرأسمالية. ج- الاشتراكية والرأسمالية) (الإجابة: ج)

من خصائص رأس المال: (أ- أنه عنصر دائم غير قابل للهلاك أو التلف. ب- أن قياس أو تقييم رأس المال لا يتطلب وجود ثمن له. ج- أنه عنصر من صنع الإنسان. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

مجموعة الأموال التي تستخدم في العملية الإنتاجية أكثر من مره، دون أن تفقد خصائصها الفنية أو منفعتها الاقتصادية، هو المقصود من: (أ- رأس المال الثابت. ب- رأس المال المحاسبي. ج- رأس المال المتداول) (الإجابة: أ)

من أهم العوامل الشخصية للادخار الفردي: (أ- درجة الاستقرار النقدي. ب- درجة تنظيم الأسواق المالية والنقدية. ج- الرغبة في تحسين مستوي المعيشة في المستقبل. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)

من أهم العوامل الموضوعية المحددة للادخار الفردي: (أ- الادخار من أجل الانتفاع من الفائدة ومن الزيادة في قيمة النقود المدخرة. ب- الادخار بغرض القيام بالاستثمار. ج- مستوى الدخل الفردي والتغيرات التي تطرأ عليه. د- جميع ما سبق) (الإجابة: ج)



٣٦ شارع ثروت أمام تجارة القاهرة ت: ٠١٠٠٥٣٠٠٤٢٤ - ٠١١١٨٤٧١٤١٥

2021/6/18 15:36

## امتحان ٢٠١٩

### ضع علامة صح (√) أو خطأ (×) أمام العبارات الآتية

| | |
|---|---|
| تتوقف مشكلة الندرة التي يهتم بها علم الاقتصاد على العلاقة بين الكميات المطلقة للموارد. | (×) |
| معدل المواليد هو عبارة عن عدد المواليد بالنسبة لكل مئة ألف من السكان في العام الواحد. | (×) |
| تنشأ مشكلة الاختيار بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية فضلا عن عدم تخصص الموارد الاقتصادية. | (√) |
| كانت العلاقة التي تربط بين السيد الإقطاعي والفلاحين علاقة تبعية وليست علاقة تعاقدية. | (√) |
| تختلف الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في النظام الاشتراكي عن ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي. | (√) |
| كان الاقتصاد الإقطاعي اقتصادا مفتوحا. | (×) |
| تميز النظام الإقطاعي بأن الزراعة كانت هي النشاط المسيطر عليه. | (√) |
| تهدف فكرة الحجم الأمثل للسكان إلى تحقيق الإشباع الكامل للسكان ومن ثم تصبح فكرة الحجم الأمثل للسكان متصورة بالنسبة للدول الغنية فقط دون الدول الفقيرة. | (×) |
| اتجه مالتس إلى معالجة المشكلة السكانية من ناحية الموارد الغذائية نظرا لخضوع الأرض لقانون تناقص الغلة. | (×) |
| لا تهتم الوحدات الإنتاجية في النظام الاشتراكي بجودة المنتجات قدر اهتمامها بتنفيذ الخطة الاقتصادية. | (√) |
| يعرف رأس المال من حيث الطبيعة بأنه قيمة السلع التي يمتلكها المجتمع خلال لحظة معينة. | (×) |
| يعبر عادة عن رأس المال الاقتصادي برأس المال الفني. | (√) |
| يسمح رأس المال الاقتصادي لصاحبه بالحصول على دخل بدون عمل. | (×) |
| يمثل السوق جانبا رئيسيا من جوانب الحياة الاقتصادية في النظام الإقطاعي. | (×) |
| كان النشاط الحرفي من السمات المميزة للنظام الإقطاعي. | (√) |
| يقوم النظام الاشتراكي على هيمنة الخطة العامة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن جهاز الثمن ليس له وجود في ظل هذا النظام. | (×) |
| إذا قل عدد السكان عن الحجم الأمثل ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. | (×) |
| يتجه الأفراد إلى الادخار الإجباري كلما كانت هناك أسواق مالية منظمة تطلب فيها المدخرات باستمرار. | (×) |
| لا تحيل العوامل الشخصية المؤثرة في تكوين المدخرات إلى التغير في الزمن القصير. | (√) |
| يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك وهو بهذا المعنى يعتبر تصرفا اقتصاديا. | (√) |
| يعتبر رأس المال الثابت أكثر سيولة من رأس المال المتداول. | (×) |
| يهدف الفن الإنتاجي إلى تخطي القيود والصعوبات التي فرضتها الطبيعة على الإنسان ومن ثم يهتم الاقتصادي بالفن الإنتاجي في حد ذاته. | (×) |
| قرر مالتس أن الموانع الإيجابية تعوق تقدم الإنسانية المادية والمعنوية. | (√) |
| العمل باعتباره من عوامل الإنتاج يعتبر عنصرا متجانسا. | (×) |
| الحرية الاقتصادية التي يتميز بها النظام الرأسمالي هي حرية شكلية وليست حقيقية. | (√) |

## امتحانات سابقة

### ضع علامة صح (√) أو خطأ (×) أمام العبارات الآتية

| | |
|---|---|
| (مايو ٢٠١١) | (×) |
| عرف النظام الإقطاعي نظام الأسواق. | |
| (مايو ٢٠١١) | (×) |
| الحرية الاقتصادية التي مجدها الكتاب الكلاسيك في ظل النظام الرأسمالي هي حرية حقيقية. | |
| (مايو ٢٠١١، ٢٠٠٨) | (×) |
| لا تختلف الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في النظام الاشتراكي عن ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج في | |



2021/6/18 15:36

| | |
|---|---|
| النظام الرأسمالي. | |
| (مايو ٢٠٢١)<br>جهاز الثمن ليس له وجود في ظل النظام الاشتراكي. | (✓) |
| (مايو ٢٠٢١)<br>تتساوى القدرة الإنتاجية للوحدات المختلفة من الأرض. | (✓) |
| (مايو ٢٠٢١)<br>يؤدي استخدام الآلات في العملية الإنتاجية إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وبالتالي التعرض لما يعرف باسم البطالة الفنية. | (✓) |
| (مايو ٢٠١٠)<br>لا يعرف النظام الاشتراكي سوى ملكية الدولة لكافة وسائل الإنتاج . | (✓) |
| (مايو ٢٠١٠)<br>يوجد تعارض بين مفهوم رأس المال بالمعنى الفني ورأس المال بالمعنى القانوني. | (✓) |
| (مايو ٢٠٠٩، ٢٠٠٧)<br>تتساوى الحاجات الإنسانية من حيث درجة شعور الفرد بها أو من حيث أهميتها. | (✓) |
| (مايو ٢٠٠٩، ٢٠٠٧)<br>تتوقف مشكلة الندرة التي يهتم بها علم الاقتصاد على العلاقة بين الكميات المطلقة للموارد. | (✓) |
| (مايو ٢٠٠٨)<br>يقصد بالسلع والخدمات المتنافسة أو البديلة تلك السلع والخدمات التي لا يمكن استخدام إحداها منفصلا عن الأخرى ودائما يلزم استخدامهما معا في آن واحد. | (×) |
| (مايو ٢٠٠٨)<br>تهدف فكرة الحجم الأمثل للسكان إلى تحقيق الإشباع الكامل للسكان ومن ثم تصبح فكرة الحجم الأمثل للسكان متصورة بالنسبة للدول الغنية والتي تملك الكثير من الموارد الاقتصادية وغير متصورة بالنسبة للدول الفقيرة. | (×) |
| (مايو ٢٠٠٨)<br>يؤدي تقسيم العمل إلى الجهود الحرفي للعامل وبالتالي يؤدي إلى إمكانية تعرض العامل الذي يتخصص في عملية صغيرة للبطالة إذا ما قل الطلب على الفرع الذي يتخصص فيه. | (✓) |
| (مايو ٢٠٠٨)<br>إذا قل عدد السكان في دولة ما عن الحجم الأمثل للسكان زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. أما إذا زاد عدد السكان عن هذا الحجم انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. | (×) |
| (مايو ٢٠٠٧)<br>تتميز عوامل الإنتاج بأنها محددة ومتجانسة. | (×) |
| (مايو ٢٠٠٧)<br>الأرض هبة الله وغالبا ما تكون صالحة للاستخدام في العملية الإنتاجية بحالتها الطبيعية. | (×) |
| (مايو ٢٠٠٧)<br>اتجه مالتس إلى معالجة المشكلة السكانية من ناحية الموارد الغذائية نظرا لخضوع الأرض لقانون تناقص الغلة. | (×) |
| (مايو ٢٠٠٧)<br>تنشأ مشكلة الاختيار في علم الاقتصاد بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية فقط. | (×) |
| (مايو ٢٠٠٧)<br>يتميز الطلب على السلع الإنتاجية بأنه طلب نهائي ولذا فإن هذه السلع تطلب لذاتها. | (×) |

مع تمنياتنا لكم بالنجاح والتوفيق
مع تحيات مكتبة المتحدة

2021/6/18 15:36